

الأرشيف ماهيت وادارت

تأليف

و. سبلى بحلى بالله

قسم الوثائق والمكتبات
كلية الآداب - جامعة القاهرة

١٩٨٦

دار الثقافة للنشر والتوزيع

٢ شارع سيف الدين المهراني

القاهرة - طينون ١٠٤٦٦٦

اهداءات ٢٠٠١

المرحوم الشيخ/ احمد علي فايد
موجه اللغة العربية بوزارة التعليم

الأرشيف مأهيت وإدارت

تأليف

و. سبأوى بحلى ميلادو

قسم الوثائق والمكتبات
كلية الآداب - جامعة القاهرة

١٩٨٦

دار الثقافة للنشر والتوزيع

٢ شارع سيف الدين المهراني

القاهرة - طبعون ١٠٢٦٦٦

مقدمة

لعل من أهم أسباب إصدار هذا الكتاب ، هو رغبتى فى سد العجز الموجود فى المكتبة العربية فى موضوع الارشيف ؛ فلا يوجد كتاب واحد باللغة العربية فى علم الارشيف . فرأيت أن أجمع قراءاتى من الكتب الاوربية عن ماهية الارشيف وإدارته لإخراج هذا الكتاب جامعا مانعا بحيث يحتوى على كل ما يخص الارشيف ، وحرصت جاهدة على أن لا يترك جزءا فى فروع الارشيف الهامه لا يتناوله . حتى يكون أول الكتب العربية وفاتحة خير فى هذه المسادة ، وحتى يكون عوننا فى طرق التنظيم خاصة وأن الدولة تحرص فى الوقت الحالى على رفع أداء الارشيف وتحسين كفاءته فيكون الكتاب مطابقا لمقتضى الحال والمتطلبات العصرية .

ويشمل هذا الكتاب معظم فروع إدارة الارشيف فقد قسمته إلى أقسام كل منها يحتوى على المعلومات المطلوبة فيه مثل تعريف الارشيف ، ومحتوياته من الوثيقة المفردة إلى الوديعة الكاملة ، وأنواع الارشيف ، وتنظيمه وفهارسه ، وخصصت جزءا كبيرا عن علاج وترميم وصيانة الوثائق المحفوظة فى الارشيف تفصيلا ، وألحقته بقسم خاص عن استخدام الميكروفيلم فى دور الارشيف وأهميتها .

واعتمدت فى هذه الدراسة على أهم وأحدث المراجع والكتب الاوربية

الحديثة والتي تعالج موضوع الارشيف والتي تحتويها قائمة المصادر في نهاية الكتاب .

واقفه هو وجل يوفقني إلى ما صحبت إليه وهو ولي التوفيق .

هكتورة

سلوى على مهلاذ

أكتوبر ١٩٧٦

أولا لفظ أرشيف

يجب قبل تعريف الأرشيف أن نعرف معنى كلمة أرشيف التي اشتق منها اسم هذا العلم ، ذلك أن كلمة أرشيف شائعة ومتداولة ، ومع ذلك لا يسهل تعريفها تعريفا علميا دقيقا ، وربما يساعد على تحديد معناها معرفة أصلها القوي واشتقاقها ، والمعاني المختلفة التي استعملت فيها خلال العصور .

وكلمة « أرشيف » مشتقة من كلمة يونانية هي Archē أرخ ، وقد عرفت في قاموس أكسفورد الانجليزي :

أولا : بالمكان الذي تحفظ فيه الوثائق العامة أو غيرها من الوثائق التاريخية الهامة .

ثانيا : الوثيقة التاريخية المحفوظة ، وكذلك كانت تطلق على الوظيفة والمناصب الرئيسية Magistracy^(١) .

وأطلقت هذه الكلمة كذلك على الوثائق المنجمة والمتخلفة عن ممارسة وظيفة معينة ، كما دخلت هذه الكلمة إلى اللاتينية Archium ، ثم انتقلت إلى اللغات الأوروبية الحديثة ، فهي في الإنجليزية Archives ، وإن كان الانجليز يعبرون عنها في بعض الأحيان بكلمة Public Record ، وفي الفرنسية Archives والألمانية Archiv ، وفي الإيطالية Archivio كذلك فقد دخلت

(١) Oxford English Dictionary, art, Archives, Webster's
New world Dictionary, art, Archives, Shellenberg, T. R. :
Modern Archives Principles Techniques, P. 11

- ٢ -

إلى جميع لغات العالم ومنها العربية (١) .

ومنذ العصر الوسيط بدأ يتحدد معنى الكلمة بإطلاقها على الوثائق القديمة التي لها أهمية خاصة ، ويتسع في الوقت نفسه مدلولها بإطلاقها على المؤلفات التاريخية .

وكما أن لفظ أرشيف ينطبق على المكان الذي توضع أو تحفظ فيه الوثائق أو المؤلفات ، وبصفة عامة جميع أنواع الوثائق التي تتميز بالصفة القانونية والصفة الرسمية ، فإنه كذلك يعني مجموعة الوثائق المحفوظة في ذلك المكان (٢) .

ويعنى هذا أن الكلمة تطلق على المكان ، كما أنها تعنى محتوياته من الوثائق المحفوظة فيه ، وقد فرّق شيلبرنج بين المكان ومحتوياته ، بأن استعمل لفظة « archival Institution » (المؤسسة الأرشيفية) ليطلقه على المكان الذي تحفظ فيه الوثائق ، ولفظ Archives ، أطلقه على المواد التي تحفظ داخل هذا المكان (٣) .

(١) توفيق أسكندر : محاضرات غير منشورة لطلبة علمهم الدراسات العليا -

وثائق سنة ١٩٦٥ .

Giry, A. la Grande Encyclopedie, art Archives (٢)

Sheilberg, T. R. Modern Archives princ. Tech. P. 11 (٣)

ثانيا : تعريف الأرشيف

يرى جيرى A. Giry ، وهو أحد علماء الأرشيف في فرنسا وأستاذ سابق في l'école des chartes أن الأرشيف يجب أن يتميز بالصحة (١) ورأى لانجلوا Langlois أن الأرشيف هو الوثائق المختلفة التي تهم الدولة أو إحدى الهيئات أو أحد الأفراد (٢) .

ويقول جنكينسون Jinkinson أن الأرشيف عبارة عن وثائق تكون جزءا من المعاملات الرسمية ، والتي تحفظ. للرجوع إليها بطريقة رسمية عند الحاجة لذلك (٣) .

وقد فرق شيلنبرج في تعريفه بين الوثائق الجارية « recods » وبين الوثائق التاريخية Archives وقال عن الأولى (الوثائق الجارية) : « إنها كل الكتب والاوراق والخرائط ، والصور ، وأي مواد تسجيلية أخرى بصرف النظر عن شكلها المادى أو خصائصها ، قامت بإعدادها أو تلقتها (تسلمتها) أى إدارة عامة أو خاصة ، وذلك أثناء متابعتها لواجباتها الشرعية أو لصلتها بإجراءات عملها ، وحفظت هذه المواد أو أعدت للحفاظ بواسطة هذه الإدارة أو ورثتها للمشرعين كدليل على أداء وظيفتها وسياساتها وقراراتها وإجراءاتها وأعمالها ، أو أى أنشطة أخرى ، أو بسبب قيمة المعلومات التي تحتويها تلك المواد . وقال شيلنبرج عن الثانية (الوثائق التاريخية) .

-
- | | |
|--|-----|
| Giry, A. : ar. Archives | (١) |
| Gille. B. et genevieve : les archives privées, cf.
(le manuel d'arc.) | (٢) |
| Jenkinson, H. : Archives administration, P. 4 | (٣) |

« وثائق أى إدارة عامة أو خاصة استحقت الحفظ الدائم للرجوع إليها لأغراض البحث ، وقد حفظت أو اجتمعت للحفاظ في دار الوثائق ، » (١) .

* * *

وأحسن التعاريف الحديثة للأرشيف هو التعريف الذى قال به الأستاذ شارل سامران Charles samaran وكان أستاذاً بمدرسة الوثائق بباريس ومديراً لدار الوثائق القومية بها ، وأشرف على تأسيس المجلس الدولى لدور الوثائق التابع لمدينة ليوينسكو ، وعلى إصدار مجلته الدورية المسماة Archivum وتعريفه كما يلي :

« الارشيف هو كل الأوراق والوثائق المكتوبة الناتجة عن نشاط جماعى أو فردى ، بشرط أن تكون قد نظمت ليسهل الرجوع إليها عند الحاجة إليها فى البحث ، وبشرط أن يكون قد أحسن حفظها في داخل منظمة واحدة . »

وقد حوى هذا التعريف كثيراً من عناصر التعريفات الأخرى والعديدة كالتقدم ، والصفة القانونية ، والصحة والعام والخاص ، ولكنه فى الوقت نفسه حوى شرطاً جديداً وهو شرط التنظيم ، إذ أن الوثائق المجتمعة دون تنظيم لا يمكن أن يطلق عليها اسم أرشيف بالمعنى العلمى ، ودار الوثائق غير المنظمة ليست داراً للأرشيف وإنما هو مخزن للوثائق لا غير ، والفارق بينهم كبير (٢)

* * *

وفى محاولة لتطبيق هذا التعريف فى مصر — فبما يخص الناحية التنظيمية الخاصة بالأوراق أو الوثائق — نهد أن كل ما يسمى عندنا بدور الوثائق ما هى إلا مخازن للوثائق ولا تعتبر أرشيفياً بالمعنى العلمى .

Shellenberg, T, R, P 16

(١)

(٢) توفيق اسكندر : محاضرات غير منشورة لدبلوم الوثائق سنة ١٩٦٥

ثالثاً : تقسيم الأرشيف

يمكن تقسيم الأرشيف إلى أنواع على أسس مختلفة ، مثل الغرض الذي تؤديه هذه الأرشيفات ، وصلتها بالحياة ، أو بالمعصر التاريخي .

وفي تقسيم للأرشيف على أساس الغرض الذي يؤديه ، نجد أنه — على سبيل المثال — في المعصر الوسيط الأوربي الأرشيفات التالية :

- ١ — الأرشيف الديني ، وهو يضم الأرشيف البابوي أو أرشيفات الأديرة
- ٢ — الأرشيف الملكي ، خاصة بالبلاط الملكي .
- ٣ — الأرشيف الانقطاعي ، وهو يخص أمراء الاقطاع (السادة الاقطاعيين)
- ٤ — أرشيفات المدن .

وفي الشرق العربي وجدت أرشيفات مماثلة مثل :

- ١ — أرشيفات الولاية : السلاطين والولاية ، وإن لم يصلنا منه شيء .
- ٢ — أرشيف الدولة ، ديوان الإنشاء ، وهو أم الدواوين العربية^(١)

وتبعاً لكل عصر نزول أنواع من الأرشيف ويحل محلها غيرها ، ففي المعصر الحديث وجد الأرشيف المركزي ، ويتجمع في العاصمة ، نتيجة لنتائج الإدارات كالأوزارات ، والأرشيف الإقليمي في الأقاليم والمحافظة ، كذلك الأرشيف البرلماني نتيجة لنشأة المجالس النيابية وازدياد أهميتها ، وأيضاً الأرشيف القضائي للمحاكم المختلفة .

(١) المرجع السابق .

وإذا ما انتقلنا إلى تقسيم الأرشيف على أساس صلته بالتاريخ نجد :

(١) الأرشيف التاريخي : وهي الأوراق التي انتهى استخدامها في الحياة اليومية كلية ، وأصبحت قيمتها في الاعتماد عليها في كتابة التاريخ كصدورها من مصادره .

وأصبحت أهمية ترجع إلى الاعتماد عليه في البحث التاريخي .
وهذا الأرشيف هو ما يطلق عليه اسم الأرشيف الميت ، أي الذي فقد صلته تماما بالحياة اليومية ، مثل دار الوثائق التاريخية .

(ب) الأرشيف الجاري : وهو الأرشيف الحي الذي ما زال يؤدي عملا يوميا ، ولم ينته العمل فيه لاستمرار استخدامه في الحياة اليومية ، مثل الأوراق التي تتسلمها وتسلمها أرشيفات المصالح الحكومية والهيئات والمؤسسات التي ما زالت تؤدي عملها للآن .

(٣) الأرشيف الوسيط : وهو الأوراق التي فقدت صلتها بالحياة اليومية ، ولكن ما زال يرجع إليها عند الحاجة ، وتنفارت نسبة جريان الأرشيف في هذه الحالة فتلا يمكننا تقسيمه إلى المراتب التالية :

١ - أوراق الجزء الأكبر منها جار ويستعمل في الحياة اليومية ، والجزء الأصغر منها ميت ويستعمل في أغراض البحث التاريخي ، بنسبة $\frac{2}{3}$ جار و $\frac{1}{3}$ ميت كخازن الحفظ المحلية .

٢ - أوراق نصفها جار ويستعمل يوميا والنصف فقد صلتها بالحياة اليومية ، مثل مخازن الحفظ المركزية .

٣ - أوراق الجزء الأصغر منها ما زال يؤدي عملا يوميا ، ويستعمل عند الحاجة إلى الاطلاع على بيانات أو معلومات للدولة أو الأفراد ، والجزء الأكبر

منها فقد صلته بالحياة العمومية وأصبح ميتا ويستعمل في البحث التاريخي ويمد مصادر للتاريخ ، مثل دار المحفوظات العمومية . وذلك بنسبة $\frac{1}{4}$ جارو $\frac{3}{4}$ منها

تقسيم الارشيف على أساس نوعية الوثائق :

وفي تقسيم الارشيف على أساس نوعية الوثائق يمكننا القول بأنه نوعان :

(أ) الارشيف العام .

(ب) الارشيف الخاص .

الأرشيف العام

يفهم من الأرشيف العام عادة ، الودائع الأرشيفية التي تمتلكها وتديرها الدولة أو الإدارات أو المؤسسات العامة أى الصادر من جهات رسمية .

ولعل الصعوبة الفقيهية التي تترسنا في تحديد المعنى الاصطلاحي للأرشيف العام ترجع إلى أن المبادئ القانونية العامة ليست محددة تحديداً دقيقاً أولاً، وقبل محاولة استخراج مبدأ يتعلق بالأرشيف ودقة مصطلحاته ، وكذلك اضطر علماء القانون أن يتحدثوا عن الأوراق أو المكاتب العامة بصفتها عقوداً صادرة من السلطة العامة ، ويطلق عليها ذلك دون اعتبار للمرسل إليه أو المنتفع في العقود في العقود lo destinataive (١) .

ويعتبر القانون والأوراق العامة هي كل الأوراق الصادرة من موظف مسئول يشغل وظيفة عامة حكومية ، وعلى ذلك يفهم جواز السفر على أنه ورقة عامة ، مع أن المراد منه إعطاؤه لأحد الأفراد للاحتفاظ به في أغراض معينة خاصة ، ولذلك يعتبر هذا الجواز عند المخصص المستفيد أوراقاً خاصة .

ويمكننا تحديد التعبير عن الأوراق العامة أكثر من ذلك ، بقولنا إنها الأوراق الصادرة من السلطة العامة ، أو أوراق الدولة ، وهي أوراق السيادة والحكم وكذلك أوراق الإدارة ، وكلها لا يمكن فصلها عن فكرة سيادة الدولة .

Bair, R., Définition des papiers publics of (Man (١)
b, archiv. (P.2I

وفي نظر علم الأرشيف الحديث يجب التمييز بين طريقتين من الأوراق العامة :

الأولى : أوراق عامة بطبيعتها : (١) .

وهي الصادرة من السلطة العامة وموجهة لخدمة عامة أو لموظف عموماً بحكم عمله في الدولة وهي كل المسودات ، والمراسلات الصادرة ، والنسخ والمذكرات وهذه هي كلها صدرت من الدولة وموجهة لموظف عام ، أو هيئة ليحتفظ بها هل أنها دليل لإثبات في الأرشيف العام .

وتعني كلمة موظف ليس فقط المعنى الضيق الذي يقصد به الموظف العام ، الذي يتقاضى أجراً ويقوم بعمل عام وله سلطة عامة ، ولكن يعنى الشخص الذي خول له سلطة عامة بالاختيار كرئيس الجمهورية مثلاً ، وعلى ذلك تعتبر أوراقاً عامة تلك الأوراق التي تتعلق رئيس الجمهورية بمكتبه ومنزله (الخاصة بالدولة) . وكذلك أوراق الوزراء ومكاتبهم ، والمحافظين ومكاتبهم ، وأمناء السر . وكتاب الجلسات ومن في مستواهم ، ومجالس الوزارات ، والمجالس التشريعية (البرلمانات) .

الثانية : الأوراق العامة باتجاهاتها :

وهي متنوعة الطابع عن الأوراق العامة بطبيعتها ، وذلك لأنها صدرت من جهات متعددة الطابع ، ووجهت للسلطة العامة ، أى أنها استقرت عند أحد الموظفين العمامين أو لدى الحكومة وأصبحت أوراقاً عامة لأنها وجهت واستقرت لدى السلطة العامة وهي :

(أ) أوراق تحفظ بواسطة مسئولين عموميين ، وخاصة أوراق قلم الكتاب ومحاضر الخبراء المثمنين ، وسجلات الموثقين (من يقوم بتوثيق العقود) .

وإذا كانت أوراق أقلام الكتاب لا تؤدي إلى مشاكل في طبيعتها العامة فإن الأمر يختلف بالنسبة لسجلات الموثقين ، الذين ادعوا فيما مضى أنها ملك لهم ولدراستهم يحتفظون بها ويعتبرونها ملكا خاصا لهم ، في حين أنها ملكية عامة ولا يمكن أن تعتبر ملكية خاصة ، ولا يمكن اعتبارها ملكية منتقلة يكون للموظفين الحق في امتلاكها واحداً بعد الآخر .

(ب) أوراق المؤسسات أو الشركات المؤتمنة أو التي استولت عليها الدولة (أصبحت عامة) وتعتبر أوراقا عامة بالجاهاتها ، كذلك الأوراق الخاصة والتي سلمت مع وحداتها الارشيفية لحفظها سواء في أرشيف المؤسسة الجديدة أو أرشيف الدولة .

(ج) الأوراق التي تأتي من مصادر خاصة وتدخل في الارشيف العام .

وقد تستولى الدولة على بعض هذه الأوراق نتيجة للقوانين والقرارات القضائية وأخرى عن طريق الهبات والوصايا .

وتعتبر أوراقا عامة - قبل دخولها للارشيف العام - أرشيفات المؤسسات المدنية التي أصبحت تابعة للدولة ، وأرشيفات الافراد بعد الاستيلاء عليها ومصادرة الممتلكات التي تستولى عليها الدولة لعدم وجود وارث لها . الخ .
ومصدر هذه الاوراق وتداولها في سجل الرصيد في الارشيف يعطيها طابع الاوراق العامة (1) .

1bid, pp, 52:29

(1)

الارشيف الخاص

يبدو أنه في الإمكان تحديد الارشيف الخاص بأنه الاوراق الخاصة التي احتفظ بها الافراد بمحض إختيارهم بصفتهم أفراداً ، وأيس بصفتهم موظفين رسميين ، ومهما كان مكان حفظها .

والارشيف الخاص هو أرشيف صادر عن جهات غير رسمية أى صادر عن أفراد أو هيئات أو شخص معنوي^(١) وهو ملك لصاحبه ، وقد تغير موقف الارشيفيين تجاه الاوراق الخاصة خلال العصور ، ومن بلد لآخر ومن المهروف أن المؤتمر الدولي للارشيف المنعقد بفلورنسا في سنة ١٩٥٦ قد درس موضوع الارشيف الخاص ، وفي هذا المؤتمر تمددت الآراء حول هذا الموضوع والحلول والمقترحات الخاصة به التي أبدأها كثير من أعضاء هذا المؤتمر من مختلف البلدان .

وقد أهتم عهد ما قبل الثورة الفرنسية بالارشيفات الخاصة عندما كان يشترى على أوراق عامة كان من المناسب الاحتفاظ بحقوق الدولة عليها .

(١) الشخص المعنوي فكرة في القانون تعطى الجماعة صفات وحقوق والتزامات الشخص المادى لأن الجمعية ليست شخصا ماديا ، والشخصية المعنوية نطاق هل مجموعة من الأشخاص تستهدف تحقيق غرض مشترك ، أو مجموعة من الاموال تخصص لغرض معين ، وفكرة الشخصية المعنوية هي التي تفسر استمرار قيام المجموعة وبقائها على الرغم مما يطرأ من تغير على الافراد الذين تتألف منهم ، أو على الهيئات التي تتولى إدارة شئونها ، فهي داخل الدولة مثلا يولد الافراد ويموتون ، وتبدل الهيئات الحاكمة ولكن الدولة باعتبارها شخصا معنويا باقية على الرغم من ذلك .

توفيق شحاته : مبادئ القانون الادارى ، ص ١٣٥ ، ١٣٦

وقد توصلوا إلى إصدار قانون بحق الدولة في الإشراف على الأوراق الخاصة التي يمكن أن تكون لها أهمية قومية ، أو تشكل خطراً على أمن الدولة ، وتم لهذا تسليم أوراق الوزراء والسفراء للدولة في لحظة وفاة الممتلك ، وبمض الوثائق التي أخذتها توجد الآن في المكتبة الأهلية بباريس .

وقته مؤرخو القرن التاسع عشر إلى أهمية الأوراق الخاصة للأفراد كصدر تاريخي لم يكن قد استعمل بعد إلا قليلاً ، وقد أشاد المركيز فوج Vogue بأهمية - ليس فقط - أوراق العائلات النبيلة ولكن أوراق العائلات الصغيرة أيضاً ، وتنبأ بالتطور الذي سيأخذ مجراه في القرن العشرين على حساب التاريخ الحديث أو الاخبارى Evenementielle ، وأبحاث التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والتي ستلقى ضوءاً على التاريخ السياسي التقليدي .

وفي نفس السنة نشر لانجلا وشتين eh, V, Langlois H. stein أول بحث علمي على وحدات الأرشيف الخاصة بفرنسا ، وافتنا أنظار ممتلكي الأرشيفات الخاصة إلى واجبه نحو الحفاظ على الوثائق وادائها ، ودعا منذ هذا الوقت إلى التعاون الوثيق بين ممتلكي الأرشيف الخاص والمؤرخين .

وقام الأرشيفيون بالإهتمام بالأوراق التي تأتي من مصادر أخرى غير المصادر الإدارية ، وقاموا بعمل علاقات مع مالكي الأوراق الخاصة ذات القيمة لتاريخية (١) .

والأرشيفات الخاصة هي الأرشيفات العائلية والشخصية للأمراء والموظفين والعلماء ، والأدباء ، وأرشيفات الجمعيات الإجتماعية ، والأرشيفات الاقتصادية

للمؤسسات الخاصة، والهيئات المصرفية والصناعية والتجارية، وأرشيفات الغرف التجارية (١).

رابعاً : محتويات الارشيف أو دار الوثائق

مهما اختلفت وتعرضت الارشيفات، فإن دار الوثائق هادة ما تضم أشكالاً متدرجة من المحتويات أبسطها .

(١) الوثيقة الواحدة المفردة : ويطلق عليها document أو Pisce، ومن حيث الشكل فهي صفحة أو عدة صفحات على هيئة codex أى كراس أو مجلد أو على هيئة دروج من الورق ملتصقة ببعضها البعض، أو من الرقوق المخططة وقد تصل إلى عدة أمتار أحياناً .

ومن حيث الموضوع فالوثيقة الدبلوماسية الارشيفية جزء من وحدة أرشيفية متكاملة تحفظ لنا كيد أو لإثبات فعل أو تصرف قانوني، ولكن لا تتم قيمتها إلا بمدى صلتها بالوثائق الأخرى التي توجد بينها ومدى ارتباطها وعلاقتها بها .

وقد دخلت حديثاً في مجال الوثائق — ليس فقط الوثائق المكتوبة وهو المجال التقليدي، ولكن كذلك الوثائق المرئية (الرسومات - الخرائط - الصور الأفلام) (والوثائق السمعية) اسطوانات — شرائط وغيرها، كذلك كل المطبوعات بجميع أنواعها والتي أعدت أو نشرت بواسطة الإدارة المعنية (٢).

Ibid, PP. 403—430

(١)

Baitier, R. H P. 28

(٢)

(ب) الدوسيه أو المحفظه DOSSIER .

وهو وحدة أكبر في الأشكال المندرجة ، وهو عبارة عن عدة وثائق مفردة جمعت معاً في محفظة ذات أربطة أو داخل دوسيه ، ويشترط أن تدور كلها حول موضوع واحد .

(ج) السجل Register أو Registre

وهو وثائق مدونة في شكل مجلد مخطوط أو مطبوع ، دونت هذه الوثائق تباعاً يوماً بعد يوم ، وشهراً بعد شهر ، وسنة بعد سنة ، ويمثل نشاط الإدارة أو الهيئة التي دونت تلك الوثائق في فترة زمنية من حياتها يمثلها هذا السجل .

والسجل يحوى صوراً للوثائق والأوامر وغيرها التي صدرت عن الهيئة أو الإدارة أو المؤسسة خلال فترة حياتها .

ووصل بعد ذلك إلى مجموع السجلات والوثائق وغيرها الناتج من نشاط إدارة أو هيئة معينة في مدة حياتها وهو ما نطلق عليه الوحدة الارشيفية المتكاملة .

(د) الوحدة الارشيفية المتكاملة أو المتكاملة الارشيفية .

Le Fonds d'archives

وهي أهم أشكال دار الوثائق ، وقد ظهرت نظرية فكرة الارشيف المتكامل

Rantier R. H. La notion d'archives : fonds et document (١)

(Le Mauuel d, archivistique) P. 22

Jenkinson, : P. 84

و

في منتصف القرن التاسع عشر ، وفرضت نفسها شيئاً فشيئاً في نصف القرن
التالي .

وكررت تعريفات الوحدة الأرشيفية وتعددت ، فقد عرفها جنديكومون
قائلاً : « إن الوحدة الأرشيفية (بالانجليزية Archive group وهي تقابل
مصطلح Fond d'archives في الفرنسية) عبارة عن تتابع عمل إدارة
ما كانت لها في حياتها وحدثها العضوية وتكاملها الذاتي ، وقادرة على أداء
وظيفتها استقلال تام دون تدخل لسلطات إضافية أو توسيعية أخرى ، مع كل
ما يصلها من أعمال (مراسلات) بطريقة طبيعية » (٢) .

وعرفها مولرونيست وفروين في كتابهم الشهير « Manuel pour le class
des Arch. » والذي أشارت إليه معظم المراجع الأروبية الحديثة على أنه من
أهم وأدق التعريفات التي صدرت عن الوحدة الأرشيفية المتكاملة وهي .

الوحدة الأرشيفية المتكاملة عبارة عن مجموعة أو كل الوثائق المكتوبة
والمرسومة والمطبوعة التي تلقاها أو تحررها بصفة رسمية إدارة ما أو موظف
من موظفيها ، على أن يكون مقدراً لهذه الوثائق أن تبقى مودعة في تلك الإدارة
أو لدى هذا الموظف المختص (١) .

وأثناء مناقشة موضوع هذا التعريف ، قيل متى تسمى الوحدة الأرشيفية
« كل » ؟ وهل هو في الامكان تسمية الوحدة الأرشيفية « بالمجموعة » أو « كل » ؟
حين يتناول هذا التعبير وحدة أرشيفية تحتوى على بضع وثائق فقط ، وكان الرد :
أن الوحدة الأرشيفية كل وليست جزءاً ، طالما نحن نجعل ما إذا كانت أجزاء
أخرى منها محفوظة في أماكن أخرى .

Muller & Feith & fruin : Manual for the arrangement (١)
of descrip. of archives. P. 14

وفي تلك الحالة الأخيرة ينبغي لنا أن نكون بطريقة أو بأخرى مجموعة من هذه الاجزاء ينطبق عليها الوصف ، ولكن لإلا لم يتبق من الوحدة الارشيفية سوى قطعة واحدة ، فإن هذه القطعة تكون هي الوحدة الارشيفية التي بقيت من نشاط إدارة ما ، وتوقف هذه القطعة كلاً متكاملاً وينبغي أن توصف بهذا الوصف .

كما تعنى المتكاملة أرشيفية أيضاً النماذج والتصميمات التي تبدو كثيراً في الملفات (الدوسميات) وهي وثائق محررة بأمر بعض الادارات أو بعض الموظفين ، أو وصلت إليهم لتمكينهم من توضيح مسائل متعلقة بها ، ولا يوجد أي سبب لاستبعاد هذه التصميمات أو الخرائط التوضيحية بعد الوحدة الارشيفية والوثائق المطبوعة وهي كثيرة العدد إلى حد كبير في الارشيفات ، خاصة منذ نهاية القرن السابع عشر بعد أن أصبحت الفرصة متاحة لطبعها بدلاً من استنساخها ، تعتبر ضمن الوحدة الارشيفية .

ولكن هناك أشياء أخرى لا يمكن أن تكون جزءاً من الوحدة الارشيفية - وهي ليست فقط العاديات - ومكان حفظها المتاحف ، بل أشياء أخرى كقوالب الاختام ، مع أنها في الغالب تحفظ في مخازن الارشيف .

أما لفظ «صفة رسمية» officiellement ، فهي تعنى تلك التي تخص الإدارة فقط أي التي يحررها الموظفون المختصون بصفتهم الرسمية في هذه الإدارة ، وليست الخطابات الخاصة الموجهة للموظفين أو الصادرة عنهم بصفتهم الخاصة ، وهذه الأخيرة يجب استبعادها عن الوحدة الارشيفية المتكاملة (١) .

ومن هنا نرى أن الوحدة الارشيفية من الوثائق تخلى من نشاط إدارة ما أو

Mulle, Feith & Fruin , : Manuel pour le classement et (١)
descrip . des archives P. 5.

موظف فيها ، وهي دائماً لانعكاس نشاط تلك الادارة أو موظفيها اثناء حياتها ، كذلك فإن وحدة الوثائق لا تتخلق عنوة كما تؤلف مجموعة من المخطوطات التاريخية ، وإنما هي كل عضوي أو هي نظام حتى يزداد ويتراكم كما يزيادة نشاط الهيئة ويتشكل ويتغير تبعاً لطبيعة الادارة نفسها والقوانين المنظمة لها . وعلى ذلك فسكل وحدة أرشيفية متكاملة لها شخصيتها الخاصة وطابعها المميز وينبغي على الأرشيفي أن يتعلم كيف يميز بينها قبل التفكيك في تصنيفها لأن كل وحدة أرشيفية ينبغي أن تعامل بكيفية مختلفة في تقسيمها وتصنيفها تبعاً لميزاتها وخصائصها المعروفة (١) .

وكذلك حرف بواتيه Bautier الوحدة الأرشيفية المتكاملة بأنها مجموعة الأوراق أو التطلع (الوثائق) ذات الطابع المتعدد والتي جمعها تلقائياً وعضويًا جهاز إداري أو شخص مادي أو معنوي (٢) ، بحكم وظيفته أو نشاطه ؛ وهذا يعني أن يدخل ضمن الوحدة الأرشيفية محاضر الجلسات وصور الخطابات الصادرة ، والأصول وصور الخطابات المنسلمة ، وكذلك الوثائق التي تمت نتيجة نشاط داخلي في الادارة ، والمجاميع الموروثة من أجهزة أخرى تكون قد خلفت (ورثت) إدارات قبلها كلية أو جزئية (٣) .

(1) Muller, Feih et Fruin : manuel pour le classement et descri des archives, p.5

(٢) أنظر حاشية رقم ١ صفحة ١٠ في تعريف الشخص المعنوي

(٣) وهذه المجاميع الموروثة تنطبق على سجلات محكمة مصر الكبرى من ميايمات وتقارير نظر وإسقاط قري ، وهي المجاميع التي صدرت عن محكمة مصر الكبرى التي خلفت محكمة الباب العالي وتعتبر استمراراً لإدارتها وقانونياً لها .

ومجال الوحدة الأرشيفية في رأى Bautier ، ليس فقط الوثائق المكتوبة ،
 ونهر المجال التقليدي ولكن الوثائق المرئية ، كالرسومات والخرائط والصور
 والأفلام والوثائق السمعية كالأسطوانات والخرائط ، وكذلك المطبوعات
 بجميع أنواعها التي أعدت أو نشرت بواسطة الإدارة المعنية .

ومهما يكن الحال ، فإن كل قطعة من القطع المكونة للوحدة الأرشيفية
 سواء كانت سجلات ، أو مجلدات ، أو ملفات (دوسيات) أو وثائق مفردة
 فهي ما يطلق عليه الوثيقة الأرشيفية Document d'archives ، والوحدة
 الأرشيفية المتكاملة مجموع من هذه الأعضاء تكوّنت عضواً وتلقائياً ، أما
 الوثيقة فهي عامل مكون في هذه المجموعة (1) .

تطبيق تعريف الوحدة الأرشيفية على سجلات المحاكم العثمانية :

بعد استعراضنا لتعريفات الوحدة الأرشيفية المتكاملة ، يمكننا أن نخلص
 منها بأن الوحدة الأرشيفية المتكاملة تعني جميع الوثائق المنعددة الأشكال
 (المتوسطة والصغيرة سواء كانت وثيقة مفردة Pièces أو سجلات
 Registres أو محفظه Carton أو دوسية) التي نتجت عن نشاط ديوان أو هيئة
 أو جهاز أو إدارة في أثناء حياتها ، وقام بإنتاجها موظفو تلك الإدارة بصفتهم
 الرسمية ، وقد خلقت تلك الوثائق بأشكالها المتصورة تلقائياً لتكون أعضاء
 متكاملين ينشطون تلك الإدارة من غيرهما ، ويعبر عن قوائمها وطبيعتها .

ومثال ذلك مطبقاً على سجلاتنا القضائية في الفترة العثمانية ، هو الوحدة
 الأرشيفية المتكاملة التي يمكننا أن نطلق عليها اسم « الباب العالي » ، أي جميع
 السجلات والوثائق التي تخلفت عن نشاط محكمة الباب العالي منذ إنشائها وحتى

(1) Bautier, R.H. : La notion d'archives : fonds et documents, cf. (le manuel d'archivistique) p. 23.

زوالها، وقد نشأت تلقائياً نتيجة لنشاط المحكمة في النظر والحكم في الدعاوى القضائية، وتوثيق العقود الخاصة بالناس واترااتهم وايصالاتهم ورهوناتهم .
النخ في فترة حياتها وبصفتها الرسمية ، حيث أنها هيئة قضائية تمارس الفصل والتوثيق على أيدي قضاة أو موثقيين (موظفين من قبل الدولة أو الحاكم)
بصفتهم الرسمية .

كذلك فإن السجلات القضائية التي نتجت عن نشاط محكمة الباب العالي بعد أن أصبح اسمها محكمة مصر الكبرى ، وهي « المجاميع الموروثة » امتداداً لهذه الوحدة الأرشيفية حيث أن هذه الإدارة الجديدة (محكمة مصر الكبرى) قد ورثت أو خلفت الإدارة السابقة (محكمة أناب العالي) .

وهي أساس المثال السابق تعتبر سجلات محكمة الصالحية النجمية وحدة أرشيفية متكاملة ، وكذلك سجلات محكمة القسمة العربية . . . الخ .

ومن تجمع هذه الوحدات الأرشيفية المتكاملة منضمة معاً ، وهي الناتجة عن نشاط محاكم مصر المختلفة المتعاصرة في الفترة العثمانية ، نصل إلى ما يسمى Un Depot d'archives أو الوحدات الأرشيفية المنضمة .

(هـ) الوديعة الأرشيفية أو المتكاملات المنضمة : Depot d'archirea

وتتكون الوديعة الأرشيفية من وحدات أرشيفية نتجت عن أنفطة عدد من الإدارات معاصرة لبعضها البعض أثناء حياتها وتقع جهة معينة . كأن تضم معاً الوحدات الأرشيفية المتكاملة لسجلات محاكم (الباب العالي - القسمة العسكرية - القسمة العربية - طولون - الزاهد - قرصون - الصالح - الصالحية البرمسية - باب الشعرية . . . الخ) معاً تتكون هذه الوحدات المتكاملة ما يسمى وديعة أرشيفية قضائية في فترة تاريخية معينة من تاريخ مصر الأواهي الفترة العثمانية .

. ومثال ذلك أيضاً كل ما نتج من وحدات أرشيفية لإدارات متعددة تتبع ديوان الإنشاء منذ نشأته إلى نهايته تعتبر وديعة أرشيفية خاصة بديوان الإنشاء .

وكل ما نتج من وحدات أرشيفية لإدارات تتبع ديوان المالية والريزامة أثناء فترة حياته ، مثل سجلات الإيرادات ، وأوراق الرزامة ، وسجلات الالتزام ، إذا ما ضمت مع هذه الوحدات فإنها تكون وديعة أرشيفية لديوان المالية في تلك الفترة . واصل بعد ذلك إلى دار الأرشيف التي تجمع كل هذه الودائع .

وفي الواقع نجد أن دار الوثائق أو الأرشيف يتكون من عدة ودايع أرشيفية Depots بشرط حفظها مرتبة ليسهل الاستفادة منها .

وهكذا تدرج محتويات دار الوثائق ومسمياتها ، من الوثيقة أو القطعة المفردة إلى الدوسيه أو المحفظة إلى السجل إلى الوحدة الأرشيفية المتكاملة إلى الوديعة الأرشيفية إلى الدار نفسها .

خامساً : مبادئ تنظيم دار الوثائق (الأرشيف) (١) :

إذا بحثنا في كافة الأشكال الأرشيفية السابق التعرض لها (الوثيقة- الدوسية -

(١) أنظر السياسة الأرشيفية للدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية من خلال الحلقة الدراسية الإقليمية عن الأرشيف التي نظمتها هيئة اليونسكو والتي انعقدت في الفترة من ١٥ مارس - ٩ أبريل سنة ١٩٧١) بمدرسة الأرشيف والوثائق والمكتبات بجامعة داكار ، والتي كان من أهم نتائجها ومقترحاتها الآتي :

١ - القوانين والنظم : تطبيق النظم والقوانين التي تعنى بحماية مصادر =

السجل - المتكاملة - الوديعة) عن وحدة شاملة تصلح أساساً للتنظيم في دار

= التراث القومي وإشراف الدولة على الوثائق غير العامة (الخاصة) ، ولإيجاد هيئة عليا للإرشيف لتقرير السياسة الارشيفية ، كالوظائف والتنظيم والفرز والاعداد والملاقات بين أقسام الارشيف . . الخ .

٢ - مجالات واختصاصات الارشيف والسلطة الإدارية النابع لها .

٣ - التخطيط الفني للارشيف : بإعطاء رعاية للوثائق منذ نشأتها في الإدارات الحكومية وذلك بعمل دراسات مبدئية بالتعاون مع أرشيفات الدولة وتضمن تلك الدراسات :

(١) بيان عن الوثائق المتجمعة سنوياً بالوزارات .

(ب) تكاليف حفظ مصادر المعلومات من الأوراق غير الجارية التداول من حيث المكان والآثار .

(٣) إعداد خطة لأرشيفات الوسط ،

(د) لخص الوثائق لإعداد خطط تصنيفها ومدد حفظها وقوائم بالوثائق التي ستعدم .

٤ - قواعد وانظم العمل بأرشيفات الوسط - نقل واستبعاد الوثائق .

٥ - مبانى وأدوات الارشيف .

٦ - التدريب المهني .

٧ - هيئة الارشيف .

٨ - التعاون الاقليمي لتطوير الخدمات الارشيفية .

Regional Seminar on Archives ,Dakar ,Sengal 15 March to 9 April 1971 :

Archives Policy & French — Speaking African Countries ,
Unesco bulletin Lier libraries, Vol xxvi , no. 2 , 1972, P 84—S87

الوثائق مثل وحدة الكتاب في المكتبة ، فإننا لا نجد سوى الوحدة الارشيفية المتكاملة *fond d'archives* ، ويرجع ذلك إلى أن الوحدات الأصغر مثل السجل والدوسيه والوثيقة المفردة أشبه ما تكون بالفصول بالنسبة للكتاب ، والمبادئ العامة التي تتحكم في أي تنظيم للوثائق هي المبادئ المتبعة الآن فعلا في كافة دور الوثائق المتفرقة في العالم كله وهي :

(أ) مبدأ احترام وحدة الارشيف المتكامل (1) *Respect des Fonds*

(ب) مبدأ الفرز والاعدام *Triage et Elimination*

(ج) الترتيم وطريقته *le Classement et le Cotation*

(أ) مبدأ احترام وحدة الارشيف المتكامل

إن الاحتفاظ بوحدة الارشيف المتكامل مبدأ هام جداً ، على أساس أن هذه الوحدة ضرورية لفهم الوثائق ككل ، كذلك لمعرفة تاريخ المنظمة أو الإدارة التي صدرت عنها هذه الوثائق . وهذا المبدأ يعرف بمبدأ النسبة أو المنشأ أو المحافظة على الاصل ويطلق عليه بالفرنسية *Principe de la Provenance* . وعلى أساس هذا المبدأ يجب أن تصنف الوثائق تبعاً لصدورها أو للأصل الذي صدرت عنه ، كما أنها يجب أن تعكس جميع الاعمال الإدارية التي كان من نتيجة ظهور هذه الوثائق للوجود ، ولذلك يجب التحذير من خطوره استعمال طرق التصنيف الحديثة في المكتبات لتطبيقها على الارشيف .

Nothing Could be more disastrous than the application of modern library methods of Classification to a body of archives .

ومبدأ المنشأ أو الاصل أو احترام الوحدة الارشيفية هو المبدأ الاساسي

Jenkinson, : Archive adminstratein, P .85 (1)

للتصنيف أو الترتيب الارشيفي في ايامنا هذه في معظم دول أوروبا وامريكا (١)
 وهل ذلك يجب ان تفصل الوحدات الارشيفية المختلفة داخل الوديعة
 الارشيفية إحداها عن الأخرى بعناية تامة ، وإذا ما وجدت أكثر من نسخة
 لوثيقة ما يجب ان تفحص حتى يمكن وضع كل منها في وحدتها الارشيفية .

وإذا رأينا أنه لا قوائم الجرد ولا الفهارس القديمة ولا العلامات الخارجية
 للوثيقة ولا أية إشارة أخرى تسمح بتعيين الوحدة الارشيفية التي تنسب اليها وثيقة
 ما ، فان مضمون الوثيقة هو الذي يجب ان يقرر هذه النسبة ، وإذا ما استنتج من
 مضمون هذه الوثيقة أنه يمكن أن تنسب لأكثر من وحدة أرشيفية فلتودع في
 إحداها مع عمل احالة لها في مواضعها الأخرى ، وذلك للمحافظة على وحدته
 الارشيف المتكامل (٢) .

ويستحسن القضاء على التفكك الخارجي للوحدة الارشيفية ، إن أمكن ذلك
 دون المساس بالوحدة ، وإذا كان من الصعب إعادة تشكيل الوحدة الارشيفية
 المفككة ، فيمكن ايراد وصف في نفس الفهارس للاجزاء المختلفة لهذه الوحدة
 الارشيفية مع الاشارة الى المكان الذي توجد فيه هذه الوثائق أيا كان هذا
 المكان . وإذا كانت بعض الوثائق في ملابسات خاصة قد أودعت منه الاصل في
 وحدة أرشيفية غريبة عنها ، فإنه يمكن نقل هذه الوثائق لمواضعها المناسبة في وحدتها
 مع احترام اكتمال الوحدة الارشيفية . (٣)

وإذا كان المبدأ الاساسي والرئيسي لترتيب دار الوثائق مازال هو احترام
 احترام وحدة الارشيف المتكامل ، فان هذا يعني كل وثيقة سوف تتبع المصدر

Evans. Frank: Modern Methods of arrangement. P 245 (1)

Muller, Feith et Fruen: Manuel Pour le Classment des archives, (2)
 P. 16, 81.

Muller, Feith & Fruin: Manuel Pour le classement des archives (3)
 es, P. 20, 22, 24.

الذى صدرت عنه أو منشأها ، وكذلك فسوف يحتفظ بها كجزء من مجموعة وثائق تتبع نفس المصدر ، وعلى ذلك فإن الوثائق ذات الموضوع الواحد التى صدرت عن إدارات مختلفة سوف تحتفظ متفرقة كل يتبع إدارته التى صدر عنها وهذا المبدأ يضع أيضاً فى الاعتبار الصعوبات التى تعرضنا فى حالة المجلدات والوثائق (وثيقة الصلة فى الموضوع) . (١)

وواقع الأمر أنه من المحال أن تفكك المجلدات المجردة بغرض الترتيب التاريخي ، إذ أننا حينما نفكك الملفات أو المجلدات ، فنحن نهدم الصلة الطبيعية للوثائق فيما بينها وبين بعضها (٢) .

ويسير مع مبدأ احترام وحدة الأرشيف المتكامل جنباً إلى جنب .

Pordre Primitire مبدأ احترام النظام المنشأ أو الأصيل أو الأولي

(٣). respect Pour

والواقع أن نظام الترتيب يجب أن يكون مؤسساً على التنظيم الأول للوحدة الأرشيفية ويتفق فى خطوطه العريضة مع تنظيم الإدارة التى صدر عنها . وهذه القاعدة أهم من أى قاعدة غيرها لأنها تحوى المبدأ الذى تبنى عليه كل القواعد الأخرى ، ويمكننا التساؤل : بناء على أى نظام يجب أن تصنف للوثائق وهناك نوعان من الأنظمة :

النظام الأول :

يقبنى على عدد من العناصر أو رؤوس الموضوعات التى تحدد اضطرارياً ، وهى عناوين مفتعلة أى ليست عضوية ، وهى تتعلق أو تنصل بعناوين رؤوس الموضوعات التى تبدو غالباً فى فهرس المكتبات .

(1)Erans, Frank; Modren Methods of arrang of archives. P 258

(2)Muller, Feith ot Fruin:Manuel Pourle classen-ent des archives, P.31.

(3)Evans Frank : Modem Methods of arrang of archives' P 253

النظام الثاني :

وفي هذا النظام لا يذكر قط عناوين مقحمة (موضوعية - تحكيمية) ، ولكن العناوين فيه تصدر من طابع وتنظيم الوحدة الارشيفية نفسها للتعريف ، بأن هذه العناوين متعلقة بفروع المصلحة أو الإدارة التي أتت منها .

وهذان النظامان يختلفان اختلافاً جوهرياً ، وليس في أسماء العناوين أو رؤوس الموضوعات فقط كما يبدو ذلك أول الأمر ويجب على ذلك بالضرورة أن نختار واحد منهما .

والنظام الأول لا يمكن أن يطبقه الارشيفي ، لانه في المكتبة نجد أن كل كتاب يؤلف في موضوع معين ويبحث بالتالي في موضوع خاص ، أو على الأقل يمثل وحدة خاصة يمكن أن يصدق عليها رأس موضوع محدد .

أما الوثيقة الارشيفية ، فإنها غالباً ما تتناول عدة مسائل مختلفة ، وإذا ما حاولنا أن نجد لها مكاناً في هذا النظام ذى العناوين المقحمة ، وسنجد أنفسنا في حيرة لإمكان وضع هذه الوثيقة في عدة أقسام خاصة بهذا النظام ذى العناوين المقحمة⁽¹⁾ ولا يوجد للوثائق نوع واحد للوصف يمكن تطبيقه بشكل عام كما هو الحال في فهارس المكتبات ، فترتيب أو تنظيم الوثائق (وهو التصنيف في اصطلاح المكتبات) يجب أن يكون وفقاً لتنظيم تلك الوثائق الذي كان متبعاً في مؤسساتها أو الهيئات التي خرجت منها هذه الوثائق ، أى بمعنى الاحتفاظ بالنظام الاصل لتنظيم تلك الوثائق ، ولعله يمكن فهم ذلك بطريقة أفضل عندما نمر عن ذلك بصيغة النفي أو النفي بأن نقول : يجب ألا يعاد تنظيم الوثائق أو السجلات

Muller, Feith et Fruin :Ma.nuel Pour le Classement des archives
P. 33 — 34

طبقاً - لما يمكن أن يظن في أى وقت - أنه تنظيم تبعاً لمحتوياتها الموضوعية ، وهذا في ذاته يعنى احترام النظام المنشئ^(١) .

والترتيب المنظم للوثائق الذى أساسه النظام البدائى أو الأولى الذى نظمته الإدارة صاحبة الوثائق ، يصل بنا إلى نتائج مرضية ، وإذا كان الإداريون - أثناء إعدادهم للوثائق - قد استخدموا وسائل غريبة بالنسبة لنا وهم يجمعون بين موضوعات مختلفة في - سجل واحد ، فليس فى الامكان اليوم أن نتقلب على هذه العقبة ، فإن وحدة هذا السجل العضوية تمنعنا من تفكيكه ، وهذه الوحدة بدورها تحدد أوراق الوثائق المتسلسلة والايصالات المتعلقة بهذا السجل ، وتساعد على شرح ما فيه ، وهكذا نجد أن هذه الأوراق تفيدنا فائدة عظيمة ، أفيد بكثير لنا مما لو كنا فككناها بتوزيع الوثائق بين الأرشيفات ، أو ترتيبها حسب الموضوع الذى تعالجه أو تنصل به ، حيث ان نستطيع أن تمدنا إلا بمعلومات ضئيلة وغير هامة نظراً لتوزيعها وتفكيكها .

ولذلك فإننا لا نستطيع هدم النظام المنشئ هدماً تاماً ، وهو النظام المتعلق بالوحدة الأرشيفية ، وإن نحل محله نظاماً للترتيب المنطقى أو الموضوعى الذى يختلف مع طبيعته العضوية . وإذا فعلنا ذلك فسوف نلحق ضرراً لا يمكن إصلاحه فى الوحدة الأرشيفية ، وهذا الضرر أكبر من الفائدة^(٢) التى نبحث عنها ونحن نتصرف هذا التصرف .

Bell, Lionell : The professional training of Archivists ; cf
(Cunesco Bulliten for libraries) Vol xxv, No. 4, 1971.
P 192 — 193 .

(٢) هذه الفائدة فى نظام رؤوس الموضوعات المقحمة ترجع إلى أنه يضع أمام الباحث العديد من الوثائق فى الموضوع الذى يبحث فيه ولكنه لن يده بالوثائق والأوراق المتصلة بها والمحققة لها وقصص صدرها عن إدارتها - وإن اختلفت معها فى الموضوع - ولكنها ذات أهمية بالغة بالنسبة للباحث .

ونخلص من ذلك أن تنظيم الوحدة الارشيفية يجب أن يرتبط في خطوطه العريضة بالتنظيم الاوولى أو البدائى المنثى. للارادة التى صدر عنها ، وفى الواقع أن هذا التنظيم لم يخاق اعتبارا ، وهو شئ لا يحدث بمحض الصدفة ، ولكنه الطبيعة المنطقية لتنظيم الادارى لهذه الوثائق فى هذه الادارة . وبهذه الكيفية نهد أن وثائق ادارة ما تمكس بالطبع تكوين هذه الادارة (1) .

(ب) مبدأ الفرز والاعدام Triage et Elimination

هذا المبدأ من المبادئ الهامة ذات الحساسية البالغة فى تنظيم الأرشيف . فى الوقت الذى تترك فيه الأوراق مكاتبها الأصلية التى صنمت ورتبت فيها ، لتأخذ مكانها النهاى فى المحفوظات الارشيفية ، تنشأ عملية هامة وحساسة وهى الفرز Triage وهذه العملية : هى فصل أو فرز الأوراق الجيدة أى ذات الأهمية التاريخية والادارية معاً عن الأوراق التى ليس لها أهمية تاريخية دائمة والتى سيتخلص منها على أية حال بمرور الوقت ، والأوراق ذات القيمة ، والصالحة تمثل الوثائق التى ستحفظ الى مالا نهاية ، والتى ستشغل فى البحث التاريخى .

ويمكن القول ، بحق ، أن عملية الفرز هى العملية التى تقع مسئوليتها الكبيرة على عاتق الارشيفين ، لأن الوثيقة التى ستعدم بناء على هذه العملية لا يمكن فى أغلب الأحيان تمويلها . فن المهم اذن عدم إعدام الوثائق إلا لسبب جوهري جداً .

ومن ناجية أخرى فإن هذه العملية لها أهميتها ، لأنه إذا قنا بالاحتفاظ

Muller , Feith et Fruin : Manuel Pour le classement des archives, P. 35 , 35 ,

بكتفه من الأوراق ، فان هذا سيؤدى بلا شك إلى ازدحام مخازن الأرشيف ، وبالتالي فان ذلك الإزدحام سوف يتسبب في إعاقة وإصابة عملية البحث التاريخي بحالة من الشلل ، وعليه فان نظاماً جيداً للفرز والإعدام هو شرط أساسى لكل عملية حفظ سليمة وصحية للأرشيف .

١ - تطور فكرة الفرز .

لم تكن مشكلة الإعدام بالنسبة للأرشيفى في الأزمنة الماضية موجودة إذ أن مهمته كانت هي الحفاظ على جميع الوثائق في أحسن الحالات وتصنيفها وفهرستها في قوائم خاصة بذلك .

وكان الأرشيفى يتلقى في سلبية تامة الأوراق التي قررت الإدارات التخلص منها مثل : الملفات التي لا يحتاج إليها في الاستعمال اليومي ، ولم يكن يهتم كثيراً أن تقوم الإدارات نفسها بإعدام أية أوراق لا ترى هي فيها أهمية إدارية دون النظر لاحتياجات المؤرخ .

وفي الوقت الحالى ، يفكر الأرشيفى في احتياجات المؤرخ الحالية واحتياجاته في الأزمنة القديمة ، ويمكنه الاعتراض على إعدام أى وثيقة إدارية أو قضائية لحماية الوحدة الأرشيفية المتكاملة الخاصة ، حين تمثل هذه الوحدات الأرشيفية أهمية من الناحية التاريخية بوجه عام .

كما أصبح له الحق في الإشراف على أوراق الإدارات العامة والمؤسسات النصف عامة . ولكن هذا لا يعنى بأى حال من الأحوال أن كل وثيقة ناتجة عن إدارة ما يجب أن يحتفظ بها إلى ما لا نهاية . وإذا كانت بعض الوثائق لها أى قيمة إلا بالنسبة للفائدة العملية اليومية للإدارة . وهذه الفائدة العملية في معظم

الأحيان محددة بمدد معين من السنين ، وهي فترة زمنية طويلة يمكن أن تستخدم فيها هذه الوثائق باعتبارها دليل أو مصدر للمعلومات .

وفي اللحظة التي تترك فيها الوثائق أماكنها (مكاتب الإدارة) الأصلية لتودع في مخازن (ماقبل الحفظ) الأرشيف الوسط ، ويمكننا تقسيمها إلى ثلاثة أقسام :

[أ] الأوراق التي فقدت كل قيمة لها سابقة وحاضرة ويمكن إهداها بدون تأخير .

[ب] الأوراق التي ما زال لها أهمية ثانوية للإدارة وفترة زمنية متراوحة ولكن في نهاية هذه الفترة يمكن أن تعدم ، حيث أن أهميتها التاريخية قد انتهت .

[ج] الأوراق التي يجب أن يحتفظ بها إلى ما لا نهاية بغرض البحث التاريخي سواء كانت لها فائدة بالنسبة للإدارة ، أو ليس لها هذه الفائدة الإدارية .

وهذا التقسيم هو ما يسمى بالفرز Triage

ونتيجة لهذا التعريف فإن مسؤولية الفرز تقع على عاتق الإداريين والأرشيفيين بنفس المستوى ، فالإداريون يمكنهم الحكم على الفائدة الإدارية للأوراق ، والأرشيفيون - بالنسبة لدراسهم التاريخية - يمكنهم الحكم على ما يجب أن يحتفظ به لعملية البحث التاريخي في المستقبل . والتعاون بين الأرشيفي والإداري هو ما يمثل الصعوبة العملية في هذا الصدد (١) .

وتتمثل هذه الصعوبة في توفر الوقت المناسب وملائمته لكل من الأرشيفي والإداري ، فضلا عن صعوبة توفير المكان الذي ستتم فيه الفرز [عزوز وسيط] دون أن يشغل هذا المكان جزءاً من الحيز الممدد لحفظ أوراق كل منهما .

٢ - مسئولية الارشيفى فى عمليات الفرز :

يجب على الارشيفى عند القيام بعمليات الاعدام أن يأخذ فى اعتباره ثلاثة أمور :

أولاً : وجهة نظر المستعمل : الذى يحتاج للوثيقة لأغراض إدارية ، أو للدفاع عن حقوق تأخذ الأولوية . إذ أن الوثيقة قد وجدت أصلاً لهذه الفائدة الإدارية ، والتي تنتهى فى أغلب الاحيان بسرعة ، سواء بالنسبة لانتهاه مدة حفظها القانونية ، أو لأن وثائق جديدة قد حلت محل القديمة فى تأدية وظيفتها ، أو لوفاة الاشخاص المعنية . ويعتبر رأى الإدارة التي خلقت الوثيقة ملزماً فيما يتعلق بالتاريخ المحدد للحفاظ على الوثيقة من الناحية الإدارية .

ثانياً : من وجهة نظر المؤرخ :

يعمل المؤرخ إلى اعتبار كل وثيقة ، يمكن أن تلقى بعض الأضواء على موضوع بعينه فى الدراسات التاريخية فى المستقبل والدافع الوحيد لدى المؤرخ الذى من أجله يمكن إعدام الوثائق ، هو الخوف من أن يصبح مغموراً بكمية هائلة من الأوراق ، يحتاج فرزها إلى وقت طويل .

وتسكن الصعوبة فى اختيار الوثائق التي سيتم إعدامها وفقاً لاهتمامات المؤرخ فى المشاكل الاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية أو القصص التاريخية المحلية أو الدراسات السلافية . وتبعاً لهذا الرأى فإنه سوف يرغب فى الحفاظ التام على بعض أنواع من هذه الوثائق أو تلك . كما أن كل ما كتب بخط اليد يمثل بالنسبة له أهمية معينة من وجهة نظر أو أخرى .

ثالثاً : وجهة نظر الارشيفى :

وهى مشروطة بمشاكل المكان والبيئة العاملة التي تصطدم بالضرورة بتزايد

الواردات من الوثائق ، فما الفائدة من نقل مجاميع هامة من الوثائق إلى الأرشيف إذا كان مخزن الأرشيف متضخماً إلى أقصى درجة من النكدس . وما الفائدة من تسكيس الأوراق إذا كانت الهيئة العاملة غير كافية للتعامل مع هذه الأكوام من الوثائق التي تصل إليها - في أغلب الأحيان - في حالة غير منظمة .

ويجب على الأرشيفي ألا يحاول إهدام الوثائق بطريقة عشوائية لإجمالية دون ما فرز ، أو أن يرفض استلام الواردات من الوثائق ويتكئ إلى الإدارات نفسها مهمة الأعدام .

ويجب في حالة قيام الإدارات أو المصالح بإهدام الوثائق ، الحصول على تصريح من مدير الأرشيف القومي بذلك ، ويجب أن يكون إشراف الأرشيف عن طريق مندوبين عنه في الوزارات والمصالح والمؤسسات لهذا الغرض . ويجب على الأرشيفي أن يتدخل في كل مرة تفكر فيها إدارة ما في أنه تتخلص من جزء من وثائقها دون علم الأرشيف ، ويجب ألا ينسى أن واجبه يحتم عليه جمع العدد الكبير من الوثائق والحفاظ عليها ، وهي الوثائق التي ستكون فيما بعد أساسات للأبحاث التاريخية .

ولا يجب أن تكون مشكلة المكان اللازم والهيئة العاملة سبباً في شل حركة الأرشيفي ، إذ يجب أن تكون لديه القدرة على اقتناع الإدارة أو الهيئة التي تقدم الاعتبارات المالية اللازمة لتوسيع أماكن الحفظ ، وإنشاء وظائف جديدة⁽¹⁾ أي زيادة عدد العاملين في الأرشيف .

(1) Baudot, M., : P. 169, 170.

٣ - مكان وقت الفرز :

إن مخازن ما قبل الحفظ Pre-archivage - إن وجدت - هي المكان الذي يجب أن تقوم فيه عملية الفرز (مخزن حفظ بالمصاحفة مثلا) (١) مخازن حفظ محلية . (٢) مخازن حفظ مركزية . بحيث أصل إلى مخازن الأرشيف الملفات التي سبق فرزها والتي ستحفظ بصفة نهائية . وهذا ما تعنيه « عملية ما قبل الحفظ » . وغالبا ما ترسل بعض الإدارات محتوياتها إلى مخازن الأرشيف مباشرة ، ودون المرور على مرحلة « ما قبل الحفظ » وتتم عملية الفرز في مخازن الأرشيف ، ولكن هذا الاجراء غير منطقي ، لأنه يؤدي إلى استلام الأرشيف للملفات ليس منه المفروض أن يحتفظ بها إلى ما لا نهاية ، ويرجع هذا إلى عدم وجود مخزن وسيط (محلي ثم مركزي) لمرحلة « ما قبل الحفظ » .

وفي بعض الأحيان تبدأ عملية الفرز في مكاتب الإدارة التي تقوم بتسلم المحفوظات قبل عملية التسليم ، وهذا إجراء مفر من ناحية السهولة ولكنه يحتاج إلى الدقة ، وهذا يعني أن الأرشيفي أو مساعديه يجب عليهم التوجه للمراقبة والإشراف على عملية الفرز في المكان الأصلي نفسه (وتلاشى هذه الصعوبة عندما يكون في الإدارة التي ستسلم المحفوظات أرشيفي يعمل بها) .

ولهذه العملية مخاطر منها أن يتم الفرز بطريقة غير مرضية تماما ، ولكنها تفرض نفسها عمليا في حالات الأكوام المكسوسة من الأوراق والوثائق ، وعندما يكون الجزء الأصغر منها فقط هو الذي سيحفظ في الأرشيف نهائيا ، وبمعنى آخر ستكون النتيجة الحتمية لذلك أن تملأ مخازن الأرشيف حتى نهايتها دون أي استفادة من ناحية البحث التاريخي وعلى حساب الوثائق الأكثر أهمية ، في حين أن ما سوف يحتفظ به في الأرشيف فعلا يمثل الجزء الأصغر منها .

وهناك فائدة كبرى من القيام بعمليات الفرز في أقرب وقت ممكن بعد استلام الوثائق ، حيث يمكن القيام - بدون إبطاء - بعمل ترقيم نهائى للوثائق التى سيحتفظ بها بعد عملية الفرز .

ولكن يمكن أن يحدث لأسباب اضطرارية (وخاصة فيما يتعلق بوثائق ما زال لها أهمية حالية أو تتعلق بمسائل ما زالت حية) أن يكون - من الأفضل عدم المساس بها لبعده سنوات (١).

وينطبق ذلك على سجلات المحاكم العثمانية ، التى تستخدم فى البحث التاريخى فى معازن المصالح الحكومية ، (الشهر العقارى) فى مرحلة ما قبل الحفظ ، إلى جانب استعمالها فى مسائل ما زالت حية تمس مصالح الناس حالياً ، من استخراج شهادات وصور من الوثائق التى تخصهم ، هذا القياس مع الفارق لأن سجلات هذه المحاكم - حتى لو انتهت الحاجة إلى استعمالها يوماً - فإنه سوف يتحتم الاحتفاظ بها إلى عالا نهاية إذ أنها من أهم مصادر التاريخ فى فترة من أغصن الفترات فى تاريخ مصر .

ومنه دار الوثائق (الأرشيف) هى المحافظة على الوثائق لا إعدامها ، ولكن من جهة أخرى لابد أن نعرف أن مبدأ الفرز والإعدام يرمى إلى الاحتفاظ بالوثائق الهامة عن طريق التخلص من الوثائق غير الهامة إدارياً أو تاريخياً . ثم إن هذا الإجراء ضرورى جداً ، لأن السكان محدودود والأرشيف فى ازدياد مستمر ، ولا بد من استبعاد الرائد عن الحاجة ، وهذه العملية لازمة للوثائق والأرشيفيين أنفسهم ، وهى عملية شاقة ودقيقة يصعب تنظيمها وإخضاعها لقواعد آلية ثابتة .

Baudot, M : I bid , P. 171

(1)

وقد صدرت قوانين في البلاد الأوروبية لتنظيم هذه العملية في القرنين الماضى والحالى ، ومن أهمها القانون الذى صدر فى فرنسا فى ٢١ يولييه سنة ١٩٣٦ . وقبل صدور هذا القانون ، كانت هناك أوراق تعدم لعدم أهميتها الإدارية ، الأمر الذى حرم رجال العلم من وثائق ذات أهمية بالغة فى الدراسات التاريخية . وقد أكد هذا القانون ضرورة إشراف الأرشيفيين على الإداريين فى هذه العملية وذلك لأن هناك حالات كثيرة من الإعدام للأوراق تمت داخل الإدارات دون موافقة إدارة أرشيف فرنسا (١) .

ولعله من الواجب الاستفادة من القوانين والتنظيم التى سبقتنا إليها بعض الدول الأوروبية فى هذا المجال ، لمحاولة تطبيقها على الأرشيف القومى فى عصر (دار الوثائق) ، حتى نصل بها إلى المستوى المرجو ، إذ لا تزال هذه العملية فى مصر تسير بطريقة غير مقننة ، ودون أن تخضع أقواعد ثابتة ، فعملية الإعدام التى تقوم بها دار المحفوظات العمومية لا ترمى بأى حال إلى الاحتفاظ بالوثائق الهامة تاريخياً ترمى أولاً وأخيراً إلى التخلص من الوثائق الزائدة بتوفير المسكان لغيرها ، والمفروض أن دار الوثائق التاريخية القومية هى التى تعالج هذا النقض (٢) .

ومن البديهي أن مبدأ الفرز والإعدام لا يمكن أن يطبق على الوثائق القديمة أو النادرة ، أو على الوثائق التى تكون موضع نزاع أمام القضاء ، والوثائق

Baudot, M : 1 bid , P. 164

(1)

(٢) صدر القانون رقم ٣٥٦ سنة ١٩٥٤ بشأن إنشاء دار للوثائق القومية لخدمة الباحثين ونص فى مادته الثالثة الفقرة السادسة على أن يكون لدار الوثائق مجلس أهل لإبداء الرأى فى إعدام الأوراق الخاصة بكل وزارة .

الأصلية مهما كانت تالفة أو مهما كانت القطع المتبقية منها قليلة ، فلا ينبغي التخليص منها حتى ولو وجد منها صور أخرى أو وثائق متضمنة لها Vidimus أو نسخ صحيحة .

بصفة عامة لا بد أن تتحاشى إعدام الوثائق السابقة لمتصف القرن السابع عشر لان قيمتها ترجع إلى قدمها . ويجب الاندعم أية أوراق دون أن نأسى بأراء العارفين (1) ، وهم الارشيفيون المدربون الذين يجمعون بين الخبرة بأنواع الوثائق ، وبين الالهية التاريخية لها حتى تنفادى ضياع وثائق قد تكون لها أهميتها في خدمة التاريخ .

الاعدام بعد الفرز :

بمجرد عزل الوثائق التي ستعدم ، فانه يجب في جميع الاحوال . ألا تخرج من أيدي الإدارة لتقع بين أيدي أفراد يمكن أن يستغلوا استقلالاً سيئاً .

ويجب أن تؤخذ موافقة الارشيف القومي على جميع اقتراحات الاعدام التي قدمها رؤساء أقسام المحفوظات ، ومن الناحية العملية يكون هذا النظام حيناً ثقيلاً ، إذا تهتم تطبيقه على كل ورقة أو كل خطاب ، وذلك بسبب الاكوام الموهبة من الوثائق التي يتقرر إعدامها .

وفي معظم الاحيان ، وبالنسبة للاوراق الواردة من الادارات فانه يمكنني بموافقة الادارة التي استفتت عنها وقامت بتسليمها ريستمر في عمليات الاعدام بحرقها تحت إشراف ممثل الارشيف القومي .

Meller, Feith et Froin . Manuel Pour le Classement (2)
descrip. des archives P. 63, 64.

وهناك طريق آخر للتخلص من الأوراق المراد إعدامها بيعها ، والوثائق التي يقترح بيعها يجب أن تدون بدقة في جدول يبين المكان المحدد والوزم والسجلات ، ومدد انتهاء الحفظ. لتلك الوثائق ، وإشارة إلى تاريخ انتهاء الحفظ أى المدة المحددة لحياة الوثيقة ، كل ذلك في قائمة الوثائق التي ستقدم . ويجب أن تتم مراجعة هذه القوائم على الوثائق المراد بيعها للتأكد من أن هذه الوثائق واردة فعلا في قوائم الإعدام ، وأن مدد انتهاء الحفظ بالنسبة لها قد انقضت ، وأنه لا يوجد أى اعتبار تاريخي يمكن أن يكون في صالح الحفاظ على أى من هذه الوثائق .

وتأخذ هذه العملية ترتيبات ومهام دقيقة جداً حتى لا تضيع أى وثيقة يمكن الاستفادة منها تاريخياً .

وتتم عملية البيع عن طريق منافسة عامة أو عن طريق ممارسة البيع لاكثر العروض بمصاريف مقلقة ، أو بواسطة البيع بالاتفاق الشخصي بعد عمل إعلان ويتم بواسطة خطابات دورية موجهة إلى تجار الورق ، أو بنشرها بالإعلان عنها في جريدة رسمية تختص بهذا النوع من الاعلانات .

ويتحتم أن تكون عملية البيع مقرونة بإزالة معالم ما تحتويه الأوراق المباعة بواسطة التمزيق أو الشطب ، ثم توضع في أكوام أو رزم (١) .

ومهما يكن من أمر ، فإن هناك عوامل كثيرة تحدد الوثيقة التي سيتم حفظها أو التي سوف تدمر ، ومنها على سبيل المثال ضيق المكان والفائدة التاريخية وخدمة الدراسات الدبلوماسية وغيرها .

Baudot, M., P.P 179, 180 181 182.

(1)

(٣) الترميم وطريقته

في ترميم الوثائق لا يوجد ما يشبه أرقام التصنيف والفهرسة في الكتب ، وليس هناك أرقام موضوعية يمكن (على أساسها) تصنيف الوثائق تبعاً لها .
واعل السبب في ذلك واضح ، وهو أن موضوعات الوثائق متعددة ، مختلفة الجوانب ، فالوثيقة الواحدة تحوى عدة موضوعات مختلفة ، فلا يمكن حصر موضوعات الوثائق كما تحصر أنواع المعرفة لتصنيف الكتب ، لذلك يتعد وضع أرقام للوثائق .

وفي نفس الوقت لا يمكن أو توضع أرقام متسلسلة للوثائق ، فقد ترقم السجلات أو المحافظ أو الدوسيات أو أى وحدة مادية من أشكال الأرشيف بأرقام متسلسلة ، ولكن : ليس في الامكان ترميم وثائق دار كلها ترقياً متسلسلاً ، والسبب في ذلك أن أى دار وثائق أو أرشيف مهما صغر شأنها تحوى الملايين من الوثائق .

وبناء على احترامنا لمبدأ الوحدة الأرشيفية المتكاملة ، فإنه يمكننا أن نرقم كل وحدة أرشيفية بترقيم خاص وخاصة ما يكون حرف من الحروف الهجائية من الألف حتى الياء (ا - ي) أو من (z - A) . فإذا ما انتهت الحروف الهجائية يمكن أن نبدأ سلسلة مزدوجة يزدوج فيها الحرف الهجائي ا - ب ب ج ج - أو - CG - BB - AA .

ويمكن كذلك في حالة الترميم المزدوج أن نختار الحروف مثلاً ا ب - ا ج - ا د - ا هـ . . . وهكذا . حتى نحصل على أكبر قدر يمكن من الأرقام تكفى للوحدات أو المتكاملات الأرشيفية .

وإذا كانت المتكاملة الأرشيفية تتكون من سجلات ومحافظ ، فيمكننا ترميم السجلات بما يميزها عن المحافظ في داخل المتكاملة الأرشيفية ، فيعطى السجل رقم ١ مثلاً والمحفوظ رقم ٢ فيكون الترميم كالتالى :

السجلات ١ ١
المحافظ ٢ ١

وإذا كان عدد السجلات ٢٠٠ سجلاً يمكننا تمييزها كالآتي :

١ / ١٠١
٢ / ١١
٣ / ١١

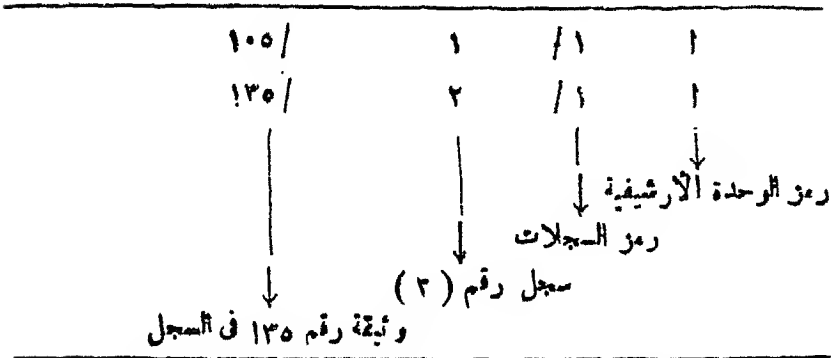
٢٠ ←

وكذلك الحال بالنسبة للمحافظة إذا كانت عددها ١٠٠ مثلاً فيكون الترميم كالآتي:

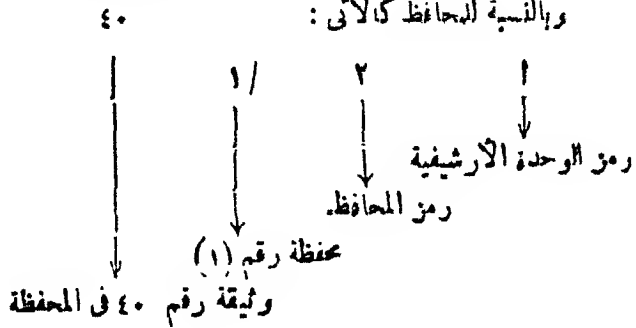
١ / ٢١
٢ / ٢١
٣ / ٢١

١٠٠ ← ٤ / ٢١

وهل هذا الأساس يمكننا الإشارة إلى كل وثيقة داخل السجل إذا أعطيت الوثائق أرقاماً متسلسلة داخل المحافظة ، وداخل السجل :



وبالنسبة للمحافظة كالآتي :



فمن الترفيم لابد من رمز مشترك للوحدة الارشيفية مع تمييز السجلات من المحافظ ، وكذلك لابد من ارقام مسلسلة للسجلات او المحافظ ، ثم ارقام مسلسلة للوثائق داخل السجل او المحافظة (١) .

سادساً : أداة البحث أو الفهرس :

لابد لنا من أن نعرف أن فهرس الوثائق ، أو أداة البحث بالنسبة للوثائق ، يختلف تماما عن فهرس الكتب . وإذا كانت كلمة فهرسة ، تصعمل بالنسبة للأمين المكتبة ورجل الارشيف على حد سواء ، فانها تختلف من حيث التطبيق عند الاثنين ، فالفهرسة في المكتبة (الفهرسة الوصفية أو الفهرسة الموضوعية) دائما تتعلق بمواد موجودة فعلا ، وهي الكتب ، وذنء الكتب معنونة ومعروفة المؤلف ، وإن كانت - في بعض الأحيان - بعض مواد المكتبة تمثل مشكلات خاصة في الفهرسة ، مثل المسلسلات والدوريات والجزليات وغيرها ، إلا أنه في الغالبية العظمى تكون الفهرسة الوصفية في المكتبات لمواد مفردة ومنفصلة كوحدة الكتاب .

بينما نجد في دار الوثائق أن المواد تفهرس على أساس وحدات جمعت مما ، مثل الوحدة الارشيفية أو مجموعات من وثائق Series .

والوحدة الارشيفية أو المجموعة هي الوحدة المماثلة في الارشيف للكتاب

(١) أنظر قوائم تصنيف الارشيف بفرنسا في كتاب Manuel 'd archivistique ص ٢١٨ وما بعدها — كذلك قوائم التصنيف في :

La Grande Ency Clopedia, Vol. 3. art. Archives.

وتوفيق اسكندر : محاضرات غير منشورة لطالبة دبلوم الدراسات العليا، ١٩٦٥

في المكتبة ، ولا يجد الأرشيفي - في أغلب الأحيان - عناوين للتعريف بالوثائق ، بل يستبطنها (العناوين) من قراءاته لتلك الوثائق (1) .

ففي حالة فهرسة الكتاب فإن الوحدة المادية التي ستفهرس موجودة بالفعل ، ألا وهي الكتاب ، وهي وحدة يمكن وصفها بسهولة وإعطاؤها رقما وموضوعيا بسهولة أيضا .

أما الوثائق فلها أشكال متعددة ، مثل الوحدة الأرشيفية المتكاملة - والسجل والدوسيه والمحفظة والوثيقة . فأى هذه الأشكال يمكن أن تعتبر وحدة مادية للفهرسة ؟ فالوحدة المفهرسة في دار الوثائق ليست محددة مقدماً مثل الكتاب ، بل يجب علينا إيجاد هذه الوحدة المادية وخلقها حتى يمكن وصفها . ويقتصر في الوحدة المادية التي سنوجدتها للفهرسة أن يصدق عليها عنوان واحد ، بمعنى أنه يجب أن تدور حول نفس الموضوع ، وعلى ذلك فإن هذه الوحدة قد تختلف طويلا وقصرا بما للموضوعات ، فهي يمكن أن تكون وحدة قصيرة أو متوسطة أو طويلة ، تبعا لعدد الوثائق التي يصدق عليها هذا الموضوع .

وفي الواقع ، إن فهرسة الوثائق لا بد فيها من الخطوات التالية .

أولا : الاهتمام إلى الوحدة المادية التي ستفهرس .

ثانيا : إيجاد هذه الوحدة وخلقها ، إذ أنها ليست موجودة لدينا أصلا

ثالثا : إيجاد عنوان يصدق على هذه الوحدة المادية سواء قصرت أم طالت

وعند تنظيم دار الوثائق بقصد إيجاد أداة للبحث أو عمل فهرس لها ، لا بد

لنا من أن نقرر مبادئ معينة :

- ١ - أن كل الوثائق سواء ما يرد للدار أو كانت موجودة فيها أصلاً ، تعتبر هي منظمة من وجهة نظر الدار ، ما لم يتم الدار بأعداد الفهرس اللازم لها .
- ٢ - قبل القيام بأى نوع من أنواع التنظيم يجب الاستعانة بخطوات تمهيدية لاختصاص الوثائق للعملية التنظيمية وهذه الخطوات هي :

(١) دراسة تاريخ المنظمة أو الديوان أو الإدارة التي انتجتها هذه الوثائق التي تقوم بتنظيمها . ولعل ذلك من أهم الضروريات لمساعدتنا على فهم محتويات تلك الوثائق ومصدرها .

ويعاود على دراسة تاريخ المنظمة أو الديوان - إلى جانب الوحدة الأرشيفية نفسها - مصادر التاريخ ومراجعته التي يرد فيها ذكر لهذا الديوان أو الإدارة . وهذا ما تم تطبيقه في دراسة تاريخ الوحدة الأرشيفية لمحكمة الباب العالي ، وتاريخ المحكمة كهيئة قضائية قبل عمل الفهرس العام لسجلات المحكمة (١) .

وليس ثمة شك في أن تاريخ الديوان أو الإدارة التي صدرت عنها الوثائق يلقي كثيراً من الضوء على نوعية الوثائق وطريقة إخراجها ، وسلطة هذه الإدارة في إصدار هذه الوثائق ، وغير ذلك مما له أهمية كبيرة في الدراسات الأرشيفية والتاريخية بأنواعها على حد سواء .

(١) أنظر هذه الدراسة في الفصل الثالث من رسالة الدكتوراة للباحث بعنوان سجلات الباب العالي من ص ١٠٥ إلى ص ١٤٨ - وانظر دراسة لتاريخ محكمة الصالحية ووحدتها الأرشيفية في بحث للباحثة لماجستير بعنوان سجلات الصالحين ص ٦٥ - ٨٨ ، وقد تم على أساسه عمل الفهرس الموضوعي المطول للسجل الأول من سجلات الصالحية كنموذج لما يجب أن تكون عليه أداة البحث أو فهرس الوثائق .

(ب) الاستعانة بأية قوائم مجردة أو كشوف قديمة :

يجب أن نستعين بقوائم الحصر وكشوف الجرد التي أصدرتها الجهات التي أصدرت هذه الوثائق أو التي آلت إليها ملكية هذه الوثائق بعد انتهاء حياة الديوان الصادرة عنها تلك الوثائق ، لعل ذلك يساعدنا في معرفة محتويات الوحدة الأرشيفية التي نقوم بتنظيمها ، وذلك لمعرفة ما انتجه الديوان من وثائق من قبل . وهذه القوائم تساعد في العمل وتسهيله ، ولكن لا يمكن الاعتماد عليها كلية ، إذ هي دائما تختلف في طبيعتها عن أداة البحث المرجوة ، فهي قوائم تكون قد صدرت في الديوان نفسه بشرح التنظيم الحالى والحصر للوثائق الدائجة عن نشاط الديوان أو ربما أصدرها أناسي غير متخصصين بفرض الحصر (لا أكثر) (١)

على أنه إذا لم تساعدنا القوائم القديمة أو العلامات الخارجية لوثيقة ، أو أية بيانات أخرى في تعيين مكان الوثيقة ، وانسأجها إلى وحدة أرشيفية معينة فإنه ينبغي أن نلجأ إلى مضمون هذه الوثيقة ليحدد لنا ذلك . فإذا ما وضع من مضمون الوثيقة أنها يمكن أن تنتمي إلى أكثر من وحدة أرشيفية ، عندئذ تودع الوثيقة في إحداها مع عمل كروت إحالة لها في مواضعها الأخرى (٢) .

(١) أنظر فهرس سجلات المحاكم العثمانية بالشهر العقاري بالقاهرة ، وهي عبارة عن قوائم الحصر الوقفيات فقط قام بها موظفو وزارة العدل أو نظارة الحقانية بفرض تنظيم وحصر وثائق الوقف وما يترتب عليه من استبدال التسهيل مهمة الاستعمال اليومي ، وطلبات الجمهور للمعلومات الخاصة بهم .

Muller , Feith et Fruin : Manuel Pour le classement- des (2)
archives, P. 18

الفهرس وأنواعه وأشكاله :

لعل الهدف من الخطوات التمهيديّة السابقة ، والعملية التنظيمية في الترتيب هو الوصول إلى أداة للبحث في موضوعات الوثائق ، أى في تصرفاتها القانونية هذه الأداة هي التي نطلق عليها اسم فهرس [اصطلاحاً] ، وهذا يعنى أن أى فهرس للوثائق لابد وأن يهدى الباحث إلى الموضوعات والتصرفات القانونية الواردة في الوثائق .

ويختلف فهرس الوثائق عن فهرس الكتب في شكله أيضاً ، فلا يشترط فيه أن يكون على بطاقات ، بل ومن الأفضل أن يكون في قوائم لتسهيل عملية الوصف التي قد تحتاج إلى العديد من الأسطر ، وكذلك لتحديد الترميم الخاص بالوحدة المتكاملة ، والسجل ، والدوسيه ، والوثيقة الذي سبق أن شرحناه في الحديث عن الترميم وطرقته .

كذلك فإن فهرس الوثائق متعدد الأشكال فيمكن أن يكون فهرساً مطولاً أو متوسطاً أو موجزاً على عكس فهرس الكتب ، وبأى هذا الطول أو القصر من الوحدة المفهرسة نفسها ، والعلاقة بين طول الوحدة المفهرسة وطول الفهرس نفسه علاقة عكسية ، فكلما صغرت الوحدة المفهرسة التي تم اختيارها لتكون وحدة يهدى عليها عنوان معين كلما طال الفهرس والعكس صحيح .

فمثلاً إذا ما اتخذت الوثيقة الواحدة أو القطعة Piece أساساً لفهرس كان الفهرس أطول ما يمكن ، وإذا ما اتخذت الوحدة الأرشيفية المتكاملة أساساً لفهرس — على سبيل الفرض — كان الفهرس أقصر ما يمكن .

وإذا ما اتخذت وحدة متوسطة بين هذا وذاك كان الفهرس متوسطاً .

ملاحظة : ما يتضمن الفهرس ناحيتين هما :

١ - المنهج أو الطريقة . Methode

يقصد بها الوحدة التي تستخدم أساساً للفهرسة ، وهي ما يجب علينا إيجادها لفهرستها ، لأنها لا توجد معدة لدينا بالفعل ، وهذه الوحدة ليست ثابتة أو محددة وكما أن الأرشييفي عليه أن يوجد هذه الوحدة فعلية أيضاً أن يحدد طولها ، فهي قد تكون أطول ما يمكن ، أو أقصر ما يمكن وقد تكون وسطاً بين الاثنين ، علماً بأن تحديد طول الوحدة هو الذي يحدد في النهاية طول الفهرس ، وهذا ما يسمى بالمنهج في عمل الفهرس .

٢ - الترتيب أو النظام : ordre

ولا يخرج ترتيب الفهارس عن الترتيب الموضوعي *Systematic ordre* والترتيب الحرفي *Alphabetical ordre* ، والترتيب الزمني والتاريخي *Cronological ordre* ، وإن كان ينبغي أن يراعى فهرس الوحدة الأرشييفية موضوعياً (١) .

ولتوضيح ذلك نعطي الأمثلة الآتية :

(مثال ١) (أ) الفهرس الموجز

عدد ١٠٠ وثيقة طلاق : وذلك باختيار وحدة مادية عددها ١٠٠ رقم — ، — ، — وثيقة عليها عنوان طلاق .

(ب) الفهرس المتوسط

عدد ٢٥ وثيقة أباه زوجه : ، اختيار وحدة مادية عددها ٢٥ وثيقة يصدق رقم — ، — ، —

(1) Muller, Feith & Fruin: *Manuel Pour le classement des archives* (1)
P. 29

عليها عنوان ابائه وزوجه وهو الطلاق البائن عامة ، .

عدد ٢٥ وثيقة طلاق طلاقه أولى : اختيار وحدة مادية عددها ٢٥ وثيقة

رقم — ، — ، — يصدق عليها عنوان الطلاقه الاولى وهى الطلاقه

التي يمكن إعادة الزواج بعدها سواء أثناء العدة أو بعدها .

عدد ٢٥ وثيقة طلاق طلاقه ثمانية : اختيار وحدة عددها ٢٥ وثيقة يصدق

رقم — ، — ، — عليها عنوان الطلاقه الثانية ويمكن إعادة الزوجه بعدها .

عدد ٢٥ وثيقة طلاق خلع على مال : اختيار وحدة مادية عددها ٢٥ وثيقة

رقم — ، — ، — يصدق عليها موضوع الطلاق مقابل المال :

(٣) الفهرس الطول

عدد ١٦ وثيقة أبائه - بينونه صغرى : أقصر وحدة مادية عددها ١٦ وثيقة

رقم — ، — ، — يصدق عليها عنوان بينونه صغرى وهو الطلاق البائن

بينونه صغرى لانهاء العدة ووجوب عقد ومهر جديدين للرجوع .

عدد ٩ وثائق ابائه وزوجه بينونه كبرى : أقصر وحدة مادية عددها ٩ وثائق

رقم — ، — ، — يصدق عليها عنوان بينونه الكبرى وهى الطلاق الذى

لا رجعه فيه لانتهاء الثلاث طلاقات .

وكذا قصرنا الوحدة المادية التي نختارها كوحدة يصدق عليها موضوع معين

لفهرس كلما طال الفهرس وهكذا .

(مثال ٢) أولا الفهرس الموجز

عدد ١٠٠ وثيقة لإيجار (اختيار وحدة مادية عددها ١٠٠ وثيقة يصدق

رقم — ، — ، — عليها موضوع الإيجار)

ويمكن أن يكون هناك بالإضافة إلى الفهرس الموضوعى - الفهرس الزده التاريخى ، والفهرس الهجائى . وكل منهم يمكن أن يكون موجزاً ومتوسطاً وطويلاً على النحو مالف المشرح ، وعليه يمكن لدار الوثائق البالغة للتنظيم أن تضم تسعة فهرس ، ثم فهرس للفهارس الهجائية ، وآخر للفهارس الزمنية وغيره للموضوعية . ثم فهرس فهارس الدار . وهذا الأخير لا يمكن عمله إلا إذا نصبت هذه الفهارس جميعاً ، وهو آخر ما تقوم الدار بعمله وأول ما يلجأ إليه الباحث .

ومن البديهي أنه إذا وجد فى الدار فهرس متوسط فانه يقضى عن الفهرس الموجز ، وكذلك إذا وجد الفهرس المطول فانه يقضى عن غيره من الفهارس . واختيار نوع الفهرس ، إذا كان موجزاً أو متوسطاً أو طويلاً ، يتوقف على عوامل كثيرة ، منها إمكانيات العمل فى الدار من الهيئة العامة المدربة ، وميزانية الدار ، وأهمية الوحدة الأرشيفية نفسها من وجهة نظر الباحثين والأرشيفيين معاً .

مراحل للفهرسة :

تم فهرسة الألائق على مراحل هى :

١ - قراءة الوثائق : وعادة تم هذه القراءة من إثنين من الأرشيفيين ، وذلك بفرض الاتفاق على قراءة الألفاظ الغير واضحة ، ولتأكد من سلامة القراءة ، خاصة إذا كانت الوثيقة قديمة أو نادرة ، لأن الخطوط فى تلك الوثائق تكون مختلفة عن طبيعة الخط فى المصر الحديث ، وغالباً من تكون قراءتها عسرة

٢ - فهم الوثيقة ومعناها والنصرف الوارد بها ، وبما يساعد على ذلك المعرفة والدراية بعلم الباليوجرافى ، والخبرة بالخطوط القديمة ، حيث يمكنه قراءة

الصعب ، الخطوط والتعرف على الاصطلاحات الدارجة في العصر ، وكذلك الدراية بعلم الدبلوماسية حيث يمكنه التعرف على التصرف القانوني الوارد بها والفاعل القانوني : وخصائص الوثيقة ، ومدى صحتها :

٣ - تقرير عنوان الوثيقة : ويسمى عنوان قانوني للوثيقة ، وهذا العنوان يجب أن يصدق على موضوع الوثيقة ويخلصها ، أى أنه يجب وضع التسمية القانونية التي تنطبق على التصرف القانوني الوارد بها . وليس كل ما يرد له الوثائق له عنوان ، وإذا وجد العنوان فإنه غالباً ما يكون غير قانوني . ولذلك يجب على المختصين في الداروضع العناوين القانونية المستقاه من تصرفات الوثائق القانونية والملائمة للموضوع .

ويحتاج هذا - إلى جانب الدراسة القانونية - إلى الدراية والمران على أنواع الوثائق ذاتها .

٤ - وضع التاريخ الميلادى : عادة ما تكون الوثائق مؤرخة بالتاريخ الهجرى ، وحالياً يحتاج معظم الباحثين إلى التاريخ الميلادى ، ولذلك اتفق على وضع التاريخ الميلادى إلى جانب التاريخ الهجرى في العنوان القانوني :

٥ - عمل كشاف للوثيقة :-

وهو استخراج كل ما جاء في الوثيقة من مفردات مثل أسماء الأعلام والأماكن والوظائف ، ليوضع لها كشاف مجامى ، وعن طريق هذا الكشاف نستطيع معرفة مفردات أى وثيقة والتوصل من خلال هذه المفردات إلى محتوياتها من الأعلام والأماكن وغيرها لخدمة الباحثين .

وهناك فرق كبير بين الفهرس والكشاف ، فالفهرس مبنى على وحدة معينة يمكن أن تشارك أو تنحصر ؛ أما الكشاف فيتمبنى على وحدة واحدة لا يتغير ،

سابقاً : علاج وترميم الوثائق

إن الحفظ المادى للوثائق يمثل موضوعين هامين وهما :

أولاً : الوقاية والحماية من عوامل الإتلاف

ثانياً : علاج الوثائق التالفة ، ويندرج تحتها الترميم للتالف منها .

وهذا يعنى المفع (الوقاية) أولاً ثم العلاج (١) Prevention et cure

أولاً : - نهاية الوثائق من - واصل الأتلاف (٢)

لا شك إن الورق والرق والآنلام والاشرطة ، كلها مواد رقيقة . معرضة في -حفظها لخطر عديدة تهدد سلامتها ومن :

(١) عوامل طبيعية كيميائية مثل الرطوبة والجفاف وأشعة الشمس ووجود مادة كبريتية في الجو والأتربة .

-
- (١) Duchien, M., : Le Traitement et — la restauration des documents endommagés, (le manuel d'archivistiques) P. 606
- (٢) أنظر آلوى جاتان : حفظ الوثائق في ماليزيا ، ترجمة محمود عباس حموده ، مجلة اليونسكو للدراسات ، العدد الأول نوفمبر سنة ١٩٧٠ ، ص ٧٨ إلى ٨٣ . وذلك لمعرفة الاجراءات التي اتخذت لاقامة دار للوثائق قومية في -اليزيا ، وسياسة الجاني والوثائق من أنواع التالف وطرق تطهير الوثائق في الاجراءات الاستوائية .

(ب) عوامل عضوية حية مثل البكتيريا والفطريات والحشرات والحيوانات المفترضة ، هذا علاوة على أخطار الحرائق والتمزق واحتمالات التسرقة .

وكل هذه الأخطار تحتاج إلى اجراءات ، لائحة سرام في نطاق بناء المخازن نفسها أو في مجال المعدات الفنية اللازمة لحفظها وهذه الاجراءات هي :

١ - الحماية من الرطوبة والعفونة والجفاف :

ويمكن حماية مواد الارشيف من الرطوبة الناتجة من الارض بجعل الاساسات عميقة وجعل المبنى متجدد الهواء ، واختيار مواد للبناء مانعة للرطوبة ، وفي حالة الاراضي الشديدة الرطوبة فإنه يجب إنشاء مسطح من الخشب أو الحجر ، يوضع فوق الارض الرخوة تحت الاساس ، أو إقامة مباني ذات أعمدة بدون بدروم ، وهذا ما يؤيد فكرة تعاون المهندس المعازي مع الارشيفي في بناء مخازن الارشيف .

أما الرطوبة الناتجة عن تسرب مياه الامطار ، فإن على المهندس المعازي أن يقيم الاسقف بعناية فائقة ، بحيث لا تتكون من نوع الاسقف المسطحة بل تقام الاسطح بطريقة فنية لا تحتجز فيها المياه حتى لا تتسرب إلى المباني وخاصة في الاجواء الرطبة جدا ، وفي المناطق التي تسقط فيها الامطار والثلوج .

أما عن رطوبة الجو فإن التجارب التي أجريت في بلاد مختلفة وخاصة في إنجلترا قد أظهرت أنه في الحالات التي تكون فيها نسبة الرطوبة أكثر من ٦٠٪ فإن العفونة تتكاثر إذا كانت درجة الحرارة مرتفعة ، أما إذا كانت درجة الحرارة منخفضة فإن بخار الماء يتركز ويسيل ، وعلى العكس فإنه في الحالات التي تبلغ فيها نسبة الرطوبة أقل من ٤٠ أو ٣٥٪ فإن الورق والجملد والرق والصحف يجف ويصبح قابلاً للكسر .

ولذلك فإنه يجب الحفاظ على نسبة رطوبة تبلغ ٥٠٪ تقريباً في المخازن ، وعلى درجة حرارة متوسطة تبلغ من ١٧ إلى ١٨ درجة مئوية ، مع تفادي حدوث التغيرات المناخية في درجات الحرارة والرطوبة ، وحتى يمكننا التحكم في نسبة الرطوبة فإنه كمبدأ عام يجب أن تحتوي كل صالة مخزن على جهاز قياس رطوبة الجو hygromètre والذي يجب أن يرجع إليه بصفة منتظمة .

والحصول على النتيجة المرجوة ، فإن أول الشروط هو التهيؤ الجيدة عن طريق أجهزة التهوية وتنقية الهواء ، وفي المناخ الشديد الرطوبة يجب عمل نظام صناعي لإزالة الرطوبة ، وعلى العكس للترطيب في المناخ الشديد الجفاف ، أو كل ذلك بأجهزة مخصصة لتلك الأغراض .

والإقلال من تأثير الرطوبة الزائدة فإنه يجب العناية بأن يتسرب الهواء بظلاله بين الوثائق ذات الوهين (وهذا أحد أسباب منع استخدام المرات المسدودة داخل المخازن) وعدم وضع رزم أو دوسيمات بحيث تلامس حوائط المخازن مباشرة ، واستخدام أجهزة لمنع الرطوبة . وهبيدات للمحشرات الناتجة عنها تكون كافية في الحالات العادية .

وتساعد الرطوبة على تسكّات الفطريات (العفونة) على الوثائق، فإلى جانب علاج الوثائق نفسها، فإنه يجب تطهير الأماكن المحفوظة فيها وصيانتها من الفطريات وفي حالات انتشار وتسكّات الفطريات تعالج بمقاسومتها بكلور الثنائي في جميع العناصر الخشبية المخازن ، وإذا استدعت الحالة فإنه يستمر في عملية تطهير بواسطة البسج ، بمواد مضادة للمحشرات (١) .

(١) سيأتي هذا الموضوع مفصلاً عند عدديتنا من (علاج الوثائق النافذة)

— ٥٢ —

٢ - الحماية من تلوث الجو والأتربة :

إن الهواء المحيط بنا يحمل دائماً الأتربة ، وفي المناطق الصناعية تلوث الجو بالأتربة يتضاعف بسبب وجود كميات كبيرة من ثاني أكسيد الكبريت في الجو ، وهذا الغاز له تأثير على العناصر المعدنية التي تدخل في تكوين الورق ، وتساعد على تكون حامض الكبريتيك ، وبالتالي القضاء على الورق والمواد معها .

وللتغلب على هذا التلوث فإن الطريقة الفعالة معمارياً ، هي تنقية الهواء الخارجى بواسطة فلاتر من الصوف الزجاج ، ولهذا فإن التهوية بواسطة فتحة النوافذ مرفوضة عمراً في البلاد الصناعية ، ويمكن التجاوز عن ذلك في فصل الصيف .

ويجب إزالة الأتربة بصفة مستمرة ، لا بطريق مسحها ، وإنما بواسطة شفاطها بالآلات المختصة لهذا الغرض ، ذلك لأن مسح الأتربة لا يزيلها تماماً . وإنما يغير اتجاهها ومكانها فقط .

وحفظ الوثائق في صناديق مغلقة يحميها بطريقة فعالة من التراب ، وكذلك من تأثير التلوث الجوى ، ولتجنب خروج التراب من الأرضيات الخرسانية (الاسمنت) ، وهى أتربة تتفاعل مع الأتربة الخارجية وتكون مجموعة أتربة شديدة التلوث فإن أرضيات المخازن يجب أن تغطى اجبارياً بكساء من مسمغ الأرضية أو الجوخ المصنوع من البلاستيك .

٣ - الحماية من الحشرات والحيوانات القارضة :

إن محاربة الحشرات ، مثل سوس الخشب والصراصير والأسماك الفضى والخنافس . الخ تدخل قبل كل شئ في مجال التطهير (سنذكره فيما بعد)

أما من الناحية المعمارية ، فإنه يكون من المناسب عزل المبنى عن الأرض وتجنب التمدد أو الشقوق في الجدران ، حتى لا تعيش فلول الحشرات وتكاثر ،

كما يجب معالجة الأخشاب بواد مضادة للحشرات . على أن تتخذ احترازا
الوقاية بالطرق التقليدية مثل المعاييد ضد القوارض بأنواعها ، وفي الحالات التي تظهر
فيها الفئران في المخازن فن الضروري الاستعانة بجهات علمية متخصصة لمقاومتها
والإجهاز عليها .

٤ - الوقاية من الضوء الزائد :

إن الأشعة الزرقاء والبنفسجية وفوق البنفسجية لضوء الشمس والقمر لها
تأثير شديد على الأوراق والاحبار . وقد أثبتت التجارب أن كمية ضوء الشمس
المسروح بدخوله مخازن الأرشيف يجب ألا تتعدى ٥٠ وحدة إضاءة في ساعات
الشمس القهري ، وعلى ذلك يجب الوقاية من ضوء الشمس والتعرض الشديدين .
ولكي تتوفر هذه الوقاية يجب أن تكون الفتحات في المبنى قليلة الإتساع ، بعض
الشمس ، ومصممة بحيث لا تصل أشعة الشمس في أى حالة من الحالات مباشرة إلى
الوثائق ، كما يجب تجنب الفتحات على الواجهات الجنوبية (١) .

وهناك رأى خاص لمفوج الأمريكى يقول فيه المسكان المثالى للتخزين من وجهة
النظر هذه ، هو مكان بلا نوافذ ، بضاء وقت الحاجة بمصابيح كهربائية قليلة
الضوء ولكن ذات ضوء مناسب ، وإذا لم يسكن من الممكن تقليل الضوء بهذه
الطريقة ينبغي أن تجهز جميع النوافذ بطلائها بمادة غير شفافة أو بإزال ستائر قابلة
تحدد من شدة الضوء وتفرقه حتى لا يسكون مركزاً ، كذلك يجب أن تحتفظ الوثائق

Quelien, M: les batiments et installation des (١)
archives, cf. (le manuel d'archivistique) PP. 578—579—580

في أوعية مظلمة (يحافظه تفاق) إذ أن الزجاج العادي لا يحصى الاوراق من
الاشعة المثلثة إلا قليلا (١)

وفي جميع الحالات فإن نسبة الاسطح الزجاجية بالنسبة لمجموع سطح الواجهات
يجب ألا يتعدى ١ : ١٠ بالنسبة للواجهات الشرقية و ٣ : ١٠ للواجهات
الشمالية .

وإذا كان رأى مينوج هو بناء مخازن محرومة تماماً من الإضاءة الطبيعية على
أن تتم عملية التهوئة بواسطة (مراوح) ، فإن هناك رأياً مخالفاً يقول إن هذا الحل
غير مرضٍ إذ أن دور ضوء الشمس بكميات معتدلة لا يمكن اغفاله ، كما أن
التجارب أثبتت ان المخازن المظلمة تتعرض أكثر لخطر العفونة عن المخازن
المفتوحة (٢) .

وإذا كان أماننا من مين قديم على بالنوافذ الكبيرة ولا يمكن التقليل
من المساحات الزجاجية فيه ، فإنه يجب على الأقل محاولة الافلال من ضوء الشمس
لمنع الأشعة القوية ذات الأثر الضار . ومن المعلوم أن الزجاج الأصفر أو
المدهور بذلك اللون ، أو البرتقالي له فاعلية في هذه الحالة ، أما استعمال نوافذ
ذات زجاج موزع للحرارة فإن تأثيره سيكون في توزيع الضوء فقط . ولستكنه
لن يقلل منه .

Mlnogue, Adelaide : The Repaire and preservation of (١)
records, P 11

Duchain, M. : les batiments et installations des (٢)
archives of (manuel d'archivistique), P. 581

وهذا الرأى الأخير أؤيده لمقوليته .

• - الحماية من الحريق (١) :

إن تعميم استعمال الحديد في البناء ، واختفاء استعمال المواد الملتصقة العادبة في التدفئة والاضاءة قد قلل كثيرا من خطر الحريق ، ولكن هذا الخطر موجود في أي وقت ويجب الاحتياط له ، وذلك فان حماية الارشيف من النيران تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

(المنع - الاكتشاف - الاطفاء)

(١) منع الحريق : ولمنع قيسام الحريق أو وصوله للارشيف يجب عمل اجراءين وقائين : اجراء معماري أولا وأجراء تظيمي إداري ثانيا .

فن الناحية المعمارية : فانه يجب ألا تكون المخازن مجاورة لأي أماكن خطيرة ، كذلك يجب أن يكون المبنى مزودا بالاحتياطات التنفيذية ، مثل عزل حمرات (مواسير) التدفئة تماما ، كما يجب ألا يكون العنق والحفظ والنخزين على أرفف تتركز على جدران تتجاوز حمرات التدفئة ، والعمل على عزل اكشاك المساعدة والسلام بواسطة أبواب حديدية غير قابلة للاشتعال وخلق (عزل) قاعات المخازن بواسطة حوائط وأبواب غير قابلة للاشتعال مع توفير أجهزة أمن كافية للتوصيلات الكهربائية .

ومن الناحية التنظيمية الادارية : فانه من الضروري الصور على ملاحظة وسائل الامان السابق ذكرها ومنع التدخين أو استعمال النار لأي غرض في المخازن وإنهاء الاضائة الكهربائية بمجرد ترك الموظفين اصاله المخزن حتى لا يتسبب

(١) أنظر سجل السواب العالي رقم ٢٩٨ قديم من ص ١٩٩ إلى ص ٢٠٦ ومن ٤٦١ إلى ٤٧٠ ومن ٦٧٣ إلى ٦٨٤ ، وتلاحظ آثار الحريق التي أضرت الوثائق لاحتراق أطراف جميع هذه الصنجات .

- ٥٦ -

ذلك في حمل « ماس » كهربائي أثناء غياب موظفي المخزن ، وتراقب أجهزة التدفئة في فصل الشتاء ، كما يجب أن يتم تفتيش دوري للمخزن بصفة منتظمة من القسم المختص ، للوقاية من الحريق ، وضرورة عمل سلم طوارئ خارجي لمبنى المخزن في الناحية المقابلة تماما للسلم الداخلي .

(ب) اكتشاف الحريق :

رغم الاحتمالات المتخذة في هذا السبيل ، فإنه يجب توقع امكانية حدوث هذا الخطر ، كذلك فإن معظم المخازن الارشيفية الكبرى ، زودة بنظام كشف أوتوماتيكي يعمل إما بواسطة ارتفاع درجة الحرارة ، أو بواسطة انتشار الدخان وغاز بقايا الاحتراق (ثاني أكسيد الكربون) .

ويفضل استخدام أجهزة الكشف التي تعمل من طريق انتشار الدخان والغاز في مخازن الارشيف ، من تلك التي تعمل بأرتفاع درجة الحرارة ، حيث يحدث احتراق وزمة واحدة من الورق ، درجة حرارة بسيطة ، في بداية أمر الحريق بينما يسبب احتراق تلك الزمة كيه كهرة من الدخان والغازات ، مما يساعد على سرعه وسهولة اكتشاف أمر الحريق .

(ج) إطفاء الحريق :

يجب إطفاء الحريق فوراً ، إذا ما تبين نشوبه دون أنتظار وصول رجال المطافئ الذين يجب أن يتم أخطارهم تلفونيا ، في نفس اللحظة ، إذا كان نظام الانذار لم يخبرهم أوتوماتيكيا . ويجب البدء في تشغيل أنابيب الإطفاء فوراً ، وأنسب أنابيب الإطفاء للارشيف هي التي تحتوي على المساحيق المضادة للحريق أو غاز السكربرتيك ، إذ أنها ذات مفعول سطحي وفعال ، أما إذا انتشرت السكرتة فإن الماء فقط هو أنجح الوسائل لإطفائها .

وفي المخازن الهامة ، يجب أن تأخذ في اعتبارنا في مرحلة البناء (مثل بعض مخازن أمريكا) عمل مهندات تسمح بأرسال غاز الكبريتيك تحت ضغط قوى في المخازن التي تندلع فيها النيران ، بعد غلق المنافذ انوماتيكية .

وهذا يتطلب تقسيم أو تقليل حجم المخازن إلى حجرات صغيرة تحتمى على نسبة هواء قليلة ، وتسهيل كامل لإجراءات الغلق الاتوماتيكية .

(٦) الحماية من السرقة :

تتم حماية مخازن الأرشيف من الذرقة بواسطة إجراءات معيارية (شبكة حديدية أو وجهات معدنية على فتحات البدروم ، وحجرات قوية محكمة الغلق للوثائق الثمينة) وأجهزة أخطار متخصصة من نوع خاص في حالة كسر أي أبواب أو أقفال .

وعند إقامة معارض للوثائق الثمينة والنادرة المغرية على السرقة ، فإنه يجب تنظيم عملية الحراسة تنظيما دقيقا . كذلك تغلق جميع الأبواب التي توصل إلى المخازن سواء من الخارج أو من أماكن أخرى . وتختم كل وثيقة (قطعة) ختاما تنظيما بالدار .

ومهما يكن من أمر - فإن كل نوع من الوثائق له طريقة تناسبه في الحفاظ عليه ضد أنواع السرقات المختلفة (١) .

(١) Duchein, M. Les batiments et installation des archives, cf (le manuel des archivisfique) PP 582 — 58c

ثانيا : علاج الوثائق النافذة

إن أول إجراء يجب إتخاذه عندما نكتشف نافذ الوثائق لسبب ما ، هو إبعاد تلك الوثائق عن عوامل الضرر ، ويتضمن ذلك في أغلب الأحيان نقل الوثائق من المكان الموجود فيه ، ولما كان ذلك يتعلق بوثائق مصابة بالفعل ، فإن عملية النقل يجب أن تكون دقيقة ، ويجب علينا إتخاذ الحيطة أثناء عملية النقل حتى لا يتزايد عدد الوثائق النافذة نتيجة لهذه العملية .

(سببا يتعلق الأمر بوثائق قرصتها الحشرات أو أصابها الحريق) .

كذلك يجب الحرص على ألا تتعرض الوثائق الأخرى السليمة لحفظ العدوى بدورها (خاصة في حالات الإصابة بقرصنة الحشرات أو ثقب القوارض) .

وفي نفس الوقت فإنه يستحسن التعرف بدقة على طبيعة التلف أو الضرر حتى يمكن تحديد طريقة العلاج المناسبة له ، أي التشخيص قبل بدء العلاج .

وفي هذه المرحلة - ما عدا الحالات التي يكون عامل التلف فيها واضحا مثل الحرائق أو الحشرات التي أخذت حيلة على الأوراق - فإنه يجب الاستعانة بالأنسام المتخصصة لتشخيص العلاج المناسب ، إذ يختلف نوع العلاج من حشرة إلى أخرى ، حيث أن نوع العلاج الذي يطبق على بعض الحشرات ليس هو ما يطبق على غيرها . وكذلك الحالة بالنسبة لبعض أنواع العفونة على الأوراق ، إذ تختلف تأثيرها الدمار باختلاف نوع الورق (١) .

(١) Duchemin, m. Les basiments et installations des archives, cf. (le manuel dse archivistique), PP. 607 — 908

ولذلك فإنه من الممكن الاستفادة من خبرات وزارة الزراعة (قسم الحشرات) في هذا مجال ، فضلا عن المعامل الكيميائية المتخصصة لخدمة العلاج .

١ الأسباب الرئيسية لتلف الورقة ثقب :

تتنوع أسباب تلف الورقات فهي إما عوامل ميكانيكية كالتمزق الإرادى والألإرافى ، وعوامل ميكرو عضويه كاللفطريات واسنان القرصه ، وعوامل طبيعيه كحيائية مثل حموضة الأوراق والاحبار والهواء ، والضوء الشمسى والقمرى والنار والماء .

(١) العوامل الميكانيكية :

في حالة اصابه الورقات لأسباب ميكانيكية ، فإنه يكتمى مبدئيا بوقف عمل الورقية وتداولها ، لإيقاف استمرار عامل التلف بالنسبة لها واستبعادها ، وإن كان الأمر ليس بهذه البساطة من حيث التنفيذ ؛ اذا ما كانت هذه الورقية مصابة (مثلا بيرة الحشرات) ، وكذلك فإنه عند بلوغ مرحلة معينة من التلف ، فان الورقية تكون قد قضى عليها تلقائيا بسبب الرقة المتأهيه لسواد الورقات المصابه (على سبيل المثال ورقه ثقبتا الحشرات حلزونيا ، فانها تظل ضعيفة حتى بعد القضاء على اليرقات) .

وعلى وجه العموم فان بعض العوامل الميكانيكية للتلف هي أسهل العوامل من ناحية التعرف والاستبعاد . ومن بين هذه العوامل الحشرات ، وفصائل الحيوانات القارضة (الفئران - الجرزان بأنواعها التى تلتهم الأوراق والسكرتون والجلد) أما عن الحشرات التى يتعرض لها الأرشيف فهي كثيرة ومختلفة الأنواع ولذلك يجب التعرف عليها قبل مقاومتها حتى نصل إلى وسيلة ناجحه لعلاج الورقات منها ، وهذه الأنواع هي :

١ - السمك الفضى (نوع من العث)

وهو نوع من الحشرات عديم التطور أو التشكل أثناء حياته ، بمعنى أنه في جميع اطواره ذو شكل محدد ، وهو دائما بدون أجنحة ، وذو شكل مستطيل ينتهي بالذيل ولونه رمادى فضى وتحركه لا يسبب حركة فرفرية (يعنى انه يزحف سريعا) ، ومن هذا جاءت تسميته ، وغذاؤه المفضل هو الصمغ والنشا والطلاء . ولهذا فهو يهاجم دائما السجلات المصققة والمجلده بمادة صمغية ، وكذلك يهاجم الرزم ويثقب خلالها ثقوب طوليه في جميع الاتجاهات (١) .

وهذا النوع من الحشرات الفضى اللون أكثر الأنواع انتشاراً ، ويوجد بكثرة في سجلات المحاكم العثمانية المحفوظة بمصلحة الشهر العقارى (الآن) والتي قمت بدراسة سجلات إحدى محاكمها وهى الباب العالى (٢) وبزاول هذا النوع من الحشرات نشاطه في السجلات دون ما ازعاج ، اللهم إلا اذا تعرضت هذه السجلات للآيئى الباحثين سواء في التاريخ أو الوثائق ، كذلك فإن هذه السجلات لا تلتفى أى نوع من العلاج والتبخير الواجب والضرورى لها في تلك الحالات ، ولم تبذل أى محاولة لإبعاد الحشرات عن الصفحات التى تؤكل بطريقة طوليه وحلزونية في نفس الوقت (٣) .

٢ - الصراصير :

وهى حشرات تميل إلى السواد وغير لاهة وجسمها بيضاوى ويصل طولها

(١) Duchein, M. : fe traitement et la restauration des documents endommagés و G.F. [le manuel des archivistues] و P . 607 - 608

(٢) انظر رسالة دكتوراه للباحثه بعنوان سجلات الباب العالى .

(٣) على سبيل المثال لا المحصر سجلات الباب العالى رقم ١١٤ - ١٣١

من ٢ - ٣ سم ، ولها شعيرات أمام رأسها ، وحتى تهرب من الضوء فإنها تجري وتمشي في الأماكن المظلمة والهادئة الرطبة وهي تلتهم الصمغ واللصا ، وتقضى أولا على أماكن اللصق في الورق (١) .

وهذا النوع من الحشرات كان يوجد في دفترخانه محكمة الأحوال الشخصية بشبرا ، وقت أن كانت سجلات المحكمة النهائية تحفظ هناك وقبل عام ١٩٧٠ م ، وذلك لوجود السجلات داخل دواليب خشبية غير مغلقة في حجرة واسعة في الدور الأول رطبة ومظلمة ، وتقع بالقرب من دورة المياه ومواسير المجارى . وكانت هذه الأنواع من الحشرات تسبب راحة كريهة تنبعث من الدواليب .

٣ - قمل الكتب : وهي حشرات صغيرة ذات لون أزرق يميل إلى الرمادي وجسمها بيضاوي منتفخ ويبلغ طولها من ٢ - ٣ ملليمتر ، وتمشي في الأماكن المظلمة والرطبة ، وتهاجم الكتب والسجلات خاصة ، وتلتهم الصمغ بشرائه .

٤ - سوس الخشب :

وهي حشرة تمر بمراحل متعاقبة وعديدة أولها اليرقة بيضاء ذات رأس أسمر ، ومنحنية على شكل نصف دائرة ، وطولها ٢ - ٣ ملليمتر . ثم تسكون شرنقة حمراء صلبة متحركة ، تبقى في الأوراق التي تهاجمها ويخرج من الشرنقة نوع من الحشرات ذو الاجنحة المغمورة (مثل الخنافس) وهي صغيرة وحمراء بيضاوية واجنحتها لامعة . ويوجد من هذه الحشرة أنواع عديدة ولكن تشترك كل الأنواع في نوع الحسامر المتدبب عن اليرقة التي تمخرط عميقة خلال الخشب

- ٦٢ -

والكوتون والورق ، وأثناء حفرها تفرز مادة لاصقة تقوى جوانب تلك
النتقرب ، ويمكننا معرفة عمق تلك المعرات بالنظر خلال الثقب ويمكن التعرف
عليها من شكلها الحلزوني

٥ - أنواع أخرى من الديدان والوسوس ؛

توجد غالبا في المناخ الاستوائي ، وهي تلتهم كل أنواع السيليلوز (المادة
الكيميائية للألياف) سواء سيليلوز الاخشاب أو الورق أو السكرتون أو القماش
وهي تحفر أروقة عميقة يمكن رؤيتها بصعوبة من الخارج إذ أن معظم أنواع
الوسوس صغيرة الحجم من ٥ - ٨ مليمتر .

وفي حالة البيرة - الشرقة المفتوحة - تكون على شكل حشرة بيضاء
شفافة ذات شكل طويل ولها رأس كبير مستدير ، وشعيرات وفي حالة البلوغ
فإنها تكون سوداء أو قاتمة لامة ذات أجنحة طويلة شفافة .

٦ - الخنافس :

وهي كالشرقة القاتمة وطولها من ١ - ٢ سم وهي تهاجم الاخشاب خاصة
وتحفر يرقتها أروقة عميقة فيها ، ويحدث نشاطها هذا صوتا يميز أو نوحا من
الأبز يصمع بوضوح ، كما أنها تخاف وراها أكواوا صغيرة من مختلفات
نشر الخشب (الإشارة) التي تتراكم في ثقب تلك الأروقة (١) .

(١) Duchoin, M. Le traitement et la restauration des documents endomagés cf (le manuel d' archivistique) P. 609

وعند رؤيتنا لمخالفات نشر الخشب يمكننا التأكد من وجود هذا النوع من الحشرات ، ولذلك ينبغي حفظ الوثائق بأزواجا في دواليب من الحديد أو الممدن كما هو متبع الآن في حفظ السجلات القضائية بمصلحة الشهر العقارى (التي كانت قبل ذلك في دواليب من الخشب المتآكل) ، وإن كان من الواجب تنظيفها وتبخيرها قبل حفظها في تلك الدواليب وبعد نقلها عن دفترخانة هكئة الأحوال الشخصية بشبرا ، إذ أنها محملة بالحشرات والعدوى ، فليسجل الواحد المصاب يؤدي إلى إصابة غيره وهكذا على التوالى ، وسوف يزداد الحال سوءا إذا كانت معظم هذه السجلات تحمل في طياتها أزواجا من الحشرات .

وفي الاجراء الاستوائية على الخصوص نجد أن تلف أنواع مختلفة من الورق يكون مرجعة للحشرات التي تأكل النشا ، والحشرات القارضة ، ولعل التبخير الجيد أصبح الطريقة المقبولة للسيطرة على هذه الافات ، وإذا ما كانت جميع أنواع الحشرات التي تعيش على الوثائق لا يمكن القضاء عليها قضاء تاما ، ففي الامكان تلافى هودة هذه الافات مرة أخرى ، وذلك بالعناية اللازمة والنظافة ، وتبخير الوثائق بمجرد دخولها إلى مبنى الارشيف حتى لا تنتقل أى عدوى للوثائق المودعة في المخازن (١) .

(ب) العوامل الميسرة وعضويه :

وهذه العوامل تتطور وتتمو في ظروف وشروط خاصة على حساب معظم الاجسام العضويه ، وقل أكثرها خطورة على الارشيف هي الفطريات الدقيقة

Minogue A. Repaire and preservation of records (١)

والتي توجد جراثيمها بصفة دائمة في الجو ، وعندنا تسمح الحرارة والرطوبة بذلك فإن هذه الجراثيم تنكأ بأن تمتص هيدرات السكر من الورق ، فيغلي الورق بفتح ذات لون بنفسجي أو أخضر ، كذلك نوع من الذعب القطنى (العف) مما يتسبب في تلف الورق ، كذلك الحال بالنسبة للجلد والرق والخشب فإنها تعاني أيضا من مفعول هذه الفطريات Merule التي تهاجم الأرشيف

(ج) عوامل طبيعية كيميائية :

من بين هذه العوامل : لذكر في أول الأمر الماء ، الذى يذوب نسيج الورق ويحلل الألياف ، التي أساسها الألياف محولا ذلك أكوام الأوراق إلى كتلة متناكدة كذلك فهو يربط ويلين الجلد والرق ، ويزيل بعض الأحبار ، كما أن وجوده يساعد على تكوين الميكروبات العنصرية ، ويمكن القول بأن الرطوبة هي السدى الأول والعام للأرشيف .

وفي مجال هذه العوامل لابد أن نذكر النار ، فهي ليست أقل خطورة من غيرها ، ولها تأثير على معظم مواد الأرشيف سواء بالأحماض المباشرة ، أو بالجفاف نتيجة لجفاف الجو بعد الحريق .

كذلك فإن ضوء الشمس والقمر يؤثر عوامل كيميائية في معظم المواد العنصرية ، وفي الورق بالذات فإنه يتسبب في ظهور صدأ السيلينوز الذى يجعل الورق لونه أصفر ومائلا للانقصف ، وكذلك فإن له تأثيرا مائلا على المداد ويتسبب في إزالة ألوانه (١) .

(١) Duchein, M: traitement et la restauration des documents, P. 610

ومن المعروف أيضا ، أن الأوراق المعرضة للضوء يبهت لونها وتفقده قوتها ،
بدرجة تختلف باختلاف نوعه الورق الذي يقاوم هذا النوع من التلف ،
والأوراق المصنوعة من الياف خشبية معينة مثل ورق طبع الجرائد مثلا ، والتي
تحتوى على كميات ضئيلة من الحديد والسيليولوز الذى لم تتم تنقيته تنقية كافية ،
تمرض أكثر من غيرها للتلف من الضوء ، وهى بدلا من أن يصفر لونها فإنه
يتحول إلى اللون البنى أو الأبيض ، وذلك عند تعرضها للضوء ويصحب ذلك فقوت
عام للورق ،

ويتزايد بمرور الوقت ، ولذلك ينبغي حفظ جميع الأوراق بعيدا عن الضوء
قدر المستطاع (١) .

ونحن بصدد العوامل الطبيعية الكيميائية ، فلا نذكر الهواء الجوى الذى يحتوى
بنسب متفاوتة (نسبة أعلى فى المدن الصناعية عنها فى القرى ، وأقوى فى الجو الرطب
هناك فى الجو الجاف) على غازات ملوثة ، وهذه الغازات لها تأثير على الأوراق
لذا أنها تحولها إلى حامض السولفوريك ، وتتسبب فى التآكل بالأوراق والقضاء
عليها وتسبب على تلف المعادن (المشابهة المعدنية — والدبايس المستعملة فى
اصق الوثائق) .

وتحتوى الأوراق والأحبار على عناصر حمضية هى نفسها تسبب التلف
للأوراق ، وأهل هذا يكون أكثر وضوحا فى الوثائق المدونة بالأحبار
المكونة من سوا معد الحديد والشبه الحديدية ، التى تتحول إلى حامض التريك

Mitogue, A., Repaire of preservatoin of records (1)

P. 10

(م - ٥ - الارشيف)

والسولفوريك وتسلط على الاوراق حتى تسكون سببا في تكون الثقب بها وبالتالي هلاكها تدريجيا (١) ،

وإذا كان المداد السكريني لا ييبس ، فإن غيره من أنواع المداد الاخرى ليس لها هذه الخاصية (الثبات) ، فالمداد المصنوع من الحديد الاصفر العادي مثلا ييبس بدرجة كبيرة تصعب معه قراءته ، لانه يصفر ويمتزج بالورق نفسه فلا يظهر لونه (٢) .

كما أن الجهور نفسه ، الذي له الحق في استخدام الوثائق ، يكون في أغلب الأحيان هو السبب في تفتيمها عرضيا دون ما قصد واتلافها ، فالقذارة والعرق يتمر كان بقعا من بقايا الحوامض ، وهي تسبب بدورها تلف الورق ، كذلك فإن الصفحات قد تتمزق وتضيع ، أو تترك عرضة لاشعة الشمس الضارة ، على أيدي المستثمرين من القراء ، لذلك ينبغي عمل برنامج للقراء لإحاطتهم علما بطبيعة وامكانيات مداد الوثائق ، وذلك حتى يتأهي الجهور في استخدامها وقت الاطلاع المحافظة عليها واحترامها (٣) . إذ أن طبيعة الوثائق الرقيقة تجعل استجابتها لظروف البيئة مثل الحرارة والرطوبة والتلوث الجوي والحفظ السيء وسوء استعمال الجهور لها - ممكنة للغاية وإذا ما أتلفت وثيقة واحدة فكيف فإن شاهدا تاريخيا له قيمته قد ذهب إلى الأبد (٤)

-
- (١) Duchein, M. , le traitement et la restauration des documents endomages
- (٢) Minogue, A., P. 26
- (٣) Minogue, A. , Op. cit. PP. 14-18
- (٤) Hodson, J. H. The administration of archives P. 84

٢ - القضاء على أسباب التلف :

لعل دور الوثائق والحفظ يمسر في أشد الحاجة إلى معرفة طرق القضاء على أسباب تلف الوثائق ، وهن الأسباب التي تعرضنا لها سابقا ، والتي تعانى من أجماعها الآن ، ولم تمتد إليها يد العناية والترميم من المسؤولين عنها ، فسجلات المحاكم العثمانية - على سبيل المثال - تعانى من معظم أسباب التلف التي تعرضت لها في الصفحات السابقة سواء كانت عوامل ميكانيكية كالخشرات وسوء الاستعمال وغيرها ، أو عوامل ميكروعضوية كالعظيمة ، أو عوامل طبيعية كيميائية كالرطوبة والهواء الجرى والضوء والتراب وطرق الحفظ السيئة .

فإن الزائر لمسكان الحفظ وطريقته ، ومعاينته (تحفه) للسجلات والخشرات الموجودة فيها ، يجعله يدرك لأول وهله ، مدى الخطورة التي ستجتم من التأخير في سرعة انتشارها ما هي فيه ، الأمر الذي يترتب عليه ضياع معالم حقيقة من تاريخ مصر الادارى والقضائى والاقتصادى . . الخ ، كما بدأ يحدث ذلك بالنسبة لسجلات الدشت التي بلغ عددها حتى الآن ٣٥٥ سجلا أو محفوظة (جمع فيها بقايا السجلات) في حالة يرثى لها ، مع أنها تضم مادة تاريخية هامة وبكر .

والقضاء على أسباب التلف التي سبق التعرض لها يمكننا تقسيم ذلك إلى .

(١) الخشرات :

تختلف مقاومة أنواع الخشرات التي تلتهم الارشيف كل حسب نوعه ، ولعل أول الاجراءات العلاجية - بدون شك - مهما كان نوع الخشرة ، هو عزل الرزم أو السجلات الموبوءة لإيقاف خطر العدوى .

إلا أنه من الصعوبة بمكان الوصول إلى الحشرات التي تسكن في داخل الخشب أو داخل السجلات والرزم بالغازات والأبخرة الخاتمة تحت ضغط شديد حتى تدخل هذه الأبخرة في أصغر الثقوب التي تسكنها اليرقات .

هذا ، وقد تطور استعمال الغازات في التبخير وتحدد في استعمال فازين فقط بمرور الميثيل Le bromure de merdyle وأكسيد الايثيلين ،

وقد كان هذا الأخير يشكل خطراً للانفجار قديماً ، ولكن هذه الأخطار قد اختفت عملياً منذ أن خلطت بغاز الكربونيك والأزوت $fréon$ أما بالنسبة لأجهزة التعقيم الخاصة بتطهير الارشيف ، فيجب أن تكون قوتها على الأقل واحد متر مكعب ، وبالنسبة للمخازن الكبيرة ٣ متر مكعب (١) ،

وفي العادة يتم علاج الوثائق في خزانات قارضة من الصلب تيمياً لهذه العناية ، وهناك نوعان من الخزانات ، وكل منها سعة ٢٧ قدم مربع لمعالجة ٦٠ قدم مربع من الوثائق في المرة الواحدة ، ويتم تبخير الوثائق فيه دون إخراجها من محافظها التي وصلت بها للارشيف ، ولذلك حتى يتفادى بذل أى مجهود آخر في سبيل إعادة ترتيبها ، ولذلك لتفادى فقد أى وثيقة منها .

وبعد وضع الوثائق في الخزان يغلَق الباب ويُطرد الهواء الموجود ، ويسمح بمرور حوالي عشرة أرتال من ايثيلين ثنائي أكسيد الكربون المبخّر في الخزان وهذا الغاز المبخّر يحتوى على ١٠٪ من أكسيد الايثيلين و ٩٠٪ من ثاني أكسيد الكربون في وزنه ، وهو من المواد التي تقتل الحشرات والمعرضة دون أن تسبب أى تلف للوثائق .

وتحفظه الوثائق في هذا الجو (داخل الخزان) ثلاث ساعات ، وبعد ذلك يضح الغاز لطرده ، ومع أن الدواء المبخر ليس قابلاً للاشتعال وإنما سام في التنفس (في استخدامه بهذا التركيز) ، لذلك ينبغي إخراج الغازات التي تحلقت عن التبخير من هواء الحجرة وذلك بواسطة روضة شافطة ، ويسمح بإدخال الهواء إلى الخزان بحيث يكون الهواء متجدداً ، وعندئذ يتم إخراج الوثائق من الخزان ، وتخزينها بثقة تامة ، لأنه لا يمكن أن يلحق بها أى أذى من الحشرات في مخازنها ، هذا إذا كانت المخازن نظيفة أصلاً وخالية من الحشرات ، لأن الحشرات الكبيرة والصغيرة وحتى البيض يكون قد مضى عليها تماماً بعملية التطهير السابقة .

كما أن هناك طرق للتبخير بأجهزة غير غالية التكاليف نسبياً ، وسهلة في تركيبها إذ أن كل ما يطلب هو صندوق كبير يغلّق اغلاقاً محكمًا ومحاوطاً بالمعدن ، ويحضر لهذا الصندوق الذى تكون سعته $3 \times 3 \times 6$ قدم $\frac{1}{8}$ كيلو من خليط بنسبة ٣ أجزاء من ديكلوريد الاثيلين إلى جزء واحد من أتراكوريد الكربون لتطهير الوثائق ، وسوف يهطل ذلك تبخيراً مناسباً لمدة ٢٤ ساعة (١) .

ولا ينبغي حزم الوثائق حزمًا محكمًا عند التبخير بهذه الطريقة ، بل يجب ترك فراغ بينها حتى يتخلل غاز التطهير كل ثنائياها ، كما تميل الوثائق التي تم تبخيرها وتطهيرها لمدة ثلاثة أسابيع تقريباً ، تكون فيها موضع رعاية وملاحظة إذ قد يعاد تبخيرها إن لزم الأمر لقتل الحشرات التي تكون قد تكاثرت (فقسّت) ،

Mtnogue, A. Repaire & preseratiou of records, (١)

PP. 16-17

هناك عدة طرق أخرى للتبخير والتطهير أكثر وأقل تسكيناً من الطريقة المذكورة في المن ، ويمكن لمن يرغب في الاستشارة الرجوع لها في مقال Duchein وتقال ميفرج السابق الإشارة إليهما .

حذيثا ، ر في الوقت الذي لا تكون الوثائق موجودة فيه على الأرفف ، فإنه يجب
تنظيف (الأرفف) تنظيفا جيدا وبخها بمادة البيرتروم (مبيد حشري) لمنع
إعادة الإصابة بالحشرات إذا ما أعيدت إلى أماكنها مرة أخرى .

كما يمكن بسط فلوريد الصوديوم أو حمض البوريك على ظهر الأرفف أو
الدوايب للوقاية وكوسيلة مؤقتة - ليس إلا - للسيطرة والتحكم في غازات
الحشرات في الحالات العاجلة ، وإلى أن تتم تهيئة وسيلة مناسبة للتبخير ، وهذه
الطريقة ، لن يكون لها أثر على الحشرات التي تلحق الضرر بالوثائق ، بل سوف
تعين فقط على منع هذه الحشرات من الانتشار .

ويجب أن يوضع في الاعتبار أثناء كل هذه الخطوات ، أن فلوريد
الصوديوم - بينما هو الأكثر فاعلية - فإنه أيضا الأكثر سمية ، ولذلك يجب
استعماله بحذر شديد (١) .

وحيث أن أجهزة التعقيم آلات باهظة التكاليف فإن هناك حلا مجيدا للاقلال
من هذا التكاليف ، وهو شراء جهاز تعقيم متحرك ومركب على عربة صغيرة
بتكاليف مشتركة بين مخازن الأرشيف العديدة والمتجاورة ،

أما الحشرات التي تعيش في الهواء الطلق خاصة قمل المكتب والصراصير ،
فإنه من السهل الوصول إليها ، ويكتفى عادة بالأدوية المضادة للحشرات (المبيدات
الحشرية) الموجودة في الأسواق مثل الجمامكسان والـ د . د . ت وغيرها .

أما بالنسبة للسوس فإن له مشاكلة الخاصة ، نظرًا لاختراقه المادة التي يعيش
فيها ومقاومته للعلاج من ناحية أخرى ، ولوجوده - ليس فقط في الأوراق
ولكن في أخشاب البناء نفسها وحتى في الأرضيات ، والوثائق المصابة بالسوس
تعالج في جهاز تطهير ، في مدة علاج أطول من غيرها من الحشرات الأخرى

(١) Minogue, A. Repaire and preservation of records, P.14

وتعالج الاخشاب بكلوروفنالاين أو نيترا كاورالينول والـ د. د. ت و يذاب كل ذلك في البترول ، وكإجراء وقائي ترش الوثائق المجاورة للوثائق الموبوءة أو المصابة بعناية بالـ د. د. ت أو الجلامكسان ، ويمكن أيضا ان تمر على جهاز التطهير ، وتنظف صالة المخزن تنظيفا دقيقا ويرش بصفة دورية بكميات كبيرة من المبيدات الحشرية .

وفي الحالات الخطيرة ، فإنه يجب ان تستمر عملية تطهير كاملة للمكان بواسطة شركة أو معهد متخصص في التبخير ، وذلك بعد ان تغلق الأبواب والشبابيك غلقا محكما (١) .

(ب) الفطريات :

معظم الفطريات يمكن القضاء عليها بملاجها بتطهير الوثائق باكسيد الاثيلين ، إذ ان هذا المحلول ضد الفطريات والحشرات بوجه عام .

ويمكن كذلك علاج الاوراق المصابة بالفطريات بواسطة ابخره كجوايه ، حامض الخليك بمحلول ٣٠ ٪ بوزن ٢٥٠ جرام مكعب بدرجة حرارة تبلغ ٣٠ درجة مئوية ، ويمكن تنفيذ ذلك في أجهزة التعقيم بدون اية مشا كل ، ولكن يجب عدم اغفال ان بعض الفطريات (وخاصة فطر الخشب Merula وهو أكثرها انتشارا للأسف) شديد المقاومة للغاية ، وتتكاثر هذه الفطريات بعد العلاج أيضا وفي الوقت الذي يظن فيه انه قد تم الاجهاز عليها .

ويجب استعمال المحاليل المضادة للفطريات على الورق بحرص شديد لرقته .

(١) Dachein, M., le traitement et la restauration des documents endomagés, PP. 611, 612 .

وتكمن المشكلة بالنسبة للحشرات ، فإنه يجب اتمام علاج الوثائق المصابة بالفطريات بعلاج المكان الموجودة فيه .

أما الاخشاب فإما تدمر أو تظلي بمواد مضادة للفطريات من طراز بنتاكلور فينول الصودا ، والمنتجات التي أساسها الفطران تعتبر أيضا ذات أثر فعال ولكن رائحتها الشديدة النفاذه تجعلها قليلة الاستعمال ، لا سيما في الاماكن التي يتواجد بها الموظفون .

(ح) الماء :

تتغنى المياه عن الوثائق المصابة بالبلل بواسطة التجفيف ، ولكن يجب الحذر أثناء العلاج لمنع التكويزات الميكانيكية مثل الانفصالات والشقوق من ناحية ، ومنع تطور العضويات الدقيقة التي تتكاثر في الاجواء الحارة الرطبة .

ويجب الحرص على ان يتم التجفيف في مكان جيد التهوية ، وأفضل الطرق هي وضع الوثائق المبللة على حصير للتجفيف ، وبوضع هذه الحصر ، في تيار هواء دافئ وقد تستعمل احيانا مصابيح ذات أشعة فوق البنفسجية في بعض المخازن ولكن استعمال هذه المصابيح مدة طويلة قد يسبب اخطارا على صيغة المواد .

وفي حالة المجلدات الماصقة التي من الصعب فكها بعملية التجفيف (مثل السجلات) فإنه يبدأ بوضع أوراق النشاف بين الاوراق المبللة وبعضها ، ويتم تغييرها كلما استدعى الامر ذلك ، ثم يستمر في التجفيف بوضع المجلد واقفا والصفحة مفتوحة وغير ماصقة في مكان دافئ جاف هادئ . وبالنسبة للوثائق التي حولتها الرطوبة إلى كتلة ملتصقة من الصمغ المتحلل بالماء ، فإن فكها يجب أن يكون دقيقا للغاية وبحرص شديد .

وإذا لم تكن الرطوبة قد قضت على ألياف السيلولوز واحتفظ الورق بصلابته ككافية ، فإنه يمكن الاستمرار في عملية ترطيب خفيفة بواسطة بخار الماء ثم تركها بعد ذلك تجف في مكان جاف وهاو ، وبترار هذه العملية فإن ذلك يفكك الألياف ويساعد على عملية الفك وتتم هذه العملية بشرط طويل ، ولكن على العكس إذا كانت الأوراق مصابه بشده بالرطوبة ، فإنه لا يمكن أن نأجأ إلا لعماية فصل الملائم ، بواسطة تلك الآله بمجموعة ، بمجموعة مع اعاده تجميعها مرة أخرى .

(د) حموضة الهواء :

إن حموضة الهواء والأوراق والأحبار لا يمكن القضاء عليها إلا بواسطة طرق دقيقة إلى حد ما ، بسبب رقة الورق . ولعلاجها بفاعلية فإنه يجب أولاً قياسها ، وتوجد آلات قياس كيميائية خاصة لهذا الغرض ، وهي تقيس كمية الحموضة تبعاً لتغير اللون .

وللتخلص من الحموضة في الأوراق فهناك طرق عديدة ، ولكن لا تخلو إحداها من العيوب . وأشهر الطرق هي طريقة د بارو Barrow ، ويمكن أستعمالها إذا تأكدنا من أن حبر الوثيقة ثابت بدرجة كافية ويمكن التأكد من ذلك بترطيب عينه من الكتابة ترطيباً خفيفاً . وهذه الطريقة هي غير الوثيقة مدة ٢٠ دقيقة في حمامين متتاليين ، الأول من هيدرات الكالسسيوم بمحلول ١٥٪ والثاني بيكربونات الكالسسيوم ١٥٪ ، ولكن الوثائق الرقيقة لا تتحمل هذا الغمر المزدوج لمدة ٢٠ دقيقة .

وهناك طرق تستعمل فيها مواد كربونات الكالسسيوم والماغسيوم على شكل محاليل مائية ، ومساربه هذه الطريقة هي نفس مساربه طريقة د بارو ، في عدم تحمل الأوراق لها . كما أن هناك طريقة تستعمل في بلاد أوروبا الشرقية

وهي سحق كربونات الكالسيوم إلى بودرة ووضعها تحت ضغط لمدة ١٢ ساعة وميزتها في عدم غمر الوثائق في حمام سائل ، وإن كانت فاعليتها لم تثبت بعد مثل طريقة د بارو Bairow ، (١) .

ثالثاً : ترميم الوثائق المصابة

في كثير من الأحيان يعتبر نقل الوثائق المصابة وإبعادها عن عوامل التلف كافياً لحمايتها (٢) . وحتى هذا الإجراء البسيط لا يعمل به في معظم أرشيفاتنا في مصر إذ تظل الوثائق والسجلات على ما هي عليه حتى تأتي عليها الحشرات وغيرها من العوامل المسببة للتلف السابق ذكرها ، ثم تندثر في نهاية الأمر . أو تبلى .

والأسف توجد حالات يكون فيها التلف خطيراً ، بحيث لا يمكن حفظ الوثيقة كما هي عليه ، من التلف أو نقلها بعيداً عن عامل التلف فقط بدون اتخاذ إجراءات تقوية وحماية لها وهذا هو موضوع فنيات الترميم ، وإذا كانت المشكلة بالنسبة لفرنسا - وهي البلد المتقدم جداً في دراسة الأرشيف بالنسبة لنا - هو قلة عدد المرءين في الأرشيفات ، فإن المشكلة في مصر أبعد من ذلك بكثير ، وتمثل في عدم وجود الآلات الكافية ، والمرءين والامكانيات المادية والدراسة الفنية اللازمة لذلك العمل .

(١) ترميم المجلدات reliuers : (الجلود المصنوعة منها تجليد السجلات)

-
- Duchein, M., le traitement et la restauration (١)
des documents endommagés P. 613, 614 .
Duchain : OP. Cit, P. 614 (٢)

إن ترميم المجلدات (السجلات مثلا) القديمة يجب أن يجمع بين الجمال والسرعة .
فستبدل أجزاء الجلسد المصابه بأجزاء جديدة من نفس النوع مع إخفاء أو ماكن
الوصل بين القديم والجديد بقدر الامكان . وهذه العمليات دقيقة جدا تتطلب
— ليس فقط — مهارة فائقة من جانب اللاصق المرهم ، ولكن أيضا معرفه
بتاريخ المادة المصنعه . وبمجرد انتهاء عملية الترميم فإنه يتم الحفظ على المجلد
باستعمال الشمع الطبيعي ومضادات الحشرات .

(ب) ترميم الرق :

لعل السبب الأكثر انتشارا لتلف الرق هو الرطوبة ، التي تسبب التعفن
الذي ينتشر على هيئة بقع على سطح الوثيقة ، وبعد التخلص من ثقب
الفطريات وفقا للطرق المبينه سابقا ، فإن الرق يفرش بفرشاه برقه ويوضع
مسطحا بين لوحين من الخشب .

وفي معظم الاحيان يكون من الضروري لتنفيذ عملية التسطيح ان يرطب
الرق عندما يكون مشنبا أو مجمداً وتم هذه العملية بالمسح الرقيق على الوثيقة من
الناحيتين بواسطة اسفنجه طبيعيه ، ويستعمل الماء موزداً به محلول مادة مضادة
للطفيليات والفطريات . . وفي حالة البقع تستعمل مواد مذيبه للبقع مثل محلول
مائي من هيبوكلوريك الصوديوم أو ماء اكسوجين مذاب ، ويوضع برقه
بقطعة من القطن ، ويجب التأكد من أن المادة المذيبة للبقع لن تزيل لون
المداد .

وبعد الانتهاء من جميع هذه العمليات يأتي دور لصق الرقه إذا كان ممزقا
وتسوى الأطراف التي سئلتق بواسطة مشرط جراحی ، وتشتطف جوانبها
ويستعمل صمغ نشوى مضافا اليه مادة ضد الفطريات والطفيليات ثم يوضع تحت
ضغط جسم نظيف وناعم (الرخام - الخشب) ، وتابع نفس الطريقة لملء
الثقوب في الرق .

ويجب أن يكون الرق المستعمل الجديد من نفس سمك الرق الذي يراد ترميمه ، وبقطعه تطابق الثقب ، ثم يملاء هذا الثقب وتطهف الجوانب (الحواف) ، وتتطلب هذه العمليات دقة ومهارة فنيه يدويه وخبرة طويلة^(١).

(٣) ترميم البردى :

يرمم عادة البردى بقمماش موسلين الخريف ، أو الورق البياض ، بعد وضعه في مادة صمغية في شفافيه البلور ، ويحتاج البردى في ترميمه لتسكينيات حرفيه ودقيقة للغاية .

(٥) ترميم الورق :

لعل ترميم الوثائق الورقية بطبيعة الحال يكون الجزء الأكبر من أعمال الترميم في معازن الارشيف عموما ، ويتطلب ذلك :

- ١ - إما تقوية الاوراق المصابه فقط عندما تكون هذه الاوراق مازالت في حاله مرضيه .
- ٢ - أو تقوية الاوراق من جميع اسطحها اذا كانت الخسائر قد تسببت في تدهور حالتها .
- ٣ - وأخيراً في الحالات الخطيرة بتغيير المادة الرئيسية بمادة جديدة . والوثيقة المرعة يجب أن تكون لها قوة احتياك كبيرة مع مرونة كامله ، كذلك فان أى طريقه الترميم تشكل اخطارا على الوثيقة يجب أن تستبعد ، وإلا انتفت الغايه من الترميم .

(١) minogue, A. Repaire & preservation of records, (1) PP, 21-52

Duchien, m., Le trait emint et la restauration des documents endomagés, PP. 615 + 616

تطور التكنيك في ترميم الورق :

كانت طرق ترميم الورق التقليدية قديماً عبارة عن إعادة لصق التمزقات على الشقوب بواسطة أوراق لم يسبق استعمالها من قبل وبنفس سمك الورقة المرمة . وكانت صعوبة تلك الطريقة تركز في الحصول على صمغ غير قابل للتأثر لظروية وتنفيذ عمليات القطع واللصق بدقة كافية .

وبعد انتهاء العملية يصبح الورق مثبناً من جديد ، ولكن ليس هناك ما يحمي من التلف في المستقبل .

وكذلك طريقة الترميم بحلول مائي من الجيلاتين مزوداً بمادة لانتأثر بالمياه مواد ضد الطفيليات والحشرات ، وهناك طريقة مشابهة وهي طريقة (الحماية الطلاء) الذي أساسه الاسيتون ، ويوضع بواسطة فرشاة على الوثيقة المراد رميمها ، وكل من هذه الطرق لها مساوئها ومميزاتها (١) .

و قد حدث تقدم فعال عندما أصبح التفكير في تقوية الورق المرمم بأوراق قيمته وشفافه من طراز ذو الياق طويلة ، دون لصقه بمادة لها تأثير كيميائي ، قد كانت الصعوبة في اختيار مادة اللصق هذه ، وكانت في بادئ الامر صمغ صينية مضافاً إليه مواد كحولية ومواد ضد الفطريات ولكن مدة الحماية ونائى المرمة بهذه الطريقة كانت لا تتعدى من عشرين إلى ثلاثين عاماً ، أصبحت غير عملية .

التريق الساخن : (التلطيح)

(١) لمن يرغب الاستزادة في موضوع ترميم الورق وطرقه وأساليبه المختلفة رجع إلى مقال الترميم في كتاب « le manueled archivis » ص ٦١٧ .

نفذ بارو Barrow الأمريكي في سنة ١٩٣٧ طريقة يعتمد فيها على لصق ورق التقوية على الورق المرصم بواسطة اداة اسيتات السيليلوز بتسخينها ١٥٠° - ٣١٠° ف ، ويتم ذلك في جهاز سماه Laminator أى الآله التى تصفح الورق وتسطحه بعد ترميمه . وهو مكون من مسطحين ساخنين توضع بينهما الوثيقة مثل د السندوتش ، بين ورقتين من اسيتات السيليلوز وورقتين من أوراق التقوية ، ويبقى الحال كذلك مدة ٣٠ ثانية ، ثم الوثيقة بعدها بين عجائين للتأكد من اللاصق التام للجموعة كلها ، وعند خروجه من الجهاز يكون هذا د السندوتش ، وحدة واحدة حيث أن اسيتات السيليلوز تكون قد لصقت بشده أوراق التقوية والأوراق الأصلية .

وهذه الطريقة أثبتت نتائج تدعو للاعجاب ، وهى طريقة بسيطة وعملية ولا تشير أى مشا كل حقيقته إلا فى حالات الوثائق التالفة جدا (التورقات الواسعة والأوراق المحروقة .. الخ) .

وفى هذه الحالة الاخيرة يكون من الضرورى قبل دخول الوثيقة فى الليماتور ، اجراء عملية إعادة بناء لجسم الوثيقة ، بملء التيوب بأوراق بنفس السمك لم تستعمل من قبل .. الخ ، وجهاز الليماتور باهظ التكاليف ولكنه دظيم الفائدة ، وهذه الطريقة مستعملة فى جميع بلاد العالم .

أما الطريقة الهندية ، فقد استعمل مسيو كاثيالا الهنذى طريقة تعرف الآن باسم الطريقة الهندية ، وتسمح هذه الطريقة باستعمال نفس مواد الليماتور (أوراق تقوية — اسيتات سيليلوز) ولكنه لا يستعمل الحرارة فى لصق تلك المواد ، ولكنه يستعمل محلول بارد وهو الاسيتون ، وتتطلب هذه العملية مهارة يدوية فائقة خصوصا لمنع تكون كتل صغيرة من المواد . ويتم العمل على سطح املس وصلب كالزجاج أو الرخام وبعد وضع الاسيتون يمر بين عجل من السكر تشوك للتأكد من اللاصق التام .

ثم اخترع أستاذ فرامو جهازاً يسمح بتنفيذ نفس العملية بطريقة ميكانيكية وجهازه يتكون من صحن كبير به اسيتون يمر فيه « السنهوتش » ثم تسحبه اسطوانات من البلاستيك ، وعند خروجه يسحب بين عجلتين من الكاوتشوك ، وهذه الطريقة هي المستعملة الآن في فرنسا .

ومن الطرق التي يجب الابتعاد عنها ، هي تغطية الوثيقة على الساخن بطبقة من البلاستيك تعتمد على كلوريد البولي إيثينيك (الذي انتشر استعماله بسبب استعمال البلاستيك نفسه في كل شيء الآن) . وهذه الطريقة لا تدخل أي عامل تقوية للورق مثل طريقة بارو أو الطريقة الهندية ، وكذلك يجب الأبعاد لصق الوثائق الممزقة وتقويتها بأشرطة لاصقة تحتوي على مواد صناعية ، إذ أنها تجف وتصفر لونها وفي حالة رفعها ، فإما تنزع معها سطح الأوراق المراد ترميمها (١) .

وفي النهاية ، فإن جميع الطرق الناجحة للترميم باهظة التكاليف لسببها وتتطلب وقتاً طويلاً وجهداً وأيدي عاملة متخصصة . وبما يؤسف له أنه لا يوجد بمصر متخصصون في الترميم مندربون على العمل على الأنواع المختلفة من الوثائق ، ويجب أن نأخذ في اعتبارنا أنه لا يمكن تحقيق المعجزات بعد فوات مرحلة معينة من التدهور ، وكل ما يمكن عمله منع تدهور حالة الوثائق أكثر من ذلك وتقوية ما تبقى منها ، ومن ناحية أخرى فإنه من المهم عدم الخلط بين الترميم والتقوية البسيطة أو الحماية .

(١) Duchain, M. , le traitement et la restauration des documents endomagés, PP 614— 619

Muehne, A. Repaire & preservation of records P. '24;25,
أنظر الجداول الخاصة بتقوية الوثائق وتنظيمها وإزالة البقع منها في هذه

المقالة (مبنوج) ص ٢٤

- ٨٠ -

فضلاً عن أن معالجة الوثائق بوسائل غير سليمة وترميمات سريعة قد تسبب
أضراراً أكثر من تلك التي سببتها العوائل الطبيعية للتلف (١).

* * *

ولقد أخذ المجلس الدولي للأرشيف بالاتفاق مع منظمة اليونسكو على عاتقه
مستولية اعداد كتيبات موجزة عن العمل في الأرشيف طبقاً للدناخ السائد في
الدول الاستوائية ، وسوف تقوم هذه الكتيبات الموجزة بتسهيل عملية تنظيم
الأرشيف في الدول التي حصلت على استقلالها حديثاً ، ولديها خبرات محدودة
في مجال الأرشيف بحيث تتمكن من صيانة الوثائق من التلف ومعرفة المبادئ
الاساسية لتصنيفها وجردها (٢).

* * *

ونأمل في القريب المآجل أن يتم التعاون بين الدول العربية ومنظمة اليونسكو
الرفع من كفاءة واداء الأرشيف في البلاد العربية عامة ومصر خاصة ، علماً بأن
مصر لم تخط الآن خطوات جادة في هذا المضمار .

Duchien, M. , P. 620

(١)

(٢) بونيه ، روبرت هنرى : عشرون عاماً من التعاون الدولي في ميدان
الأرشيف ، ترجمة محمود عباس حمودة ، مقال في مجلة اليونسكو للمكتبات ، العدد
الثالث مايو سنة ١٩٧١ ، ص ٦١

تصميم حجرة الترميم

إذا كما يحدد الحديث عن تصميم خاص لحجرة الترميم ، فإن أول ما يشترط في هذه الغرفة ان تكون واسعة بقدر الامكان ، وتختلف المقاييس في هذا الشأن اختلافاً مباحاً للفرض الذي تؤديه هذه الغرفة ، إذ يمكن ان تتم عمليات الاصلاح والترميم في المكتبات العامة مثلاً في الشرفات الخاصة بها .

ولذلك فإن فعالية الحجرة تعتمد بدرجة كبيرة على شكلها واتساعها ، كذلك على مواضع النوافذ والأبواب بها ، ومستلزمات الحرارة والتسخين وما إلى ذلك .

طالما كان حجم الغرفة له أهمية خاصة ، فإنه يمكننا القول بأن الحجم الملائم لغرفة الترميم هو ٥٥٥ قدم مربع ، وما يزيد عن هذا الحجم يعتبر زائداً عن الحاجة .

أما من حيث محتوياتها ، فإنه يجب ان تحتوى حجرة الاصلاح والترميم على المستلزمات والتجهيزات التقليدية لترميم الورق والرق ، والترميم بواسطة الترقيق أو التسطيح (اجهزة خاصة بذلك ومواد مستعملة في طريقة بارو) ، وأيضاً كل ما يتعلق بترميم الحرائط السكبيرة ، ومستلزمات التجليد ، كما يجب ان تضم الحجرة المواد المطلوبة لكل هذه الاغراض ، بكميات كثيرة بحيث تحتوى على فائض من هذه المواد لإحلال سريماً محل المواد التي تنفذ أثناء العمل (١) .

Hodson, J. H The Adminstrtion of Archives, P. 15٥ (١)

وهادة ما يعمل في هذه الحجرة مرصم واحد ، ولكن إذا كانت حجرة الترميم
سوف تصمم بالاتساع المطاوب ، (على سبيل المثال في دار سقنشا حديثا) فإنه
من المعقول ان يعين مرصم آخر للمعاونة في عمليات الترميم . ومن حيث الإضاءة ،
يجب ان تكون الحجرة مضاءة جيدا جدا ، خاصة عند مكان عمل المرصم وهناك
الإصلاح والترميم ، فمثلا حجرة ترميم (محفوظات حورست) بالجلترا
مساحتها ٢٠ ، قدم وبها ٩ لمبات فلورسنت طول الواحدة خمسة أقدام ، وموضوعة
فوق أماكن العمل المختلفة في الغرفة . هذا إلى جانب الضوء الطبيعي الذي يشمل
الحجرة ، حتى أنه في الصيف يجب تخفيف هذا الضوء الساطع بواسطة ستائر
معدنية ذات اضلاع — يمكن إستعمالها لإدخال القدر المطلوب — من الضوء
هل التوافد ، كذلك تستعمل ستائر أسطوانية لتوضع على الإضاءة الموجودة في
سقف الحجرة .

ومن حيث التهوية ، فينبغى ان تكون كافية ، مع منع للتيارات الهوائية
خاصة في مستوى العمل للمناخذ ، كما يجب أن تكون التوافد الموجودة في
الحجرة مصممة بحيث تمنع دخول الحشرات الطائرة والنطاطة نهائيا .

ونحتاج في غرفة الترميم إلى أماكن قوية بوفرة توضع في أماكن العمل
بطريقة فنية ، مثلا مكان للموقد ، وآخر لجمار تسخين الماء ، ومكان لقدر الفراء ،
وآخر للغلايات ، كما تكون مناخذ الترميم موضوعة على مدرج أو بنش أعلى
من مستوى أرضية الحجرة ، ومكان لصباح مستقل ذي زوايا متوازنة ، ومكان
آلة التصفيح Samisator . ولعل أهم مكان في حجرة الترميم هو منضدة الترميم ،
فمكانها وأبعادها تحتاج إلى اعتبارات دقيقة ، ولعله من المناسب والمفيد للمرصم
ان يعمل واقفا إلى منضدة العمل . وهى ذلك فيجب ان تكون المنضدة على ارتفاع
٣ أقدام ، ومن الأفضل ان تزود المناخذ بفجوات لأرجل المرصم

وقواعد لراحة القدم تحت البش الرجاجى أو الفورمايكا ، حينما يمكن للمرء ان يعمل جالساً على مقعد بدون ظهر (١) .

وتجديدات بش الترميم تحتاج إلى تفكير وتنظيم حتى تكون هذه المستلزمات والمواد قريبة بقدر الامكان ليد المرء .

ومنضدة الترميم فى محفوظات سورسوت مصمم ليلسع لاثنتين ، من المرءين بطول ١٨ قدم مقسمة إلى ثلاث أما كن ٦ قدم لسكل ، وكل مرء له جهاز تسخين الماء ، وبالوعة أو مضل ولوح زجاجى ، ومكانين قوين . وبين هذين المكانين من النجهيزات توجد لجره أو منطقة فارغة اتساعها ٦ أقدام تحتوى على أدوات وكميات من الورق لسكل ، والرق والحزير الخفيف وغيره .

أما عن سطح البش أو المنضدة الخاصة بالترميم ، فيستحسن أن يكون من الفورمايكا أو الخشب الصالح الناعم ، حيث حقاً بشكل ممتازاً من ناحية المظهر ونتائج طيبة فى عمليات الترميم (٢) .

* * *

Ibid

(١)

Ibid ,P. 157

(٢)

التصوير والميكروفيلم

التصوير المصغر microfilming

هو طريقة لحفظ الوثائق في شكل مغاير لهكلها الاصلى ، وهو احد البدائل التي يمكن الاستعانة بها في مجال الارشيف والوثائق . وتعتبر عملية التصوير على ميكروفيلم عملية فنية ، لعمل نسخ مصورة صغيرة الحجم جدا للقراءة بدون تكبير (طبعها على ورق حساس للتكبير مثلا) ، علما بأنه إذا تم عمل صور ميكروفيلمية للوثائق ، فإنه من الضروري استعمال جهاز قارئ لهذه الأفلام لتكبير الصورة لتكون مناسبة للقراءة على شاشة خاصة للعرض .

وعادة ما يكون هدف عمل صور مصغرة (ميكروفيلم) للوثائق هو :

- ١ - الاقلال من حجمها الاصلى .
- ٢ - التأكيد أهمية بقائها وقيمتها الدائمة (١) .

ويعتبر الميكروفيلم من الادوات أو المواد التي إذا ما استخدمت في الارشيف ، فإن استخدامها يزيد من كفاءة تنظيم الارشيف ، حيث يحتل الميكروفيلم مركزا له أهمية عظيمة في التنظيم ، واهل أهم ميزة أساسية له هو الاقلال المحسوس في حجم المحفوظات ، وحسبنا أن نعلم أن الارشيف الذي يحتوى على حوالي ٧٠.٠٠٠ وثيقة يتطلب في المتوسط خمس ملفات تعادل أربعة أدراج ، وأن نفس هذه

(1) Shellenberg. Modern Archives, P. 186

المادة إذا ما صورت على ميكروفيلم لا تفضل أكثر من درجتين مساحتها ٦٠ × ٤٠ سم ، وهذا يوضح لنا إمكانيات الاقتصاد في الحيز والمسكان ، الذي يمكن الحصول عليه عن طريق التصوير الميكروفيلمي (١) .

ويجب أن يعتمد قرار تصوير الوثائق على ميكروفيلم على المبادئ التالية :

أولاً : يجب أن تكون الوثائق المراد تصويرها ميكروفيلماً ، ذات قيمة تعادل تكاليف تصويرها ، وذلك لأن تكاليف التصوير مرتفعة الثمن بدرجة كبيرة .

ثانياً : يجب أن تكون المصغرات الفيلمية ذات شأن عظيم يعادل تكاليف حفظ الوثائق في شكلها الأصلي .

ثالثاً : يجب أن تتوفر في الوثائق المراد تصويرها على ميكروفيلم مميزات مادية تجعلها مناسبة للتصوير (سلامتها — ونظافتها — صلاحيتها للتصوير)

رابعاً : طالما كانت أهداف التصوير على ميكروفيلم هو الأتال من الحجم (حجم حفظ الوثائق) ، فإنه يراعى أن تكون الوثائق التي تصور ميكروفيلماً ذات أحجام ومجموعات كبيرة في شكلها الأصلي (٢) .

غير أن الأتال من حجم المحفوظات ، ليس هو الميزة الوحيدة للميكروفيلم ، وبصرف النظر عن قيمة الوثائق المصورة على ميكروفيلم ، فإن التصوير الميكروفيلمي للوثائق له مميزات أخرى :

(١) يقدم لنا أرشيفات أمان (على هيئة ميكروفيلم أمان) ، فضلاً عن أرشيفات الاستشارة ، وهي ميكروفيلم الاستشارة ، المعد لتداول الجمهور

(1) Continolo, G.: Comment organiser le Class. et les Archives P.225 .

(2) Shellnberg: Modern Archives, P. 106

واستعماله ، وهذا بطبيعة الحال يساعد على المحافظة على الوثائق الاصلية .
(ب) يمكننا الميكرو فيلم من الحصول على أكتافيات تسمح بإعادة طبع
(إخراج) عدة نسخ من الوثيقة الواحدة .
(ج) عن طريق الميكرو فيلم ، تتلافى تداول الوثائق الاصلية ، وبالتالي
تتلافى اتلافها .

(د) استبعاد أو لإعدام جميع الأوراق التي لا يتطلب القانون حفظها .
(هـ) ميكنة — بفضل آلات مناسبة خاصة — عمليات تخزين واسترجاع
الوثائق الارشيفية (1) .

والوثائق التي ستصوّر على ميكرو فيلم يجب أن تكون مرتبة ترتيباً يجعلها
سهلة التصوير ، بحيث ترتب طبقاً لخطة أو طريقة واضحة ، إما عن طريق ترقيمها ،
أو ترتيبها هجائياً أو تاريخياً ، أو طبقاً لخطة محددة تماماً من التصنيف ، لأن
الوثائق المرتبة يمكن العثور عليها بسهولة بالرجوع إلى خطة التنظيم والترتيب
المتبعة فيها ، وعندما يكون ترتيب الوثائق ليس بسيطاً ، فإنها يجب أن تفسر
وتفهرس ، قبل أن تصور على أفلام .

وهناك خطة النشر والفرسة (الوثائق) نشرت عام ١٩٤٦ في أمريكا تحت
عنوان التصوير الميكرو فيلمي للمحفوظات ، وظهرت لمسا طبعة مراجعة
سنة ١٩٥٥ .

ويجب أن تصور الوثائق بطريقة سليمة ، بحيث تلتقط النسخ المصورة كل
التفاصيل الهامة للوثيقة الاصلية ، التي يمكن أن يحتاج إليها للاحتيالات المرجعية
المستقبلية .

ومن الناحية الفنية فإنه يجب أن تكون كمية الأفلام وعملية إنتاجها ، ذات

(1) Continolo, C. , P.225

خاصية معينة ، حتى تكون النسخ المصورة لها قوة للتحمل بنسبة ١٠٠٪ عن الورق العادي . كما يجب أن تكون النسخ المصورة بديلاً كافياً عن الوثائق الأصلية في كل استعمالها الرسمية .

والتصوير الميكروفيلمي كما رأينا يعد من وسائل إنقاص حجم الوثائق الأصلية ، حيث تزيد كميتها وأحجامها نتيجة التوسع وزيادة الأنشطة الحكومية كما أنه يعتبر من البدائل الحديثة .

وإذا ما استعمل التصوير الميكروفيلمي استعمالاً يتسم بحسن الفيز ، يمكنه أن يقدم حلاً مادياً لمشكلات الحفظ في الإدارات (١) ، حيث أنه تكتيك في حد ذاته يناسب إدارة المحفوظات الحديثة أو الأرشيفات الحديثة .

* * *

والميكروفيلم ، في جميع الأحوال ، ليس إلا نوعاً معيناً من المستندات التصويرية (الوثائق المصورة) ويدخل بذلك في نطاق الوثائق والمستندات السمعية البصرية audio-visual وقد انتشر الميكروفيلم انتشاراً واسعاً في الأرشيفات بوجه عام ، وخاصة إذا أخذنا في اعتبارنا أن الميكروفيلم في نظر الأرشيفيين هو بديل للمستند الأصلي .

والميكروفيلم اختراع قديم جداً ، إن لم يكن في دور الأرشيف والمحفوظات ، فعلى الأقل في التنظيم الإداري ، فنحن نعلم أنه في عام ١٨٧٠ كانت حكومة الدفاع القومي (بفرنسا) أثناء الحرب الفرنسية البروسية تراصل مع الإقليم بواسطة البرقيات المصورة على ميكروفيلم ، والتي كانت تحملها البالونات أو الحمام الزاجل (٢) ، (حيث يظهر على ارتفاع عال لا تصل إليه طلقات الأسلحة البروسية) .

(1) Shollenberg, P. 107

archives . P., 225 — 226 .

(2) Duchien : le microfilm (of. manual d, Arch.) P. 518.

وقبل الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥ مباشرة ، ظهر بعض الارشيفيين الفرنسيون بأهمية الميكروفيلم بالنسبة للارشيف ، ولكن أوائل المعامل المعدة خصيصا لهذا الغرض لم تر النور إلا في عام ١٩٤٩ ، وكان ذلك في الارشيف القومي بفرنسا، وأرشيف فيينا Haute vienne ، وفي عام ١٩٥٤ ، وأثناء عمل أول دكتوراج ، للميكروفيلم... محفوظ في الارشيفات والمصالح ، تم تزويد ٨ من مخازن الارشيفات الإقليمية بنفقات مائة ، كما تم عمل ٥٧١٤٥ متر من الأفلام الميكروفيامية لارشيفات الاقاليم وحدها ، وفي نهاية ١٩٦٧ أصبح يوجد ٥١ معمل للميكروفيلم في أرشيفات فرنسا .

(١) تزويد الورش أو المعامل بالمعدات والمواد : أخذ اللقطات والتحميض :

إن التطور التكنولوجي السريع ، واستمرار ظهور معدات جديدة في الأسواق ، يجعل من ضرب الخيال استخدام تعريف غير متغير للمعدات الحديثة ، من معامل الميكروفيلم في الارشيفات . ويمكن عمل قائمة عامة بالمعدات التي يجب توافرها وفقا لأهمية برنامج العمل في كل أرشيف . والسؤال الذي يجب أن يطرح هو معرفة ما إذا كان يجب تزويد جميع مخازن الارشيف بمعامل تمكينها من تنفيذ جميع عمليات التصوير (ولقط) وعمل اللقطات والتصوير والطبع على الورق . ويبدو من الخبرة الطويلة في هذا المجال أن مخازن الارشيف الصغيرة يمكنها الاكتفاء بسهولة بمعامل النقاط الصور فقط ، ويمكن تنفيذ عمليات التكبير والانتاج والفرز سواء بواسطة شركات تجارية ، أو بواسطة معمل تابع لمخزن أرشيف قريب يكون أكثر أهمية . وتشترك عدة أرشيفات في معمل أو ورشة واحدة بنسب معينة بينهم .

ونظراً للأهمية الشديدة في أن يطبع من الميكروفيلم ثلاثة نسخ أو نسختين على الأقل ، نسخة لكي تحفظ كإجراء أمن وضمان ، والثانية لكي يطالع عليها

الجمهور ، والثالثة عملية الطبع على الورق ، فإنه من الضروري أن تزود المامل بأكثر عدد ممكن من الأفلام المدة لالتقاط الصور ، وذلك لتسهيل ومرحلة عمل نسخ من الأفلام .

أما بخصوص آلات التصوير (الكاميرات) التي مستقوم بعملية التقاط الصور ، فإنه من المفيد أن يكون في إمكانها تصوير مستندات ذات أحجام كبيرة مثل الخرائط ، وإحصائيات السكان ... الخ . أما المستندات ذات الأحجام الكبيرة جداً فإنه لا يجب اللجوء إلى الميكروفيلم ، ولكن يستحسن اللجوء إلى التصوير العادي بواسطة عدسات كبيرة . وتتميز الأرشيفات المتقدمة بوجود آلة تصوير لهذا النوع بالذات (١) ، ذات حجم ٦٠ × ٦٠ ، ولكن ارتفاع سعر هذه الآلة يقل بلا شك من إمكانية انتشارها .

ومن المفيد أيضاً أن يحتوي كل مخزن أرشيف علاوة على الكاميرا الخاصة بالميكروفيلم — على آلة تصوير متقلة ، وذلك لتصوير الوثائق في أماكنها الأصلية مثل المتكاملات الأرشيفية الخاصة . وهادة ما تستخدم في الأرشيفات ، أفلام مقاس ٣٥ مليمتر ذات الثقوب (المثقوبة) أو بدون ثقوب ، وقد انتشر استخدام الأفلام غير المثقوبة منذ عدة سنوات (٢) .

وبوجه عام فإن التركيبات أو المعدات الحديثة للميكروفيلم في الأرشيف تتكون من وحدتين على الأقل :

(١) آلة التقاط الصور (تصوير) .

(ب) جهاز قارئ Reader ، يسمح بعرض الفيلم مكبراً بحيث يجعل القراءة ممكنة .

(١) تسمى هذه الآلة Banc Optique Bouzard B. H. E.

(٢) Duchien : le microfilm. cf (Manuel d'archiv).

وإلى جانب هذه الأجهزة الأساسية — والتي لا غنى عنها — يضاف غيرها من الأجهزة التي لها طبيعة تكهيلية مثل :

١ — جهاز إنتاج الأفلام الأوماتيكي ، وهذا الجهاز لا يفسد إلا إذا استخدم بكيفية عنيفة تستهلكه ، ولذلك فإن ثمنه مرتفعا .

٢ — جهاز تكبير لصور ، وذلك حينما تكون عملية التكبير لازمة وضرورية في الأرشفة .

واختيار طريقة أفضل من غيرها في التصوير ، واختيار جهاز دون الآخر ينبغي أن تعتمد على أساس من الاعتبارات التالية :

٤ — مساحات الوثائق التي يعمل لها ميكروفيلم .

٢ — نسب التخفيض المطلوب في الحجم .

٣ — عدد الوثائق التي يعمل لها ميكروفيلم يوميا ، وبالتالي سرعة الجهاز .

٤ — ثمن شراء الأجهزة ، ومقدار استقلالها والعائد منها (١) .

لذلك توجد مسألة حاسمة بخصوص تشغيل العمال للتصويرية في مخازن الأرشفة ألا وهي مسألة العاملين المتخصصين ، إذ يفضل أن يكون العاملون في معامل التصوير من الفنيين المدربين ، وفي معظم الأرشيفات الأوروبية الإقليمية — وعندما لا يوجد حامل تصوير متخصص أو موظف فني — فإنه يستعان بأحد الموظفين ذوي الخبرة الإشراف على معمل التصوير وتشغيله ، ولا ننسى أن بعض هؤلاء العاملين غير المتخصصين يصبحون فنيين ممتازون ، ويقومون بعملهم على أكمل وجه . ومع ذلك يجب التنبيه إلى أنه — إذا أردنا أن يتم التصوير الميكروفيلى على الوجه السليم المرجو له — يجب تزويد جميع معامل

Continolo: G. : Comment organiser les archives: p. (1)

226: 227:

التصوير بالارشيفات بموظف فنى متخصص واحد على الأقل (١) .
 وإذا ما تعرضنا لسكيفية أداء معامل التصوير التابعة للارشيفات لملها ،
 وهل يمكن أن تعمل لحساب الجمهور أى هل يمكن استفادة الجمهور من التصوير
 بها أم تقوم بالعمل فقط لحساب الارشيفات فقط . فانه يمكننا القول بأنه تم
 التوصل إلى حل في هذا الشأن ولكن بطرق مختلفة وفقاً لكل حالة . ففى
 الارشيفات القومية يفضل ألا تشمل المعامل إلا للاستعمال الداخلى فقط ،
 فيما هذا بعض أنواع من المستندات الخاصة . ويتم تنفيذ الاعمال التصويرية
 الخاصة بالجمهور بواسطة إدارة خاصة توجد في مبنى يتبع الارشيف القومى
 بناء على عقد خاص يتم بين المستفيد والدار .

أما أرشيفات الأقاليم ، فإن معظم المعامل تعمل لحساب الارشيف نفسه
 والإدارات الإقليمية وكذلك للجمهور . وفي حالة السماح للجمهور باستعمال
 هذه المعامل ، فإن رسوم التصوير تحدد بواسطة لجنة خاصة أو مجلس ، ويعطى
 للمستفيد إيصال باستلام المبلغ ، ويجب أن تقيد هذه الرسوم في قائمة خاصة
 يومية في إدارة الارشيفات كلها .

ميكروفيلم الامان والميكروفيلم التكميل .
 يجب التفرقة الأساسية بين ميكروفيلم الامان والتكميل ، حتى نأين الفرض
 من كل منهما .

وميكروفيلم الامان : عبارة عن النسخ الفلمية التى تؤخذ للوثائق بفرض
 الاحتفاظ بصورة من الوثائق في حالة اختفاء الاصول أو ضياعها . (ويعنى
 هذا التعريف أن يحتفظ بالفيلم في مخزن آخر مستقل ، وإذا أمكن في بلد آخر

Duchien : Le Microfilm: cf (Manuel d'archiv). p. 520. (1)

غير البلد الموجود فيه المستند الاصلى) أو لمنع الفحص المباشر أو كثرة التداول للاصول الرقيقة الضعيفة .

أما الميكروفيلم التكميل : فإن الغرض منه هو تكملة جميع وديعة أرشيفية Depot d'archives أو وحدات أرشيفية منظمة بحيث تتيح للقارىء أو المطلع فرصة الاطلاع على وثائق (على شكل أفلام) يحفظ أصلها فى مكان آخر .

وبعد هذين التعريفين يجب أن نلاحظ أن كل فيلم تكميلى هو بالضرورة فيلم أمان بالنسبة للمخازن المحفوظ فيها الاصول . ولكن هناك تفرقة إضافية لازمة : كيف يمكننا فى الواقع أن نتحدث عن (الامان) إذا كان الفيلم يتعرض للتجمهر ، أى أن الفيلم يتداول بكل ما فى ذلك من مخاطرة بالنسبة للفيلم ؟

وقد تمكنت بعض الارشيفات بفرنسا ، من عمل نسختين من جميع أفلام الامان ، بحيث تكون نسخة هى فعلا الامان والنسخة الأخرى للتداول ، كما يدرسون أيضا إمكانية عمل نسخة ثالثة تخصص فقط للطبع على الورق الحساس وغيره .

ويتم تنفيذ التصوير لأفلام الامان وأفلام التكملة معا ، وكقاعدة عامة فإن كل معمل يجب أن يقسم نشاطه بالتساوى تقريبا بين هذين النوعين من الأفلام ، ولنعلم أن كمية ميكروفيلم التكملة أكثر من أفلام الامان وذلك بسبب استفادة دائمة ومباشرة . ولإمكان تنفيذ برنامج أفلام تكميلية وأفلام أمان فى نفس الوقت — كما هو المفروض — فإنه يجب تزويد معمل التصوير الهامة بجهازين لتصوير الوثائق تعمل فى نفس الوقت وبالتالي تزويدهما بعاملين متخصصين للقيام بعمليات التصوير . (كما هو الحال فى الارشيفات القومية التى يوجد بها أربعة أجهزة للتصوير ٣٥ مم) أما فى الارشيفات الاقليمية فإنه يتم

تصوير أفلام التكملة وأفلام الامان الواحدة تلو الأخرى . وإن كان يبدو من الضروري والمستحسن أن يتم تصوير كل نوع على حدة بجاز مستقل .

الميكرو فيلم البديل :

لعله من الملاحظ بعد عرضنا لأنواع الميكرو فيلم للجزء السابق أننا لم نعرض لموضوع الميكرو فيلم البديل ، وهو القسم الثالث للتعريف التقليدي للميكرو فيلم . أماك — تكميل — بديل ، ويقصد بهذا التعبير أى تعبير البديل هو عملية تصوير الوثائق والمستندات ثم إعدام الاصول بعد ذلك ، ويصبح الميكرو فيلم في هذه الحالة ليس نسخة ثابتة مطابقة للأصول فقط ، واسكن بديلا للوثيقة الاصلية . وعدم التعرض للميكرو فيلم البديل أثناء الحديث عن ميكرو فيلم الامان والتكميل — الحقيقة — لأن البديل له معاكلة الخاصة من الناحيتين التطبيقية والنظرية معاً ، والتي تجعله موضوع دراسة منفردة .

ومن الناحية النظرية يمكننا أن نسأل إلى أى مدى تعتبر الصورة بديلا عن الاصل ؟ (حيث أن الميكرو فيلم ليس في النهاية سوى نوع من التصوير) وهذا الموضوع من الناحية القانونية لم يفصل فيه بطريقة واضحة ومحددة ، ففي بعض الحالات تعتبر المحاكم الصور كالوثائق الاصلية من الناحية القانونية ، أما في حالات أخرى لا تعطى الصورة أى قيمة إثباتية . ولعله لهذه الأسباب فإنه يتحتم علينا الحذر بحيث لا نلجأ إلى الميكرو فيلم البديل إلا في حالات الوثائق التي ليس لحفظها أى أهمية من الناحية القانونية .

وفي عام ١٩٥٠/١٩٥١ روى عمل تجربة الميكرو فيلم البديل في أرشيفات التوثيق (مكاتب التوثيق والشهر) ، ولكن هذا المشروع قد ترك بسبب الصعوبات القانونية التي يثيرها بوجه خاص . وقد نفذت عمليات تصوير لميكرو فيلم البديل في أماكن أخرى متعددة خارج إدارة أرشف فرنسا مثل

أرشيف الهنوك وشركات التأمين ، كما قامت وزارة الداخلية في وقت ما بدراسة إمكانية عمل نجارب في هذا الشأن على بعض أنواع الوثائق الارشيفية في أرشيفات البوايس مثل تراخيص قيادة السيارات .

أما بالنسبة لتطبيق نظام ميكروفيلم البديل على الوثائق ذات الأهمية التاريخية ، فأمامه صعوبات جادة وخطيرة ، مثل اهتمام المؤرخ والوثائقي بالأصل اهتماماً كبيراً ، وعدم تمتع الصورة بالمميزات الخارجية الوثيقة وغير ذلك من أسباب ، هي التي جعلت أرشيفات فرنسا تمتنع من استخدامها حتى الآن . ولذلك نرى استحالة تطبيق ميكروفيلم البديل بالنسبة للوثائق التاريخية الهامة والتي يستفاد منها في البحث التاريخي والوثائقي ، بل وتمنع ذلك منماً باتناً .

ومهما يكن من أمر — فإنه حتى يمكن لإعدام وثيقة أو مستند بارتياح واطمئنان ، وعدم بقاء فقط إلا ميكروفيلم لها ، فإن هذا الميكروفيلم يجب أن يكون من السهل الاطلاع عليه كالأصل تماماً . وهذا يتطلب تصنيفاً دقيقاً ، لسلك وثيقة مستصور . ولا يسمح بأى تداخل في الأوراق أو خلل في تنظيم شريط الميكروفيلم ، وعلى ذلك فإنه قبل أى عملية تصوير ميكروفيلم بديل — يجب أن تقوم عملية تصنيف حساسة ودقيقة تتطلب ساعات طويلة . وهذه الصعوبة في الحقيقة — لا تنطبق على بعض أصناف الوثائق الارشيفية والتي تتم عملية التصنيف فيها بطريقة أتموماتيكية مثل الفيشات الطيبة بالمدارس وتراخيص القيادة والسيارات والمجموعات الصحفية ، ولكن تنشأ في هذه الحالات الاخيرة صعوبة أخرى وهي الوقت الذي يتطلبه عمل التصوير الميكروفيلمي بمعناها الصحيح . وإذالم تستخدم في هذه الحالات كاميرات تصوير أتموماتيكية — وهي مرتفعة التكاليف واللون وتتطلب وثائق مفردة

ذات طبيعة وتكوين سليم للغاية - فان التصوير الميكروفيلى لعقد ٣٠٠ وثيقة يتطلب في المتوسط ساعة عمل كاملة يضاف إليها الوقت اللازم للتحميض والتصنيف وغير ذلك... الخ . وبهذا الحساب للوقت فإن شهوراً طويلة ستكون لازمة لتصوير مخزون كبير نوعاً ما . طمأ بأنه لا يمكن أن يكون الميكروفيلى البديل ذا فائدة فإنه يجب أن ينفذ في كميات كبيرة من الوثائق ، وإلا فإن المساحة والمكان سوف لا تتناسب مع الوقت والضائع والتكاليف المدفوعة .

وإذا كانت معامل التصدير في مخازن أرشيفات فرنسا مازالت بعيدة حتى الآن عن إمكان حصولها على المعدات التي تسمح بعملية التصوير الميكروفيلى البديل والهيشة العاملة الفنية المناسبة لها ، فإن الحالة في مصر أسوأ بكثير حيث لم تقم حتى الآن دار الوثائق التاريخية أو دار المحفوظات أو أى أرشيف مصلحى ذو أهمية بالتصوير الميكروفيلى الآمان أو التنكيلى حتى يمكننا الحديث عن ميكروفيلى البديل .

ويبقى أن نقول إنه من وجهة نظر المؤرخ والوثائقي فإن الميكروفيلى بوجه عام لا يمكن بأى حال من الأحوال أن يقوم مقام التعامل المباشر بالوثيقة الأصلية من حيث مادتها وخطها وحجمها ، وهذه كلها عوامل ذات فائدة كبيرة في الدراسة التحليلية للمميزات الخارجية للوثائق .

برنامج التصوير الميكروفيلى :

عادة ما تقوم كل ورشة أو معمل تصوير ميكروفيلى بالضرورة بنوعين من العمليات : النوع الأول هو العمليات التي تخضع لبرنامج منظم موضوع من قبل الوثائق المعدة للتصوير والنوع الآخر هو العمليات التي تفرض نفسها يوماً بيوم نتيجة لاضروبيات أو مصالح الإدارة . وهذا السبب فإنه يجب تزويد كل معمل تصوير

بمهازين للتصوير على الأقل كما سبق ان ذكرنا، بحيث لا يتوقف تنفيذ البرنامج المنظم للميكرو فيلم نتيجة للمتطلبات اليومية للادارة . وان كان هذا رأياً نظرياً الى حد كبير تعرضه صعوبات مادية و تنفيذية وغيرها .

ولكن ماهي المناسبات والضروريات التي تفرض لتصوير ميكرو فيل خارج عن برنامج العمل المحدد ؟ بالنسبة للمعامل الاقليمية (ارشيفات الاقاليم) يحدث هذا الخروج عن البرنامج عندما يطلب أحد التخصصات الهامة أو المسئولة بالصحة سرعة تصوير مستندات هامة للعمل أو غيره ويكون الرفض في هذه الحالة نوعاً من سوء التصرف إلا في حالة الاستحالة المادية للتنفيذ ، فإن عمليات التصوير تتم على حساب البرنامج الموضوع . كذلك يحدث الخروج عن البرنامج المحدد في حالة الطلبات التجارية أى عندما يكون معمل التصوير من النوع الذى يتعامل مع الجمهور . كذلك في حالة اشتراط الارشيفات بتصوير أهم إمدادات ميكرو فيلم لسلك مادة قبل ان تخرج من مخزنها الاصلى لكي تعرض في مكان آخر أو معرض خاص مثلاً ، وهذا كدفع من الامان .

وأخيراً يجب الأخذ في الاعتبار المناسبات الغير هادية والتي تأتي بطريقة غير متوقعة مثل عمل ميكرو فيلم لوثيقة خاصة بمناسبة زيارة صاحبها ، أو مستند سيباع علينا، أو اوثائق سيتم إعارتها لمرضى ما أو لوثائق عليها توقيعات هامة وقد تتعرض لحظر الإختفاء أو التلف . الخ .

وبصرف النظر عن هذه الظروف المتنوعة ، فإن برنامج الميكرو فيلم يجب ان يكون نتيجة لتخطيط طويل ودقيق حالياً ، وذلك لعدم تهديد الجهود وضياعها، وعدم التفكك في تنفيذ المشروع أو لإخراج الأفلام .

وكقاعدة عامة يجب ان يخضع برنامج العمل في كل معمل للتصوير

الميكروفيلمى لموافقة الجهة التابعة له أو إدارة الارشيفات المختصة به . والمبادئ التى تتبع فى وضع مثل هذه البرامج هى :

(أ) اعطى أولوية التصوير الميكروفيلمى للوحدات الارشيفية المتكاملة Fond d,archives التى تمثل مصدراً وثائقياً هاماً .

(ب) لمحاولة إعادة البناء أو التكوين — بواسطة التصوير الميكروفيلمى — للوحدات الارشيفية المتكاملة المشتتة أو المبعثرة .

(ج) لمحاولة سد الفجرات أيضا لغياب بعض الوثائق فى مجموعاتنا . ليحل الميكروفيلم محل الوثائق الغير موجودة والتى تشكل فجوة عن المجموعة .

وبوجه عام فإنه لا يعمل ميكروفيلم فى الارشيفات الفرنسية إلا للعناصر المتكاملة (سواء كانت رزم — أو محافظ أو مجلات) ولا يتم تصوير الوثائق المفردة (فيما عدا الخاصة بالطلبات التى تنفذ لحساب الجمهور أو الإدارات) ، ويسمح بالخروج عن هذه القاعدة فى حالة تصوير ملف داخل رزمة ، أو وثيقة مفردة واحدة فى سجل أو رزمة ، وذلك إذا كانت باقى المجموعة أو عناصرها لانهم بأى حال من الأحوال مخزن الارشيف الذى تم لحسابه عملية التصوير الميكروفيلمى .

العمليات المادية للتصوير الميكروفيلمى :

لعلنا نعلم جيدا أنه لا يمكن الاستفادة من عملية التصوير الميكروفيلمى إلا بالنسبة لوثائق المصنفة تصنيفا جيدا وسليما ، وبعده من المستحيل محاولة عمل ميكروفيلام لرزم غير منظمة حيث أن الميكروفيلام الناتج عن ذلك سيكون بالنالى غير معد للاستعمال وينتفى الفرض من انشائه . ولذلك فإن أول العمليات المادية التى يجب القيام بها هى التصنيف الجيد والدقيق الوحدة الارشيفية المتكاملة ، أو

على الأقل تصنيف الجزء المراد تصويره من المتكاملة الارشيفية ، وعينما نذكر أن هذه هي أول العمليات المادية في بداية التصوير ، يجب أن نضع في اعتبارنا أن هذه الوثائق المراد تصويرها سليمة وتامة وكاملة ، وسبق علاجها من قبل بالوسائل الفنية إذا كانت مصابة وتم ترميمها .

وإذا ما بدأنا في عمليات التصوير ، فإنه يجب أن تصور قبل بداية كل متكاملة أو أقسامها الرئيسية بطاقة مكتوب عليها عنوان المتكاملة أو القسم اللاحق أى الذى سيصور بعد هذه البطاقة ، كما أنه من الضرورى — إذا كان التصوير سيتم على أفلام طريئة — أن نفصل بين مختلف الأقسام والوحدات المصورة بواسطة مسافات خالية من التصوير ، وذلك لتسهيل عملية القطع اللاحقة للتصوير (١) ، مع ملاحظة أن قص الأفلام يكون بين المتكاملة الارشيفية والآخرى ، وليس بفرض تفكيك وحدة الارشيف المتكاملة ولكن بفرض الاحتفاظ بشكامل الوحدة الارشيفية على الميكرو فيلم كما هي فعلا فى الأصل ، وترك هذه المسافات الخالية أيضا قبل كل قسم لتصوير البطاقة التى ستكتب عليها الرقم الخاص بهذا القسم أو المتكاملة .

وفى بداية كل «بكرة» فيلم ، يجب ترك مسافة طولها ٣٠ أو ٤٠ سم من الفيلم خالية من اللقطات، وذلك لتسهيل عملية وضعها فى أجهزة القراءة والتكبير، كذلك ترك نفس المسافة فى نهاية كل بكرة .

وإذا ما رغبتنا فى أن يكون كل قسم أو مادة فى الارشيف فى بكرة منفصلة فإنه يجب ترك مسافات مطابقة فى الأفلام الخام بين آخر لقطة لكل مادة واللقطة الاولى للقسم اللاحق . كما يجب كذلك تصوير فى أول كل بكرة — (وبالتالى فى

(1) Duchion, M. : le Microfilm, P. 525.

بداية كل مادة أو قسم مصور إذا كنا نرغب في تقسيم أفلام البكرة إلى عدد من الوحدات تماثل الأقسام المصورة) — بطاقة ذات حجم كبير مكتوب عليها بخط كبير (بالحروف الكبيرة) يبلغ ارتفاعه ٢ سم على الأقل بالبيانات التالية:

(أ) رقم القسم أو المادة الذي يتم عمل ميكروفيلم لها ، وفي حالة عدم وجود هذا الرقم ، توضع بيانات وصفية دقيقة له ، كذلك اسم الوديفة الأرشيفية المرجوة بها ... الخ وضمان الوثيقة عند اللزوم مع تحليل مختصر لها .

(ب) تاريخ تنفيذ الفيلم أو إخراجه ، واسم المعمل الذي تم التصوير فيه واسم المصور الفني الذي قام بعملية التصوير إذا كان بالمعمل أكثر من مصور .

ويستحسن أن تسبق هذه البطاقة — إذا استطعنا ذلك — بطاقة أخرى من نفس النوع بدون فيسنا الرقم الذي ستعمله البكرة في مجموعة الميكروفيلم التي ستوضع فيها . ومن الصعب تحديد ذلك عندما يتم تصوير الفيلم لحساب مخزن آخر .

كما يجب أن توضع كل الوثائق في الميكروفيلم في اتجاه واحد ، بحيث تكون قراءتها ممكنة دون الاضطرار إلى الرجوع الشريط أثناء القراءة ، وهذه القاعدة ضرورية وخاصة في حالة تصوير المسجلات . ولعله من الأفضل أن يصور مع الوثائق في نفس الوقت إشارة بالمتغيرات تسمح للقارئ معرفة أبعاد الأصل .

وفي حالة تصوير ميكروفيلم لوثيقة بمفردها ، يجب عمل بيان على بطاقة يتم تصويرها ، للأوراق البيضاء التي لم تصور في الفيلم وذلك في حالة كثرة هدها ، أما إذا كانت قليلة فن الأفضل تصويرها .

ويمكن القول بصفة عامة ، أنه يجب عمل ميكروفيلم كلما دعت الضرورة

اذلك في ورائق الارشيف - ابطاقات أو جزازات بدون فيها جميع الايضاحات
والبيانات اللازمة للتعرف على الفيلم .

* * *

ترقيم وفهرسة الميكروفيديام:

يشكل ترقيم وفهرسة الميكروفيديام مشاكل خاصة ، تنتج عن الطبيعة المزدوجة
للميكروفيديام نفسه . والمشكلة هي : هل يتم ترقيم وفهرسة الافلام نفسها أو يتم
فقط ترقيمها للتعرف على الونائق الاصلية التي هي صورة لها ؟ وفي الارشيف
القومي بباريس يعتبرون ميكروفيديام الامان ببساطة - انعكاساً للونائق الاصلية
التي صورت ، ولهذا فإن أفلام الامان لا تحمل أرقاماً خاصة بها ، وإنما تدخل
فقط تحت أرقام المادة الاصلية التي صورت فعلاً .

أما بالنسبة للميكروفيديام التكميلي ، فيكون منه مجموعة تقسم إلى عدد من
الاقسام الداخلية تماثل عدد الوحدات الارشيفية المصورة ، فإذا رمزنا المجموعة
الميكروفيديام التكميلي مثلاً بحروف (م ت) فإن م . ت / ١ تمثل الوحدة
الارشيفية المتكاملة الاولى التي تم عمل ميكروفيديام تكميلي لها . وم . ت / ٢
للمتكاملة الثانية ... الخ .

وداخل كل من هذه الاقسام الداخلية للـ (م . ت) ، فإن الترميم يطابق
ترقيم الونائق الاصلية المصورة .

وما يتم في الارشيفات الاقليمية هو عكس ذلك حيث يعطى لمجموعة الافلام
بأنواعها رموز م . ١٠ مثلاً وتعطى الافلام في هذا النظام أرقاماً فردية . وتقسم
هذه المجموعة إلى خمس اقسام داخلية م . ١ / ١ لميكروفيديام التكميلة ، وم . ١ / ٢
لميكروفيديام الامان ، وم . ١ / ٣ لميكروفيديام البديل (إن وجد) ، وم . ١ / ٤

للميكروفيلم التسجيل (أى الكتب والمقالات المطبوعة والتي لا يمكن اعتبارها وثائق أرشيفية) رقم ٥ / ١٠ الميكروفيلم الذى يلى وهكذا .

وفى داخل كل من هذه المجموعات الداخلية توجد وحدة ترقيم للميكروفيلم مطابقة لوحدة المادة المصورة مثلاً م ٥٠ / ١ / ١٠ يمثل ميكروفيلم للمادة رقم ٥٠ المصورة كميكروفيلم التكملة .

والقاعدة الهامة هى التطابق بين الوحدات التى تم عمل ميكروفيلم لها ووحدات الميكروفيلم نفسه .

وفى حالة وجود مادة صورت على ميكروفيلم فى أكثر من فيلم أو شريط ، فإن هذه الأشريطة يفرق بينها بواسطة بيان بالعدد ، فإذا كان يرمز للمادة بحرف ب فيفرق بينها هكذا ب ١ - ب ٢ - ب ٣ ، بين قوسين وتوضع بعد ترقيم الفيلم نفسه .

والبيانات الرئيسية فى فهرس الميكروفيلم هى :

(١) بيان بالرقم صحيحاً ، مع تحليل الوثيقة المصور لها الميكروفيلم . وإذا كانت الوثيقة قد تم نشرها ، وبحثها فى مكان آخر مطبوع ، فإن تحليل الفهرس لها يكون موجزاً قصيراً ، والعكس إذا لم تكن الوثيقة قد نشرت من قبل وقام بنشرها آخرون ، فيجب عمل تحليل مفصل لها فى فهرس الميكروفيلم ، لسهولة الفرصة لاستخدام الميكروفيلم فى جميع الاحتياجات والحالات المطلوبة . وفى الحالات يبين الفهرس إذا كان الميكروفيلم قد تم بالنسبة للمادة الأصلية بالكامل أو بالنسبة لجزء فقط منها .

(ب) لكل مادة مصورة على ميكروفيلم من حيث خصائص الفيلم المصور

نفسه : طوله (وبالتالي عدد العجلات أو الاشرطة) نوع الفيلم (لايجابى أو سلبى) وتاريخ تنفيذ الفيلم (١) .

طريقة حفظ الميكروفيلم :

هناك وسيلتان لحفظ أفلام الميكروفيلم فى أرشيفات فرنسا وهى : الاحتفاظ بها على شكل شرائط مقاس ٢٣ سم أو الاحتفاظ بها ملفوفة على عجلات .

وفى الارشيفات القومية تحفظ أفلام الاستشارة ، (وهى المدة لتبادل الجمهور) فى أفلام ملفوفة طولها ٣٠ متراً على أسطوانة (بكرة) من البلاستيك وهى المفضلة على الاسطوانات المعدنية ، الاكثر ديمفاً وأكثراً تكلفة . ويعد من هذه القاعدة ميكروفيلم متحف التاريخ الفرنسى ومجموعة الاختتام فى الارشيفات القومية ، حيث استخدمت شرائط فلمية طولها ٢٣ سم نظراً للطلبات الكثيرة للتصوير على الورق . أما ميكروفيلم الأمان فيحفظ فى أسطوانات (بكر) طولها ١٢٠ متراً ونواتها أى مركزها من مادة بلاستيكية ، وتوضع كل أسطوانة (بكرة) فى حاوية معدنية مبرشجة بشرائط لاصق (فى حالة أفلام الأمان) ، أو فى حلب من الكرتون (فى حالة أفلام الاستشارة) ، وتوضع الحلب فى أمان معدنى خاص ذى أدراج .

أما فى الارشيفات الاقليمية حيث ينفذ مبدأ المطابقة بين وحدات الميكروفيلم ووحدات الارشيف المصورة ، فان الافلام الملفوفة على أسطوانات تكون ذات أطوال متغيرة وفقاً لعدد الصور التى يحتوى عليها . وكبدأ عام فإنه يجب قصر كل لفافة فيلمية يقل طولها عن ٥ متر إلى اشرطة متساوية طولها ٢٣ سم ، والحقيقة أن الاسباب التى جعلت الارشيفات القومية تصرف النظر عن فكرة

(1) Ibid P. 527

القص المتساوي إلى أشرطة ، هي نفسها الاسباب التي تجعل من الصعب هذه الطريقة في الأقاليم مثل : مخاطرة تصنيفها في أدراج ، وطول الوقوع اللازم لعمليات القص ولصق ورق سميك لكتابة البيانات على جزء من الشرائط الفيلمية وعملية الفهرسة المنفصلة لكل شريط ، واستحالة الحصول على نسخ مطابقة كاملة واستحالة التصوير على الورق من الاشرطة الفيلمية .

كذلك تحفظ ائاتف الافلام في الارشيفات الاقليمية بنفس الطريقة التي تحفظ بها في الارشيفات القومية ، أي على « بكرات ، ذات نواة بلاستيك ، وبحذر من حفظ الفئات دون نواة صلبة ، حتى لا تتعرض الافلام للتشقق . والقليل من المتكاملات المنضمة أو الوديعة الأرشيفية . Depot d' archives الفرنسية بها مبنى أو مكان مخصص لها لحفظ الميكروفيلم . وعامة بوضع الأناث المخصص لحفظ الميكروفيلم في جوف من صالات التخزين ، أو في صالة قريبة من معمل التصوير ، أما ميكروفيلم الأمان الخاص بكل وديعة أرشيفية فيسلم في الغالب لوديعة أرشيفية خاصة بإقليم آخر أو أرشيف آخر .

ويفضل عمل مخزون مركزي لميكروفيلم الأمان يحتوي على مخازن تحت الأرض في إمكانها استيعاب ١٣٠٠٠٠٠٠ متر من الافلام ، ويكون هذا المخزون تقى الهواء ومدد بدرجة حرارة ورطوبة دائمة مستمرة . وخارج المخزون (فوق سطح الأرض) يعد معمل للتكبير ، وإخراج الصور ، وغسل وإعادة لف البكرات في مجاميع على فترات زمنية .

والمشكلة الخطيرة هي الاحتياطات المادية التي تتطلبها المحافظة على الميكروفيلم إذ أن المادة الأساسية الافلام وشرائط الافلام الحساسة يمكن أن تتعرض لمختلف أخطار التقدم مثل التشقق والانتفاخات والكسر وفك اللصق .

كما أن الاستقرار الكيميائي الافلام نفسه موضوع يجب وضعه في الاعتبار .

وأسكل هذه الأسباب ، فإننا نوصى بأن لا نوضع الأفلام في الارشيف إلا بعد غسلها طويلا بالماء الجارى ، أما بخصوص درجة الحرارة المفضلة في مخازن الأفلام فتختلف الآراء بين من ٤° إلى ١٠° و ١٠° إلى ١٤ و ١٨ إلى ٢٠° ، وكذلك بالنسبة للرطوبة فان متوسط درجة الرطوبة من ٤٠ إلى ٦٠٪ هي الأفضل (١) .

وفي جميع الاحوال فإنه من الضروري أيضا القيام بالفحص من حين لآخر والتسجيل على فترات إذا كنا نرغب في الاحتفاظ بالأفلام أطول وقت ممكن

الاطلاع على الميكروفيلم :

لسهل المشكلة الأساسية في هذا الموضوع هي المعدات اللازمة لذلك . إذ أن سهولة الرجوع إلى الفيلم للدراسة والبحث ، وكذلك سلامة الأفلام تعتمد قبل كل شيء على اختيار أجهزة للقراءة (٢) . ويجب أن نذكر من جديد أن ميكروفيلم الامان يجب ألا يتداول بين المطلعين نهائيا . وعلى العكس فإن ميكروفيلم الاستشارة يتداول ويسمح بالاطلاع عليه بدلا من الوثائق الاصلية المطابقة له . كما أنه يسمح بتداول او الاطلاع على نماذج لقراءة الميكروفيلم التكميلي بنفس شروط الاطلاع على الوثائق الاصلية التي تمثلها .

وبوجه عام فإن كل الارشيفات يجب أن تزود بجهاز قارئ للميكروفيلم واحد على الأقل ، حتى إذا لم يكن هذا الارشيف يمتلك مفضل تصوير ميكروفيلمى (أى يقوم بالتصوير في معامل خارجه) وفي الارشيفات الكبيرة

Ibid, P . 529

(1)

(٢) يمكن الرجوع إلى قوائم معدات قراءة الأفلام بالارشيف القومى

بباريس في ص ٥٣٦ من كتاب " Le manuel " .

وفي الارشيفات الكبيرة يزيد العدد كما تخصص اماكن للاعرج على
الميكروفيلم .

ونحن بصدد موضوع الاطلاع يجب التنبيه الى العناية وصيانة أجهزة
القراءة صيانة دقيقة ودائمة مستمرة . كما يجب توعية المطلعين ومستجلى
الميكروفيلم بمسئولياتهم أثناء تداول الأفلام عن طريق التنبيه وعمل اللافتات
الخاصة في قاعة الاطلاع حتى لا تعرض الأفلام للتلف نتيجة التداول الغير سليم .

مصادر الكتاب

- (1) Dell, Lionell
The professional training of Archivist (Unesco Bull. for libraries)
vol. xx Vno 4. 1971 .
- (2) Continolo, G : Comment organiser le classement et les
archives. Paris 1968 .
- (3) Evans, Frank, Modern Methods of arrangement of Archives
in the U.S.A. (Bull of the National Archives) Vol 29 N 2. April
1966 .
- (4) Giry : Archives (art dans la Grand Encyclopedia
Francais) .
- (5) Hodson, J. H. The Administration of Archives. oxford
1974 .
- (6) Jenkinson, H., Archives Administration. oxford, 1922 —
London, 1966 .
- (7) Minogue, A., The Repair and preservation of records
(Bull of the National Archives N.5. 1943).
- (8) Ministère des affaires culturelles Direction des Archives
de France. Manuel, archivistique. Paris 1970.
- (9) Muller, Feith & Fruin, Manuel pour le classement & la
description des archives. La Haye 1910.
- 10 — Manual for the arrangement & description of Archives.
Newyork 1968.

- (11) oxford English Dictionary .
- (12) Regional Seminar on Archives Dakar Archives Policy of French speaking African Countries, Unesco Bull . for Libraries voll. xx VI, no. 20, 1970-).
- (13) Shellenberg. T. R., Modern Archives, principles & Techniques Chicago 1971.
- (14) Webster's New World Dictionary of the American Language, New York 1959 .
- (15) Webster's New Twentieth Century Dictionary of the English Language. 2— nd ed. N.Y. 1963.

المراجع العربية

- ١ - أوى حاتان : حفظ. الوثائق في ماليزيا ترجمة محمود حمودة . مجلة اليونسكو للمكتبات العدد الأول نوفمبر سنة ١٩٧٠
- ٢ - يواتيه روبرت هنرى : همزون هانا من التعاون الدولي في ميدان الأرشيف ترجمة محمود عباس حمودة مقال في مجلة اليونسكو للمكتبات في العدد الثالث مايو ١٩٧١ .
- ٣ - سجلات محكمة الجاب المالي المخرقة بالفتور المقارن .


فهرست

الصفحة	الموضوع
٥	مقدمة
٦	لفظ أرشيف
٣	تعريف الأرشيف
٥	تقسيم الأرشيف
٨	الأرشيف العام
١١	الأرشيف الخاص
١٣	هتويات الأرشيف أو دار الوثائق
١٤	الوحدة الأرشيفية المتكاملة
١٩	الوديعة الأرشيفية
٢٠	مبادئ تنظيم دار الوثائق (الأرشيف)
٢٢	مبدأ إحترام وحدة الأرشيف المتكامل
٢٧	مبدأ الفرز والإعدام
٣٧	التقييم وطريقته
٣٩	أداة البحث في الوثائق أو الفهرس
٤٩	علاج وترقيم الوثائق
٤٩	حماية الوثائق من عوامل الإلتلاف
٥٨	علاج الوثائق التالفة
٥٩	الأسباب الرئيسية لتلف الوثائق

الصفحة	الموضوع
٦٧	القضاء على أسباب التلف
٧٤	ترميم الوثائق المصاغة
٧٤	ترميم الجلودات
٧٥	ترميم الرق
٧٦	ترميم البردى
٧٦	ترميم الورق
٨٦	تصميم حجرة الترميم
٨٤	التصوير والميكروفيلم
٨٨	تزويد الورش أو المعامل بالمعدات وتشغيلها
٩١	ميكروفيلم الأمان والميكروفيلم التكميلي
٩٣	الميكروفيلم البديل
٩٥	برنامج التصوير الميكروفيلمى
٩٧	العمليات المادية لتصوير الميكروفيلمى
١٠٠	ترقيم وفهرسة الميكروفيلم
١٠١	البيانات الرئيسية فى فهرسة الميكروفيلم
١٠٢	طريقة حفظ الميكروفيلم
١٠٤	الاطلاع على الميكروفيلم
١٠٧	مصادر الكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب

١٩٧٦ / ٥٣٣٨



Bibliotheca Alexandrina
0268623